



الاقتصاد الأخضر: الأسس والمبادئ، رؤية شرعية ومقارنة مع الاقتصاد الإسلامي

ناصر عبد القادر محمد التميمي

أطروحة دكتوراه

القدس - فلسطين

1447هـ - 2025م

الاقتصاد الأخضر: الأسس والمبادئ، رؤية شرعية ومقارنة مع الاقتصاد الإسلامي

إعداد:

ناصر عبد القادر محمد التميمي

المشرف:

أ.د. محمد مطلق عساف

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله من جامعة القدس، ضمن البرنامج المشترك بين جامعات القدس والخليل والنجاح الوطنية.



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الفقه والتشريع وأصوله

إجازة الرسالة

الاقتصاد الأخضر: الأسس والمبادئ، رؤية شرعية ومقارنة مع الاقتصاد الإسلامي

اسم الطالب: ناصر عبد القادر محمد التميمي

الرقم الجامعي: 21911814

المشرف: أ.د. محمد مطلق عساف

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ: 22/ جمادي الأولى / 1447هـ، الموافق: 12 / 11 / 2025م.

من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: أ.د. محمد مطلق عساف

2. متحدثًا داخليًا: أ. د. عروة صبري

3. متحدثًا خارجيًا: د. ناصر الدين الشاعر

4. متحدثًا خارجيًا: د. محمد سليم محمد علي

التوقيع:

التوقيع:

التوقيع:

التوقيع:

القدس - فلسطين

1447هـ - 2025م

إقرار

أقرّ أنا مقدم هذه الرسالة أنها قدّمت لجامعة القدس لنيل درجة الدكتوراه، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

.....
التوقيع: 

اسم الطالب: ناصر عبد القادر محمد التميمي

التاريخ: 22/ جمادي الأولى / 1447هـ، الموافق: 12 / 11 / 2025م.

الإهداء

إلى روعي التي لم تَعُدْ، لكنها تنبض في كل كلمة أكتبها: إلى روح والديّ الغاليين اللذين غرسا فيّ حب العلم قبل أن يغرسا فيّ حب الحياة، غادرا الدنيا، لكن حبهما ظلّ شمعةً لا تنطفئ في داخلي، فبفضلهما بعد الله وصلت إلى هذا المكان.

إلى زوجتي الغالية، نور عينيّ، وسكينة قلبي، التي تحملت معي ثقل السجن والبحث والانتظار، فكانت الدعم الذي لم يُظهره الزمن، بل أخفاه الحبّ في صمتٍ أعمق من أي كلمات.

إلى أبنائي الأعزاء: عبادة وأمير، يا فخر قلبي الذي لا يُوصف، أنتما أمل المستقبل.

إلى ابنتي البارة بَسَنْتُ، يا زهرة البستان التي تفتح أبواب الضوء حتى في أظلم اللحظات، ويا شمسَ دفءٍ في أيام البرد، ويا لحن الأمل في قلب اليأس، بك تكتمل صورة الحياة.

إلى الأسرى الأبطال، الذين يُصارعون الجدران والزمن، فأنتم من يعلمنا أن الإرادة لا تُسجن، وأن العقل لا يُقيّد، فهذا العمل مكرّس لصمودكم، ولكلّ سجينٍ لا يزال يكتبُ مستقبل شعبٍ بأياديهِ المقيدة.

إلى أرواح شهداء معركة طوفان الأقصى، وإلى أرواح كلّ شهداء وطننا الحبيب فلسطين، تقبلهم الله في عليين!

إلى كلّ من ضحّى، وصبر، وآمن، وواصل.

هذه الرسالة لكم جميعاً، فلكم الفضل، ولكم الشرف.

ناصر عبد القادر محمد التميمي

الشكر والتقدير

الحمد لله على نعمه وأفضاله، حمداً يليق بجلاله وجماله، والصلاة والسلام على نبينا الذي دلنا على الله بحاله ومقاله، وعلى من بذلوا مهجهم لله من صحبه وآله. الحمد لله تعالى أولاً وآخراً، الحمد لله الذي وفق وأعان على إتمام هذه الرحلة العلمية، واعتزافاً مني بالفضل لأهل الفضل، ورغبةً فيما عند ربي من مزيد، وخوفاً من عذابه الشديد؛ حيث يقول عز من قائل: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: 7]، واتباعاً لقول رسولنا الكريم ﷺ: (مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ) (1)؛ فإنني أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى فضيلة الأستاذ الدكتور محمد عساف، الذي تفضل بتولي دفة الإشراف على رسالتي في مرحلتها الحاسمة، بعد أن تعذّر على المشرف الأول مواصلة المهمة. وقد كان قبوله بهذا التكليف في وقتٍ دقيقٍ نعمةً من الله تعالى، فله مني كل التقدير والاحترام على ما بذله من جهدٍ مخلص، وتوجيهٍ دقيق، وصبرٍ في مراجعة العمل، وتقديم الملاحظات القيّمة. فجزاه الله خير الجزاء عنّي وعن علمه وطلابه، وسجّل هذا العمل الجليل في ميزان حسناته!

كما لا يسعني إلا أن أعرب عن خالص امتناني وعظيم شكري لفضيلة الأستاذ الدكتور حسام الدين عفانة، الذي كان له الفضل في توجيه خطواتي الأولى في هذا البحث، وتقديم الدعم والتحفيز في المراحل الأولية من العمل، سائلاً الله تعالى له موفور الصحة والعافية.

والشكر موصول للجنة المناقشة ممثلة في الأستاذ الدكتور عروة صبري مناقشاً داخلياً، والدكتور محمد سليم مناقشاً خارجياً، ومعالي الدكتور ناصر الدين الشاعر مناقشاً خارجياً.

كما لا يفوتني أن أعبر عن جزيل الشكر والعرفان لعمادة كليتي الدعوة وأصول الدين والقرآن والدراسات الإسلامية على ما تقدّمه من دعم علمي وإداري يُسهّم في تهيئة البيئة الأكاديمية الملائمة للبحث والتحصيل. وأخيراً فإنني أتقدم أيضاً بعظيم الشكر والامتنان إلى الجامعة الغراء في المدينة المقدسة - أعزها الله تعالى وفك أسرها - **جامعة القدس**، ممثلة برئيسها وهيئاتها التدريسية، والعاملين والدارسين فيها؛ على ما تقدمه من جهد للارتقاء بالبحث العلمي في وطننا الحبيب.

(1) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (1996م) سنن الترمذي (505/3) أبواب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، حديث رقم (1954) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، الطبعة: الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي. قال الترمذي: حديث صحيح.

أشكر كل من ساهم وساند وساعد في إتمام هذه الرسالة، الذين لولا مساندتهم ما كان هذا الإنجاز، لكل هؤلاء أقول: جزاكم الله خيرًا.

ناصر عبد القادر محمد التميمي

جاءت هذه الدراسة بعد المقدمة والفصل التمهيدي في ثلاثة فصول رئيسية.

تناولت في فصلها الأول العلاقة بين الاقتصاد والتشريع الإسلامي، من حيث المبادئ، والقواعد، والمقاصد المشتركة بينهما، واستعرضت مدى توافق هذا النموذج الاقتصادي مع الأطر الشرعية. فقد عرّفت الدراسة بالاقتصاد الأخضر، واستعرضت الأسباب الكامنة وراء نشأته وتطوره في السياق العالمي، ثم أوضحت أهميته كأداة فاعلة لمعالجة التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، مشيرةً إلى ضرورة اتجاه العالم نحو هذا النوع من الاقتصادات استجابةً للآزمات البيئية والاجتماعية المتفاقمة، مع تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تعترض تطبيقه على أرض الواقع.

وفي الفصل الثاني: تم تحليل مدى انسجام أبعاد الاقتصاد الأخضر وأسس النظرية مع المبادئ العامة للشريعة الإسلامية، مع إجراء مقارنة تحليلية بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الإسلامي. وقد أبرزت من خلال هذا الفصل أوجه التوافق بين مبادئ الاقتصاد الأخضر وأحكام الشريعة الإسلامية، مع التأكيد على تفوق النموذج الاقتصادي الإسلامي في معالجة القضايا الاقتصادية بمنهج شمولي ومتوازن، يقوم على العدالة، وحفظ النعمة، وضمان التوازن البيئي.

وأما في الفصل الثالث فتم فيه التركيز على واقع الاقتصاد الأخضر في فلسطين، حيث تم تناول أبرز المعوقات التي تحد من تبنيه وتنفيذه في السياق الفلسطيني، مع تسليط الضوء على الفوائد المتوقعة من تفعيله، خاصةً في مجالات تقليل الفقر، والحد من البطالة، وتحسين الصحة العامة. كما تم تناول دور التعليم في نشر ثقافة الاقتصاد الأخضر وترسيخها في المجتمع.

واختُتمت الدراسة بأهم النتائج، وكان منها: وجود توافق جوهري بين الاقتصاد الأخضر والشريعة الإسلامية، ومنها أن النصوص الشرعية ومقاصد الشريعة الإسلامية تمثل أساسًا متينًا لدعم الاقتصاد الأخضر، ومنها أنه يمكن التأسيس للاقتصاد الأخضر دون المساس بأيٍّ من الثوابت الدينية.

ثم جاءت التوصيات العملية، والتي أكدت على أهمية تضافر الجهود الوطنية والمؤسسية لتعزيز سياسات الاقتصاد الأخضر، وضرورة سنّ تشريعات داعمة له، وتقديم الحوافز والدعم المالي والتقني للمشاريع التي تُطبّق قواعده، بما يساهم في بناء اقتصادٍ مستدامٍ وصديقٍ للبيئة في فلسطين والمجتمعات الإسلامية عمومًا.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، المقاصد الشرعية، القواعد الفقهية، البيئة.

Green Economy: Foundations and Principles – A Sharia Perspective and Comparison with Islamic Economics

Prepared by: Nasser Abdulqader Mohammed Al-Tamimi

Supervisor: Prof. Dr. Mohammad Assaf

Abstract:

This study, following the introduction and preliminary chapter, comprises three main chapters. The first chapter addresses the relationship between economics and Islamic law, examining their shared principles, rules, and objectives. It also explores the compatibility of this economic model with Sharia frameworks. The study defines the green economy, explores the reasons behind its emergence and development in the global context, and highlights its importance as an effective tool for addressing the economic and environmental challenges facing contemporary societies. It points to the necessity of the world moving towards this type of economy in response to escalating environmental and social crises, while also highlighting the most significant challenges hindering its practical implementation.

The second chapter analyzes the extent to which the dimensions and theoretical foundations of the green economy align with the general principles of Islamic law. It also conducts an analytical comparison between the green economy and Islamic economics. This chapter emphasizes the points of convergence between the principles of the green economy and the rulings of Islamic law, while affirming the superiority of the Islamic economic model in addressing economic issues with a comprehensive and balanced approach based on justice, the preservation of resources, and the guarantee of environmental equilibrium.

The third chapter focuses on the reality of implementing the green economy in Palestine. It addresses the most significant obstacles hindering its adoption and implementation within the Palestinian context, while highlighting the anticipated benefits of its activation, particularly in reducing poverty, lowering unemployment, and improving public health. The chapter also examines the role of education in disseminating and embedding a green economy culture within society, and includes interviews with several experts and specialists in the environmental and economic fields.

The study concludes with key findings, including: a fundamental compatibility between the green economy and Islamic law; the fact that Islamic legal texts and objectives provide a solid foundation for supporting the green economy; and the possibility of establishing a green economy without compromising religious principles. The practical recommendations then emphasize the importance of concerted national and institutional efforts to strengthen green economy policies, the necessity of enacting supportive legislation, and the provision of incentives and financial and technical support for projects that implement its principles. This will contribute to building a sustainable and environmentally friendly economy in Palestine and Muslim societies in general.

Keywords:

Green Economy, Sustainable Development, Maqāṣid al-Sharī'ah (Objectives of Islamic Law), Jurisprudential Maxims (Fiqh Principles), Environment.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، أما بعد:

فإن الله جعل الإنسان خليفة في الأرض، مكلِّفاً بعمارة الكون وفق منهج رباني يُحقق التوازن بين الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية وصيانة البيئة من التدهور والإفساد. وقد بين القرآن الكريم هذه المسؤولية في آيات واضحة، حيث يقول تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [الأنعام: 165]، كما أشار إلى الغاية من هذا الاستخلاف في قوله: ﴿هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: 61]، مُوضِّحاً أَنَّ الاستخلاف لا ينحصر في الوجود المكاني، بل يتعداه إلى أمانة التكليف، واستخدام النِّعم الظاهرة والباطنة في طاعة الله وتحقيق مقاصده الشرعية في الأرض.

قال الأصفهاني: والفعل المختص بالإنسان ثلاثة أشياء:

- 1- عمارة الأرض المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾، وذلك تحصيل ما به ترجية المعاش لنفسه ولغيره.
- 2- وعبادته المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: 56] وذلك هو الامتثال للباري عز وجل في أوامره ونواهيه.
- 3- وخلافته المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَخْلِفُكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: 129]، وغيرها من الآيات، وذلك هو الاقتداء بالباري سبحانه على قدر طاقة البشر⁽¹⁾.

(1) الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب، (1428هـ، 2007م)، الذريعة إلى مكارم الشريعة (ص83) تحقيق: د. أبو اليزيد أبو زيد العجمي، القاهرة: دار السلام.

وقال الزمخشري: "والعمارة متنوعة إلى واجب وندب ومباح ومكروه، وكان ملوك فارس قد أكثروا من حفر الأنهار وغرس الأشجار، وعلموا الأعمار الطوال، مع ما كان فيهم من عسف الرعايا، فسأل نبي من أنبياء زمانهم ربه عن سبب تعميرهم، فأوحى إليه: إنهم علموا بلادي فعاش فيها عبادي"⁽¹⁾.

غير أن تحولات العصر الحديث، وانفصال النشاط البشري عن المرجعية الأخلاقية والدينية، قد أفضى إلى تفاقم الأزمات البيئية، وبلغ ذروته فيما نشهده اليوم من تدهور بيئي متسارع، وتلوث مُمنهج للبيئة، وشُحّ متزايد في الموارد الطبيعية. وقد تجاوز هذا الإفساد حدوده المكانية والزمانية، ليُشكّل تهديدًا وجوديًا لاستقرار النظم البيئية، في ظلّ أنماط اقتصادية تعتمد على استنزاف الموارد دون رقيب ولا حسيب.

ومن هنا ظهر ما يُعرف بـ"الاقتصاد الأخضر"، كنموذج اقتصادي بديل يُركّز على تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحدّ من البصمة البيئية⁽²⁾، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتشجيع الطاقات المتجددة، وتقليل الانبعاثات الضارة. ورغم أن هذا المفهوم يُطرح غالبًا في سياق الاستجابة للتغير المناخي، إلا أنه يُمثّل في جوهره مشروعًا يسعى إلى إعادة هيكلة النموذج الاقتصادي السائد الذي ساهم في تفاقم الأزمة البيئية.

وفي المقابل، فإن الشريعة الإسلامية تُقدّم نظامًا شاملاً متكاملًا، لا يفصل بين الجوانب الدينية والاقتصادية والبيئية، بل يُنظّم العلاقة بين الإنسان وربّه، وبين الإنسان وبيئته، ضمن إطار أخلاقي وتكليفي واضح. وقد حفظت الشريعة الإسلامية البيئة ضمن مقاصدها الكلية، من خلال تأكيدها على تحريم الإفساد في الأرض، ووجوب حفظ النعم، وتحقيق العدالة في الاستخدام، واستخلاف الإنسان بمسؤولية. ولقد جاءت نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية لترسّخ هذه المبادئ كلها.

(1) الزمخشري، محمود بن عمر بن أحمد، (1407هـ، 1987م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (2/ 407)، الطبعة: الثالثة، ضبطه وصححه ورثبه: مصطفى حسين أحمد، بيروت: دار الكتاب العربي، القاهرة: دار الريان للتراث.

(2) تعني: مقدار البيئة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات لدعم نمط حياةٍ معين. وهو مصطلح ظهر مع بداية تسعينات القرن الماضي، عندما قاسوا مساحة الأرض المطلوبة لتزويد السكان بالمواد والخدمات والموارد اللازمة، وكذلك قياس المساحة التي يتطلبها امتصاص نفاياتهم، وهي تقاس بالهكتار، فهي تقيس ما هو موجود لضمان الحياة للأجيال الحالية والأجيال القادمة. آمال، بيدي (2021م) الحد من البصمة البيئية مدخل لتحقيق التنمية المستدامة (ص: 669) مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس بركة (مج4، ع2). <https://www.alkhaleej.ae>

ومن هنا تتضح الأهمية البالغة لإجراء دراسة تحليلية تقيّم العلاقة بين مفهوم "الاقتصاد الأخضر" والاقتصاد الإسلامي، لا باعتبارها علاقة تطابق سطحي أو تلاقٍ عارض في بعض المبادئ فحسب، بل كعلاقة تكاملٍ وتأسيسٍ تستند إلى منظومة القيم والمقاصد الشرعية.

وبما أن الإسلام ليس من طبيعته أن يكتفي بإبراز القضايا الجوهرية التي تواجه الأمة دون أن يوضح منهج الإصلاح وسبل البناء، فهو دينٌ لا يفصل الفكر عن العمل، ولا النقد عن التغيير الجذري. فلو اقتصر على تشخيص المشكلات دون اقتراح الحلول العملية، لكان كمن يُظهر الداء ويبخل بالدواء، وهو ما لا يليق به أبدًا. بل إن تعاليمه السديدة والثابتة تُشكل في كل مجال من مجالات الحياة منهجًا كاملاً للبناء، ورؤيةً شاملةً للتغيير.

ولهذا، لا عجب أن يكون الإسلام بمنظوره الفعّال والهادف، مصدرَ الحلول الحامية للبيئة، ومرجعاً للتدابير الكفيلة بحفظها وتنميتها. فهو لم يكتفِ بالتحذير من التصرفِ الظالم، أو الإخلال بالتوازن الطبيعي الذي أقامه الله في الكون، بل وضع منهجًا دقيقًا وشاملاً للتعامل مع قضايا التلوث، وحفظ الموارد الطبيعية، وتعزيز إنتاجية الأرض. كما أنه جعل الإنسان المحور الأساس؛ إذ لا يمكن أن تصلح البيئة إلا بصلاحيته، ولا تزدهر إلا بحرصه وكفاحه، وهذا امتدادٌ لسنة ربانية مُحكمة جاءت في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: 11]⁽¹⁾.

وكان جوهر هو تأسيس نموذج اقتصادي أخضر أصيل، يستمد مشروعيته وثوابته من مقاصد الشريعة الإسلامية وقواعدها الكلية. والتدليل على أن الشريعة الإسلامية تمتلك الإطار النظري والأسس التشريعية الكافية لاستيعاب مبادئ الاقتصاد الأخضر، وتحويلها إلى مشروع تنموي متكامل، يقوم على المسؤولية، والعدالة البيئية، والاستدامة.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن التلوث البيئي وشخّ الموارد الطبيعية باتا من أبرز التحديات الوجودية التي تهدد توازن النظم البيئية ومستقبل البشرية جمعاء، فإنّ التصدي لها لا يمكن أن ينفصل عن المرجعية الأخلاقية والدينية التي تُعيد للإنسان وعيه بمسؤوليته أمام الله وخلقه. ومن هذا المنطلق، جاءت رغبتني في إعداد هذه الدراسة حول موضوعٍ بالغ الأهمية، يُجسّد إحدى أبرز المشكلات المعاصرة التي تُقلق ضمير الإنسانية جمعاء، ألا وهي التدهور البيئي ونضوب الموارد الطبيعية.

(1) الريسوني، قطب (1429هـ، 2008م) *المحافظة على البيئة من منظور إسلامي* (ص: 186) الطبعة: الأولى، بيروت: دار ابن حزم.

يضاف إلى كل هذا ما تعانيه فلسطين من تخريب ممنهج لبيئتها من قبل الاحتلال الصهيوني، والاستيلاء على مقدراتها وثرواتها، وما يعانيه الشعب الفلسطيني من تدمير لبيئته وحياته، ففي الحرب الأخيرة وحدها- طوفان الأقصى- أي خلال السنتين الأخيرتين، تم اقتلاع ما يزيد عن (50) ألف شجرة في الضفة الغربية وحدها⁽¹⁾، ناهيك عن قطاع غزة الذي يتعرض إلى كارثة كبيرة وصفتها الجهات المختصة "بالإبادة البيئية"، في كل الاتجاهات وعلى كافة الصعد⁽²⁾.

وبالتالي، تبلورت الفكرة في هذا العنوان: "الاقتصاد الأخضر: الأسس والمبادئ، رؤية شرعية ومقارنة مع الاقتصاد الإسلامي"، باعتباره مدخلاً لتأصيل اقتصاد إسلامي، يُسهم في بناء نموذج تنمويٍّ معاصرٍ، يستند إلى الثوابت الشرعية، ويُراعي متطلبات العصر.

أهمية الدراسة

إن للربط بين الشريعة الإسلامية والاقتصاد الأخضر أهميةً بالغةً في ظل التحديات البيئية المتصاعدة، إذ لا يُنظر إليه باعتباره تجميعاً شكلياً، بل كتكاملٍ منهجي بين نظامٍ تشريعي متكامل -الشريعة الإسلامية-، ونموذجٍ اقتصادي حديث يراعي البُعد البيئي -الاقتصاد الأخضر-، فالشريعة الإسلامية تُقرّر أن الإنسان مُكلّفٌ بعمارة الأرض ضمن حدود الضوابط الشرعية، لا باستغلالها وتدميرها.

كما تُشكّل الضوابط الشرعية، كانهي عن الإسراف، وعن الإفساد في الأرض إطاراً سلوكياً يُسهم في توجيه سلوك الأفراد والمؤسسات نحو أنماط استهلاك وإنتاج صديقة للبيئة، وهو ما ينسجم مع أحد الأركان الأساسية للاقتصاد الأخضر.

أخيراً، فإن الاقتصاد الإسلامي يوفر الآليات المالية، كالزكاة، والوقف البيئي، والصكوك الخضراء، مما يُسهم في بناء نموذج تنميةٍ مستدام أخلاقياً، عادل اجتماعياً، وقائم على المنهج التوحيدي الذي يربط العبادة بالعمران.

وتظهر أهمية هذا الموضوع في النقاط الآتية:

1- إبراز دور الإسلام في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من منطلقات شرعية؛ لما لذلك من أثر على حياة الناس وأمنهم.

(1) <https://aawsat.com> 2025/11

(2) <https://info.wafa.ps/pages/details/34202>

2- إن الحفاظ على الموارد والثروات يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستقرار المجتمعات وأمنها، وهذا من المقاصد العظيمة للشريعة الإسلامية.

3- كيفية محاربة مشكلة الفقر والبطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمعات؛ وذلك من خلال التوفيق بين النظريات الحديثة والنصوص الشرعية في الاقتصاد الأخضر.

4- وجوب الحفاظ على حق الأجيال القادمة في هذه الثروات التي حباها الله إياها، إذ هي حقٌّ للناس جميعاً حتى قيام الساعة.

وعليه، فقد أصبح لزاماً على أهل العلم الشرعي بيان رأي الإسلام في هذه القضية الكبرى، التي أصبحت هاجس العالم الأكبر.

أسباب اختيار الدراسة

تظهر أسباب اختياري لهذا الموضوع في النقاط الآتية:

1- إن العالم كله اليوم يعاني من مشكلة التلوث البيئي وآثاره المدمرة، وإهدار الثروات الطبيعية التي امتن الله بها على عباده، الأمر الذي قد يؤدي إلى إزهاق الأنفس والأموال، وإشعال الحروب المتعلقة بثروات الأرض.

2- ضرورة العمل على تقديم وجهة نظر الإسلام في القضايا الكبرى؛ لأن المستقبل لهذا الدين - بإذن الله تعالى -.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

1. بيان سبل الوقاية التي وضعها الإسلام لحل المشكلات الكبرى، ومنها مشكلات العالم المعاصر (البيئة، التلوث، الغذاء، الطاقة،... إلخ).

2. التأكيد على أن الإسلام صالحٌ لكل زمانٍ ومكانٍ، بل هو سابقٌ للعلم في منع المشكلات التي يواجهها العالم.

3. تبين مدى توافق أهداف الاقتصاد الأخضر مع مقاصد الشريعة الإسلامية والقواعد الفقهية.

4. تحديد مجالات التكامل بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الإسلامي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

قد جاءت الدراسة للإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما هي العلاقة بين مبادئ الاقتصاد الأخضر ونصوص الشريعة الإسلامية ومقاصدها؟
2. كيف يمكن للقواعد الفقهية أن تسهم في تأطير السياسات الاقتصادية الخضراء؟
3. ما مدى توافق الاقتصاد الأخضر مع الاقتصاد الإسلامي من حيث الأهداف والآليات؟
4. هل يمكن بناء نموذجٍ لاقتصادٍ أخضر متوافقٍ مع الشريعة الإسلامية؟

الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على ما تيسر من الدراسات حول موضوع الاقتصاد الأخضر، لم أظفر ببحثٍ شرعيٍّ قام على تناول هذا المفهوم بشكلٍ مباشرٍ وشاملٍ، بل وجدتُ بعض الأعمال التي تناولت جوانب جزئية تتصل به من الزاوية الشرعية، إلى جانب دراسات اقتصادية تناولت البعد المالي والبيئي دون الخوض في الأحكام الشرعية. ومن هذه الدراسات:

1. رسالة دكتوراه بعنوان "رؤية مستقبلية للجامعات الفلسطينية لتوعية طلبتها بثقافة الاقتصاد الأخضر ودوره بتحقيق مبادئ التنمية المستدامة"، وهي من إعداد محمد داود حسين، وإشراف الأستاذ الدكتور محمد الزبون في العام (2021م) وقدمت لكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية.
 2. رسالة ماجستير بعنوان "الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين، استراتيجيات مقترحة"، وهي من إعداد حسام أبو عليان، وإشراف الأستاذ المشارك نسيم أبو جامع في العام (2017م) وقدمت لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأزهر في غزة.
 3. رسالة ماجستير بعنوان "الاقتصاد الأخضر: نحو إمكانيات استخدام الطاقة الشمسية لتحقيق التنمية المستدامة (بالطبيق على مصر)"، من إعداد معتز الشيمي وإشراف الأستاذة الدكتورة خديجة الأعسر في العام (2015م) وقدمت لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- وتتميز هذه الرسالة بما تضيفه من جديد، حيث تناولت الاقتصاد الأخضر من الناحية الشرعية وقارنته بالاقتصاد الإسلامي، خلافاً للدراسات السابقة التي لم تتطرق إلى الجانب الشرعي. فعلى الرغم من اتساع الرسالة الأولى (حوالي 240 صفحة) وتركيزها على تجارب الدول في الطاقة الشمسية، إلا أنها لم تتطرق إطلاقاً إلى الاقتصاد الأخضر من منظور شرعي.

وأما الرسالة الثانية، فقد ركّزت على تناول الاقتصاد الأخضر من حيث قطاعاته وآلياته، بالإضافة إلى تحليل آثاره على النمو الاقتصادي والبطالة، مع طرح رؤية مقترحة لإمكانية تطبيقه في فلسطين. وقد بلغ حجم هذه الرسالة نحو (250) صفحة، إلا أنها لم تتطرق بأي شكلٍ من الأشكال إلى العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والشرعية الإسلامية، أو إلى الأسس الشرعية التي يمكن أن يقوم عليها هذا النموذج الاقتصادي.

وأما الرسالة الثالثة، فقد جاءت على شكل دراسة ميدانية مبنية على استبانة، تلتها مناقشة للنتائج والتوصيات التي خلص إليها الباحث، وامتدّت على نحو (140) صفحة، إلا أنها أيضاً لم تتناول -كسابقاتها- الجانب الشرعي للاقتصاد الأخضر، واكتفت بالتحليل الكمي والاقتصادي دون الربط بأحكام الشريعة الإسلامية.

وهناك أيضاً بعض الأبحاث العلمية حول الاقتصاد الأخضر مع ربطه بالشرعية الإسلامية، منها:

1. بحث محكم بعنوان "أهمية الاستفادة من القواعد الفقهية في مجال حماية البيئة" للباحث عادل عبد الرشيد غلام (2017م) وقد نشره في مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، ونشره المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (مج23، ع1)، جدة، السعودية. إلا أن البحث تحدث عن البيئة بشكل عام ولم يتطرق إلى الاقتصاد الأخضر.

2. بحث محكم بعنوان "أسس وخصائص الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد الإسلامي"، للباحث محمد بن يحيى الكبسي (2021م) نشرته مجلة بيت المشورة (ع15). وقد تناول فيه الباحث بعض أسس الاقتصاد الإسلامي في التعامل مع البيئة، وكذلك تحدث عن خصائص التصور الاقتصادي الإسلامي للبيئة والموارد الطبيعية، إلا أن البحث لم يتحدث عن الاقتصاد الأخضر لا من الناحية الاقتصادية ولا الشرعية.

وهناك عناوين أخرى تحدثت عن الاقتصاد الأخضر من الناحية الاقتصادية، إلا أنها لم تبحث الموضوع من الناحية الشرعية بشكل تامّ مستقلّ.

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على الجوانب الاقتصادية والبيئية وربطها بالشرعية الإسلامية، دون التوسع في الجوانب العقائدية أو الاجتماعية.

كما أنها تركز على الاقتصاد الأخضر من منظور عام، دون التخصص في قطاع معين (مثل الطاقة أو الزراعة) إلا عند الضرورة.

منهج الدراسة

اعتمدت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:

1. وصف مفاهيم الاقتصاد الأخضر، ومقاصد الشريعة الإسلامية، والقواعد الفقهية.
2. تحليل العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والشريعة الإسلامية بنصوصها ومقاصدها وقواعدها الفقهية.
3. استخلاص النتائج من خلال دراسة النصوص والفتاوى.
4. مقارنة مبادئ الاقتصاد الأخضر مع المبادئ الاقتصادية في الإسلام.

وقد اتبعت الخطوات الآتية:

1. الاعتماد على أمات المصادر والمراجع المعتبرة في المسائل التي أبحثها، ثم توثيق ذلك وفق النظام المتبع.
2. عدم الاستطراد الذي لا يخدم الموضوع، والتركيز على المسائل ذات العلاقة بالرسالة.
3. الاهتمام بالقضايا المستجدة ذات العلاقة بالبحث.
4. تخريج الأحاديث والحكم عليها بالرجوع إلى أهل الاختصاص إذا كانت في غير الصحيحين، والاكتفاء بعزوها إلى المصدر إذا كانت في الصحيحين أو أحدهما.
5. تخريج الآثار والأقوال من مصادرها الأصلية المعتمدة.
6. ضمنت الخاتمة أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها.
7. أتبع كل ذلك بالفهارس العلمية اللازمة، فهرس الآيات القرآنية، فهرس الأحاديث الشريفة، ثم فهرس المصادر والمراجع، وأخيرًا فهرس الموضوعات.

خطة البحث

تضمنت خطة البحث فصلًا تمهيدًا في مبحثين، يليه ثلاثة فصول، كلٌّ منها مقسمٌ إلى مباحث ومطالب وفروع. وانتهى البحث بخاتمة عُرضت فيها النتائج والتوصيات، تلتها فهرس للآيات والأحاديث، ثم فهرس الموضوعات. وأما الخطة التفصيلية فقد جاءت على النحو الآتي:

الفصل التمهيدي: تعريف البيئة والمفاهيم ذات العلاقة:

المبحث الأول: الإسلام والبيئة:

المطلب الأول: تعريف البيئة لغةً واصطلاحًا وشرعًا:

المطلب الثاني: البيئة في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها:

المبحث الثاني: المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بالاقتصاد الأخضر:

المطلب الأول: التعليم الأخضر:

المطلب الثاني: الوقف الأخضر:

المطلب الثالث: الصكوك الخضراء:

المطلب الرابع: الوظائف الخضراء:

المطلب الخامس: الاقتصاد البنفسجي:

المطلب السادس: الاقتصاد الأزرق:

المطلب السابع: الاقتصاد البني:

المطلب الثامن: الاقتصاد الأسود:

الفصل الأول: الاقتصاد الأخضر تعريفه، نشأته، وأهميته:

المبحث الأول: تعريف الاقتصاد الأخضر:

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد لغة واصطلاحًا:

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الأخضر:

المطلب الثالث: نشأة الاقتصاد الأخضر:

المطلب الرابع: أهمية الاقتصاد الأخضر:

المطلب الخامس: ضرورة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

المطلب السادس: تحديات الانتقال للاقتصاد الأخضر:

المطلب السابع: الاقتصاد البني:

المطلب الثامن: الاقتصاد الأسود:

الفصل الأول: الاقتصاد الأخضر، تعريفه، نشأته، وأهميته:

المبحث الأول: تعريف الاقتصاد الأخضر:

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد لغة واصطلاحًا:

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الأخضر:

المطلب الثالث: نشأة الاقتصاد الأخضر:

المطلب الرابع: أهمية الاقتصاد الأخضر:

المطلب الخامس: ضرورة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

المطلب السادس: تحديات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

المطلب الثامن: التحديات التي تحول دون التحول إلى الاقتصاد الأخضر:

المبحث الثاني: التأصيل الشرعي لمفهوم الاقتصاد الأخضر:

المطلب الأول: أبعاد الاقتصاد الأخضر وعلاقتها بالشريعة الإسلامية:

المطلب الثاني: القواعد الفقهية وعلاقتها بالاقتصاد الأخضر:

المطلب الثالث: مقاصد الشريعة وعلاقتها بالاقتصاد الأخضر:

المبحث الثالث: الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة:

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة:

المطلب الثاني: العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة:

الفصل الثاني: مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الأخضر:

المبحث الأول: أهم مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي:

المبحث الثاني: أهم الميزات والخصائص للاقتصاد الإسلامي:

المبحث الثالث: فلسفة الاقتصاد الإسلامي في معالجة المشكلة الاقتصادية:

المطلب الأول: ماهية المشكلة الاقتصادية:

المطلب الثاني: أهم أسباب المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

المطلب الثالث: آليات علاج المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي:

المبحث الرابع: أهم أسس وخصائص الاقتصاد الأخضر:

المبحث الخامس: المقارنة بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الأخضر:

المطلب الأول: المبادئ التي يتفق فيها الاقتصاد الأخضر مع الاقتصاد الإسلامي:

المطلب الثاني: المبادئ التي يتميز فيها الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الأخضر:

الفصل الثالث: الاقتصاد الأخضر في فلسطين:

المبحث الأول: الواقع البيئي في فلسطين:

المبحث الثاني: دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في دعم الاقتصاد الأخضر:

المطلب الأول: دور المؤسسات الحكومية في دعم الاقتصاد الأخضر:

المطلب الثاني: دور بعض المؤسسات غير الحكومية في دعم الاقتصاد الأخضر:

المبحث الثالث: أثر تطبيق الاقتصاد الأخضر على الواقع الفلسطيني:

المطلب الأول: أثر تطبيق الاقتصاد الأخضر في معالجة مشكلة الفقر:

المطلب الثاني: أثر تطبيق الاقتصاد الأخضر في معالجة مشكلة البطالة:

المطلب الثالث: أثر تطبيق الاقتصاد الأخضر على الصحة:

ثم أتبع كل ذلك بالخاتمة وفهرس الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة، وفهرس المصادر والمراجع والموضوعات.

وأسأل الله تعالى أن يتقبل مني هذا الجهد المتواضع، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبل به ميزاني وميزان والدي يوم القيامة، يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وصلّى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، صلاةً وسلاماً دائمين إلى يوم الدين.

الفصل التمهيدي: تعريف البيئة والمفاهيم ذات العلاقة بالاقتصاد الأخضر

المبحث الأول: الإسلام والبيئة

المطلب الأول: تعريف البيئة لغةً واصطلاحًا

المطلب الثاني: البيئة في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها

المبحث الثاني: المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بالاقتصاد الأخضر

المطلب الأول: التعليم الأخضر

المطلب الثاني: الوقف الأخضر

المطلب الثالث: الصكوك الخضراء

المطلب الرابع: الوظائف الخضراء

المطلب الخامس: الاقتصاد البنفسجي

المطلب السادس: الاقتصاد الأزرق

المطلب السابع: الاقتصاد البني

المطلب الثامن: الاقتصاد الأسود

الفصل التمهيدي: تعريف البيئة والمفاهيم ذات العلاقة بالاقتصاد الأخضر

يحيط بالإنسان ثلاث منظومات مترابطة تشكل إطار حياته: المحيط الحيوي (اليابسة، الجو، البحر) والمحيط التقني (ما بينه الإنسان من عمران وتقنيات) والمحيط الاجتماعي (المعتقدات، العادات، الأديان، والقوانين).

ومن منظور الاقتصاد الأخضر، فإن تحقيق التوازن بين هذه المنظومات، يُعدّ من متطلبات التنمية الشاملة التي تتوافق مع حفظ البيئة وضمان العيش الكريم للأجيال⁽¹⁾.

ولذلك كان لا بد في هذا الفصل التمهيدي من تعريف البيئة والمفاهيم ذات العلاقة بالاقتصاد الأخضر.

المبحث الأول: الإسلام والبيئة

المطلب الأول: تعريف البيئة لغةً واصطلاحاً

البيئة لغةً

من (بوا) والمباءة: منزلُ القومِ في كل موضع. وتبَوَّأْتُ منزلاً: أي نزلته، وبَوَّأْتُ للرجل منزلاً وبَوَّأْتُهُ منزلاً بمعنى، أي هيأته ومكّنتُ له فيه. واستبأه، أي اتخذ مباءة.⁽²⁾ و (بوا) الرجلُ تزوّج، وفي التَّنْزِيلِ العَزِيزُ ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾ [العنكبوت: 58]، و (البيئة) المنزلُ والحالُ، وَيُقَالُ: بيئةٌ طبيعيةٌ، وبيئةٌ اجتماعيةٌ، وبيئةٌ سياسيةٌ⁽³⁾.

(1) صابر، محمد (1421هـ، 2000م) الإنسان وتلوث البيئة (ص:7) السعودية: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

(2) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (1407هـ، 1987م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (37/1) فصل الباء، بوا، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الرابعة، بيروت: دار العلم للملايين.

(3) مصطفى وآخرون، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط (75/1) باب الباء، مجمع اللغة العربية، القاهرة: دار الدعوة.

البيئة اصطلاحاً

تعرف البيئة بأنها: "مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم، ويؤدون فيها نشاطهم"⁽¹⁾.

وأما علم البيئة: فهو العلم الذي يهتم بعلاقة الترابط بين الأشياء الحية وبين أوساطها البيئية، وبمعنى آخر: هو العلم الذي يهتم بالعلاقات والارتباطات بين المستوطنات والمجموعات من الكائنات الحية. فهو إذاً علم متكامل مع الكثير من العلوم الأخرى⁽²⁾.

المطلب الثاني: البيئة في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها

إن المتتبع لنصوص الشريعة الإسلامية، والمستقرى لقواعدها الكلية، ومقاصدها العامة، ليجد أنها تزخر بالنصوص التي تدعو إلى الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، وذلك في جانب التربية الإيمانية للفرد والمجتمع من جهة، والتشريعات التي تضع الأسس والضوابط في كيفية تفاعلها - الفرد والمجتمع - معاً من جهة ثانية، ولإلقاء ضوء بسيط على هذه المسألة نوردتها في الفروع الآتية:

الفرع الأول: البيئة في ضوء نصوص الشريعة الإسلامية

أولاً: البيئة في نصوص القرآن الكريم

لم يرد لفظ "البيئة" بلفظه الاصطلاحي المعاصر في النصوص الشرعية، إلا أن مضمون البيئة حاضر بقوة في القرآن الكريم والسنة النبوية، إلا أن القرآن الكريم زخر بالآيات التي تتحدث عن البيئة وما فيها من مخلوقات من خلال الحديث عن (الأرض، السماء، الماء، النبات، ...) فبين في آيات منه أن وظيفة الإنسان هي عمارة الأرض وإصلاحها، قال تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: 61]، أي استخلفكم فيها، وأنعم عليكم نعمه ظاهرة وباطنة، ومكنكم في الأرض تبون وتزرعون، وتنتفعون

(1) مرسى، محمد (1420هـ، 1999م) الإسلام والبيئة (ص: 19) الطبعة: الأولى، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

(2) السحيباني، عبد الله عمر (1429هـ، 2008م) أحكام البيئة في الفقه الإسلامي (ص: 28) الطبعة: الأولى، السعودية: دار ابن الجوزي.

بمنافعها، وتستغلون مصالحها⁽¹⁾ ولكنّ بعض البشر قد تنكبوا صراط الله المستقيم، وانحرفوا عن المنهج القويم؛ فأفسدوا في الأرض بدل إصلاحها.

وقد ذكر الله تعالى البيئة وما فيها في معرض الامتنان من المنعم سبحانه على خلقه جميعاً، داعياً إلى النظر إليها نظر التفكير والاعتبار؛ لتكون سبيل هداية للناس، قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ ۝ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ۝ وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ۝﴾ [إبراهيم: 32-34]. وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا رَوَاجِينَ أَنْثِينَ يُغَشِّي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ۝ وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُّتَجَوِّرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرُوعٌ وَخَيْلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِضْلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝﴾ [الرعد: 3-4]، وغيرها من الآيات التي تبين عظيم منّة سبحانه على خلقه.

ومن جانب آخر، فإنه سبحانه حذّر من الإفساد في الأرض بأي شكلٍ من الأشكال - عقدياً أو مادياً-؛ لأن هذا الإفساد يناقض مقصود الخلافة والعمارة التي خلق الله الناس لأجلها، قال عز وجل: ﴿فَادْكُرُوا ءَالَآءَ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: 74]، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: 85]. وقال عز من قائل: ﴿وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص: 77]. فالإفساد المنهي عنه في الآيات عامٌ في كل شيء، فيما قل منه أو كثر. وقد بيّن سبحانه أنه وضع كل شيء في موضعه المناسب، وبقدرة الملائم دون زيادة ولا نقصان فقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: 49]، فاعتداء الناس على مكونات البيئة وتغييرهم لها إنما هو نوعٌ من الإفساد العظيم في الأرض.

فلا ينبغي لأحد أن يتعجب من ربط القرآن الكريم بين حال الناس الإيماني وصلاح البيئة من حولهم أو فساده، فقد ورد هذا الربط في آيات عديدة تظهر الترابط العميق بين الجانب الروحي والواقع المادي.

(1) السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله (1420هـ، 2000م) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص: 384) تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الطبعة: الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: 41].

وقد بين ابن كثير أن المقصود بالفساد هنا ظهور النقص في الثمار والزرع نتيجة للمعاصي. في حين أوضح أبو العالية أن كل من عصى الله في الأرض فقد أفسد فيها؛ لأن صلاح الأرض والسماء مرتبطان بطاعة الله والتزام أوامره⁽¹⁾.

وفي المقابل، ربط الله سبحانه بين الإيمان والتقوى من جهة، ونزول البركات من السماء والأرض من جهة أخرى، فقال: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: 96].

وهذا يدل على أن التقوى والإيمان ليسا مجرد سلوكيات روحية تنحصر في القلب، بل لهما أثر مباشر في حياة الناس المادية، من خيارات تنزل، وأمن يستتب، وبيئة تصلح.

وقد جاء في السنة النبوية ما يدعم هذا المفهوم ويؤيده، فالأحاديث تشير إلى أن الذنوب تؤثر في الرزق، وأن المعاصي قد تسبب الجفاف والقحط، في حين أن الطاعة والتقوى تجلب النعم، وتحفظ التوازن في الكون. فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: أَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: (يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ خَمْسٌ إِذَا ابْتُلِيتُمْ بِهِنَّ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تُدْرِكُوهُنَّ: لَمْ تَظْهَرِ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ قَطُّ، حَتَّى يُغْلِنُوا بِهَا، إِلَّا فَشَا فِيهِمُ الطَّاعُونَ، وَالْأَوْجَاعُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مَضَتْ فِي أَسْلَافِهِمُ الَّذِينَ مَضَوْا، وَلَمْ يَنْقُصُوا الْمَكِيلَ وَالْمِيزَانَ، إِلَّا أَخَذُوا بِالسِّنِينَ، وَشِدَّةِ الْمُتُونَةِ، وَجَوْرِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَمْنَعُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ، إِلَّا مُنِعُوا الْقَطْرَ مِنَ السَّمَاءِ، وَلَوْلَا الْبَهَائِمُ لَمْ يُمَطَّرُوا، وَلَمْ يَنْقُصُوا عَهْدَ اللَّهِ، وَعَهْدَ رَسُولِهِ، إِلَّا سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ، فَأَخَذُوا بَعْضَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ، وَمَا لَمْ تَحْكَمْ أَيْمُتْهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَيَتَحَيَّرُوا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ، إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ بِأَسْهُمُ بَيْنَهُمْ)⁽²⁾ فهذا الربط في القرآن الكريم أو السنة النبوية ليس مجرد تشبيه أو تعبير بلاغي فحسب، بل هو حقيقة كونية تظهر أن صلاح الإنسان داخلياً هو أساس صلاح ما حوله من محيط طبيعي واجتماعي.

(1) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (1420هـ، 1999م) تفسير ابن كثير (320/6) تحقيق: سامي بن محمد السلامة، الطبعة: الثانية، القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع.

(2) ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه (1332/2) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، كتاب الفتن، باب العقوبات، حديث رقم (4019). مذيلة بأحكام الألباني، وقال الألباني: حسن.

ثانيًا: البيئة في نصوص السنة النبوية الشريفة

لقد جاءت السنة النبوية الشريفة مؤكدة لما ورد في القرآن الكريم بشأن البيئة وعلاقة الإنسان بها، ولزوم المحافظة عليها وعلى ثرواتها من جانبي الوجود والعدم، وقد ورد أحاديث كثيرة منها:

1- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال صلى الله عليه وسلم: (لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ) ⁽¹⁾.

2- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أيضًا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَالَ: (اتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَ: الْبَرَّازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَالظِّلَّ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ) ⁽²⁾.

فهذان حديثان في المحافظة على البيئة من التلوث، وقد أشار الحديث الأول إلى أهم عنصر في البيئة، ألا وهو الماء.

3- وعن جابر رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُْرِقَ لَهُ مِنْهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَزْرَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ) ⁽³⁾.

في هذه الحديث فضيلة الغرس وفضيلة الزرع وأن أجر فاعل ذلك مستمر مادام الغراس والزرع وما تولد منه إلى يوم القيامة ⁽⁴⁾، كما أن هذا الحديث يدل دلالة واضحة على تشجيع الإسلام على الاستدامة الزراعية، وربط العمل البيئي بالأجر المستمر.

(1) البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (1414هـ، 1993م) **صحيح البخاري** (94/1) كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدائم، حديث رقم (236) تحقيق: مصطفى البغا، الطبعة: الخامسة، دمشق: (دار ابن كثير، دار اليمامة). مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (1374هـ، 1955م) **صحيح مسلم** (235/1) كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد، حديث رقم (282) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(2) ابن ماجه، سنن ابن ماجه (1/119)، كتاب الطهارة وسننها، باب النَّهْيِ عَنِ الْخَلَاءِ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ، حديث رقم (328)، قال المحقق: حسن.

(3) مسلم، **صحيح مسلم** (1188/3) كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع، حديث رقم (1552). (يَزْرَعُهُ) يصيبه نقصان أو ضرر من إنسان أو حيوان أو غيره. المصدر نفسه.

(4) النووي، أبو زكريا محيي الدين (1392هـ) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** (213/10)، الطبعة: الثانية، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

4- ومن وصاياه ﷺ، ما ورد عن أنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال ﷺ: (إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبَدَأَ أَحَدُكُمْ فَسِيلَةً، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَفْعَلْ)⁽¹⁾.

قال ابن القيم: فيه حثٌّ على عمارة الأرض واستدامة الخير فيها إلى آخر الزمان» (زاد المعاد).
وهذان حديثان يحثان على المحافظة على الثروة الزراعية التي يتعلق بها طعام الناس من حيث الوجود، كما أنهما يؤكدان أن العمل في الإسلام ليس ذا فائدة دنيوية فحسب، بل هو أجرٌ أخرويٌّ حتى لو كانت الظروف توحى بالخسارة.

5- وعن عبد الله بن حُبَيْشٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال ﷺ: (مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ)⁽²⁾.
6- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا بِغَيْرِ حَقِّهِ، سَأَلَهُ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. قِيلَ: وَمَا حَقُّهُ؟ قَالَ: أَنْ تَذْبَحَهُ فَتَأْكُلَهُ)⁽³⁾.

وهذان حديثان عظيمان يحثان على المحافظة على البيئة من حيث العدم، كما أنهما يبينان أنه لا يجوز أن يتصرف الإنسان بمخلوقات الله تعالى عبثاً أو تسليّة، فحق الإنسان مقتصرٌ على الانتفاع المشروع كالأكل، كما أنهما يؤكدان على أن الشريعة الإسلامية تنهى عن الإفساد في الأرض بشتى صورته، سواءً كان ذلك بقطع الأشجار، أو تلويث البيئة، أو الإضرار بالمخلوقات، ويُعززان مبدأ الاستخلاف في الأرض وعمارتها لا تخريبها.

(1) ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني (1421هـ، 2001م) مسند أحمد (296/20) مسند أنس بن مالك، حديث رقم (12981) تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي وعادل مُرشد وإبراهيم الزبيق ومحمد رضوان العرقسوسي وكامل الخراط، الطبعة: الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة. قال المحقق: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(2) أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (1430هـ، 2009م) سنن أبي داود (523/7) كتاب الأدب، باب قطع السدر، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قره بللي، الطبعة: الأولى، بيروت: دار الرسالة العالمية. قال المحقق: حسنٌ لغيره. وسئل أبو داود عن معنى هذا الحديث فقال: مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً فِي فَلَاحٍ يَسْتَنْظِلُ بِهَا ابْنُ السَّبِيلِ وَالْبَهَائِمُ عَبَثًا وَظُلماً بِغَيْرِ حَقٍّ يَكُونُ لَهُ فِيهَا، صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ.

(3) الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (1412هـ، 2000م) مسند الدارمي (سنن الدارمي) (1260/2) الكتاب: من كتاب الأضاحي، باب من قتل شيئاً من الدواب عبثاً، حديث رقم (2021) تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الطبعة: الأولى، السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع. قال المحقق: إسناده جيد.

7- قال ﷺ: (لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا، فَأَقْتُلُوا مِنْهَا الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ)⁽¹⁾ وقد جاء هذا الحديث بعد أن كان النبي ﷺ أمر بقتل الكلاب، فقد ورد عن ابن المغفل قوله: (أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ. ثُمَّ قَالَ: مَا بِالْهُمُ وَبِالْ كِلَابِ؟)⁽²⁾. أي ما شأنهم؟ أي ليطركوها. وهذا يبين أن الأمر بقتل الكلاب منسوخ، قال النووي: أمر النبي ﷺ أولاً بقتلها كلها ثم نسخ ذلك ونُهي عن قتلها إلا الأسود البهيم، ثم استقر الشرع على النهي عن قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها سواء الأسود وغيره⁽³⁾.

ففي هذا الحديث دعوة للمحافظة على صور الحياة بكافة أشكالها وتنوعها، وضرورة رعايتها والاهتمام بها.

والأحاديث التي جاءت تحض على الحفاظ على مكونات البيئة كلها، من حيوانٍ أو نباتٍ أو ماءٍ أو غيرها، كثيرةٌ وعديدة.

الفرع الثاني: البيئة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية

أولاً: تعريف مقاصد الشريعة

يُعرَّف علم مقاصد الشريعة على أنه "الوقوف على المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها"⁽⁴⁾ أو هو "الغاية من الشريعة، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من

(1) ابن ماجه، سنن ابن ماجه (364/4) أبواب الصيد، باب النهي عن اقتناء الكلب إلا كلب صيد أو حرث أو ماشية، قال المحقق: إسناده صحيح.

(2) مسلم: صحيح مسلم (1/ 235) كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، حديث رقم (280).

(3) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (1392هـ) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (10/ 235) الطبعة: الثانية، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

(4) ابن عاشور، محمد الطاهر (1425هـ، 2004م) مقاصد الشريعة الإسلامية (21/2) تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

أحكامها"⁽¹⁾ وأضاف الريسوني للتعريف تحقيق المصلحة فقال: "الغايات التي وُضعت الشريعة لأجل تحقيقها؛ لمصلحة العباد".⁽²⁾

ثانياً: علاقة مقاصد الشريعة الإسلامية بالبيئة

لقد قامت الشريعة الإسلامية على تحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة، ومن مظاهر هذه المصالح إصلاح البيئة التي يعيشون فيها، فالله تعالى قد هياً هذه الأرض وما حولها، وسهل سبل العيش فيها؛ لتكون صالحةً لحياة الناس ببسرٍ وسهولةٍ، وقد جاءت الآيات التي تدل على تسخير الله للكون مبسوطاً في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلُكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَّءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحج: 65].

ومن أجل أن تستمر حياة الناس، وحتى تبقى هذه الأرض صالحةً لعيشهم عليها، اعتنت الشريعة الإسلامية بالبيئة وما فيها من خيرات لهم على كَرِّ الدهور ومرِّ العصور؛ ولأجل ذلك نجد أن الشريعة الإسلامية نهت عن الإسراف في الأمور كلها، فعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: (جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الْوُضُوءِ، فَأَرَاهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: هَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ، أَوْ تَعَدَّى، أَوْ ظَلَمَ)⁽³⁾ ومن المعلوم أن الماء عماد الحياة، فالحفاظ عليه يعني الحفاظ على أرواح الناس ونفوسهم، ولا شك أن هذا من أعظم مقاصد التشريع.

وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ (كَانَ إِذَا أَكَلَ طَعَامًا لَعِقَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ. قَالَ: وَقَالَ: إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيُمِطْ عَنْهَا الْأَدَى وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدَعَهَا لِلشَّيْطَانِ)⁽⁴⁾؛ وهذا يوافق مقاصد الشريعة الإسلامية

(1) الفاسي، علّال (1993م) مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها (ص:7) الطبعة: الخامسة، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

(2) الريسوني، أحمد (1415هـ، 1995م) نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي (ص:19) الطبعة: الرابعة، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

(3) ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (1430هـ، 2009م) سنن ابن ماجه (1/ 271) أبواب الطهارة وسننها، باب ما جاء في القصد في الوضوء وكراهية التعدي فيه، حديث رقم (422) الطبعة: الأولى، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- عادل مرشد- محمد كامل قره بللي- عبد اللطيف حرز الله، دمشق: دار الرسالة العالمية. قال المحقق: إسناده حسن.

(4) مسلم، صحيح مسلم (3/ 1607) كتاب الأشربة، باب: استِحْبَابِ لَعِقِ الْأَصَابِعِ وَالْقُصَّةِ، وَأَكْلِ اللَّقْمَةِ السَّاقِطَةِ بَعْدَ مَسْحِ مَا يُصِيبُهَا مِنْ أَدَى، وَكَرَاهَةِ مَسْحِ الْيَدِ قَبْلَ لَعْقِهَا، حديث رقم (2034). ولتعلم مدى أهمية هذا الحديث إليك الإحصائيات الآتية:

في الحفاظ على المال وعدم إتلافه مهما كان قليلاً، ولا يخفى أن من المشكلات الكبرى التي يواجهها العالم اليوم، انتهاج أسلوب الحياة الباذخة، والتبذير على كل الصعد، وفي هذا تعدٍ على حق البيئة أولاً، وعلى حق الأجيال القادمة في الثروات ثانياً.

وفي جانب التنمية والحرص على الإنتاج، نجد أن الإسلام دعا لاستصلاح الأرض والاستفادة من خيرها، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا، أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ)⁽¹⁾ وفي هذا الحديث دعوة للوصول للحد الأقصى للإنتاج، مما يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي وتحسين جودة البيئة.

وفي اهتمام الإسلام بالموارد من أن تنضب، نجده قد ضبط التعامل معها؛ فلم يترك للإنسان أن يفعل فيها ما يشاء، إذ لم تقتصر نظرة الإسلام إلى الفعل ذاته، بل نظرٌ إلى المآلات والنتائج، ويظهر ذلك في قصته ﷺ لما نزل على أحد الأنصار ومعه أبو بكر وعمر رضي الله عنهم وقد أخرجهم الجوع، فلما أراد الأنصاري أن يذبح لهم ليطعمهم، قال له ﷺ: (إِيَّاكَ وَالْحُلُوبَ)⁽²⁾؛ وذلك أن ذبح الحلوب سيحرم الناس من إنتاجها الدائم من اللبن؛ فلذا منعه ﷺ من ذبحها اعتباراً للمال الذي سيصير إليه من حرمان أصحابها من لبنها.

وقد ذكر الريسوني مجموعة من مقاصد الشريعة الإسلامية في المحافظة على البيئة منها⁽³⁾:

تصل كمية الغذاء المهدر سنوياً ما يوازي أكثر من نصف كمية محاصيل الحبوب عالمياً (2.3 مليار طن في عامي 2009 و2010).

في الولايات المتحدة وحدها، تُرمى نسبة (30%) من الغذاء سنوياً، أي ما تصل قيمته إلى (48) مليار دولار. في المملكة المتحدة تهدر الأسر ما يقدر بنحو (6.7) مليون طن من الغذاء سنوياً، وهو ما يعني أن (32%) من الطعام المشتري لا يؤكل. عن موقع: <https://www.aljazeera.net/blogs>

(1) البخاري، صحيح البخاري (825/2) كتاب المزارعة، باب ما كان أصحاب النبي ق يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر، حديث رقم (2216).

(2) مسلم، صحيح مسلم (1610/3) كتاب الأشربة، باب جَوَازِ اسْتِئْثَابِهِ غَيْرُهُ إِلَى دَارٍ مَنْ يَثِقُ بَرَضَاهُ بِذَلِكَ، وَيَتَحَقَّقُهُ تَحَقُّقًا تَامًا، وَاسْتِحْبَابُ الْاجْتِمَاعِ عَلَى الطَّعَامِ، حديث رقم (2038).

(3) الريسوني، قطب (1429هـ، 2008م) المحافظة على البيئة من منظور إسلامي (ص: 215-222) الطبعة: الأولى، بيروت: دار ابن حزم.

1- حفظ التوازن البيئي

إن صنعة الله تعالى قائمة على التوازن المحكم، فما من شيء إلا وخلق لوظيفة مرسومة له، وإنما يختل هذا التوازن بجهل الإنسان وتعديه على سنن الله الجارية في الكون، ولذا فإن من مقاصد الإسلام ضمان هذا التوازن.

2- مواجهة الإفساد في الأرض

حيث يعتبر الإسلام التعدي على البيئة نوعاً من أنواع الإفساد في الأرض، وإذا كان الإصلاح رسالة الإسلام، فإن أؤكد مقتضياته اجتثاث كل فساد يحقق بالبيئة؛ إذ هي مورد الرزق ومثابة الأمن.

3- رعاية أمانة الاستخلاف

والاستخلاف يعني تنفيذ مرادات الله في الأرض، ومن مقاصد هذا الاستخلاف تعمير الكون، وإن توجيهات الإسلام في حماية البيئة تدور في هذا الإطار الاستخلافي.

4- شكر أنعم الله تعالى

إن الموارد البيئية نعم أنعم الله تعالى بها على الإنسان، وإن من حق كل نعمة ظاهرة أو باطنة أن تقابل بالشكر اللائق حتى يصونها الله سبحانه وتعالى ويديمها.

5- الانتفاع بالموارد

لقد أعد الله تعالى الكون لاستقبال الإنسان بأمثل صورة، وسخر موارده لخدمته؛ لذا فإن الانتفاع بالموارد والطاقات على رأس المقاصد الشرعية، كما أن الإسلام يرى أن البلاء آتٍ من الإنسان نفسه؛ لأنه لم يحسن تسخير البيئة ولا تسيير مواردها.

6- الاستمتاع بالتذوق الجمالي

إن في الكون من صور الجمال وآيات الإبداع ما يستدعي شرعاً صونها من العبث والتطاول، وقد لفت القرآن الكريم الأنظار إلى البعد الجمالي في كثير من المخلوقات، كتلك النجوم التي تزين السماء، مما يظهر ارتباطاً وثيقاً بين الجمال والنفع في السياق القرآني، حيث لا يُنظر إلى الجمال كغاية تزيينية فحسب، بل كدلالة على عظمة الخالق وتكامل صنعه.

7- التأمل والاعتبار:

إن الكون بما فيه من عناصر آياتٍ باهراتٍ على قدرة الله تعالى، وإنما جعل الله تعالى هذه الآيات ليهتدي بها أهل الإيمان، ولذا فقد قال علماءنا بأن القرآن الكريم هو الكتاب المسطور، والكون هو الكتاب المنظور، ولا شك أن هذا المقصد التأملي يفوت بفوات البيئة.

المبحث الثاني: المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بالاقتصاد الأخضر

إن تشعبات الحياة وتطور العلوم وتعدد مجالاتها، فرض على كل فريقٍ من أهل العلم اعتماد مصطلحاتٍ خاصةٍ تعارفوا عليها فيما بينهم؛ لتيسير إيصال المعاني المرجوة بأوجز عبارةٍ وأدق تعبيرٍ.

ومن هنا فقد دأب الاقتصاديون على صبغ كل نوع من أنواع الاقتصاد بلونٍ خاصٍ به؛ ليميزوه عن غيره، حتى أوصلها بعضهم إلى عشرة ألوانٍ تقريباً؛ وذلك للدلالة على آليات هذه الاقتصاديات أو مآلاتها، أو للدلالة على الفئة المستهدفة منها، فمنها ما يتعلق بالنساء، كالبنفسي، ومنها ما يتعلق بالشباب أو المجال الصحي، كالأبيض، ومنها ما يتعلق بالآثار الناجمة على البيئة، كالأخضر أو البني، ومنها ما يتعلق بالأيديولوجيا، كالإقتصاد الإسلامي، ذي المرجعية الإسلامية، أو الإقتصاد الأحمر، وهو ذو الصبغة الشيوعية، وهكذا⁽¹⁾.

وسأتحدث في هذا المبحث عن بعض المصطلحات ذات العلاقة بالاقتصاد الأخضر، ومنها:

المطلب الأول: التعليم الأخضر

إن التحول نحو الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي لا يعتمد فقط على السياسات والتقنيات، بل يركز على مجموعة من الأسس والمرتكزات الجوهرية، ومن أبرزها الجانب المتعلق بوعي الأفراد وثقافتهم البيئية. فمهما كانت القوانين والتشريعات صارمةً وشاملةً، تبقى فاعليتها محدودةً ما لم يقتنع بها الأفراد ويُقبلوا على تطبيقها بإرادةٍ حرةٍ ورغبةٍ صادقةٍ، لا بدافع الخوف من العقوبة.

فإدراك الأفراد لأهمية هذا التحول، واقتناعهم بفوائده على الصعيدين الفردي والجماعي، يُعدّ السبيل الأقصر والأقل كلفةً لتحقيق أهدافه المرجوة. إذ لا يمكن لأي تغييرٍ مجتمعي أن يُحقق نجاحاً شاملاً إلا إذا سبقه وعيٌ جماعيٌّ بأهميته، وفهمٌ عامٌ لمنافعه الملموسة التي تعود على كل فردٍ في المجتمع. فالتغيير الحقيقي يبدأ من العقل والقلب، قبل أن يتجسّد في الأفعال والسياسات. هذا من جانب.

وأما من الجانب الآخر، فإن مفهوم القوة في عالم اليوم قد تحول جذرياً، فلم يعد يُقاس بحجم الموارد الطبيعية أو الترسانات العسكرية فقط، بل أصبح يُقاس بقدر ما تمتلكه الدولة من كفاءاتٍ بشريةٍ متميزةٍ، تتميز بقدرتها على الابتكار ووضع الحلول الفعّالة للتحديات والأزمات.

<https://fortune-arabia.com> (1)

ولهذا، برز دور التعليم كركيزة أساسية في بناء مجتمعاتٍ قادرةٍ على التحوُّل نحو الاقتصاد الأخضر. ومن هنا، جاءت فكرة التعليم الأخضر كاستجابةٍ ضروريةٍ لهذا التحوُّل، حيث يهدف إلى تأهيل الأفراد بمعارف ومهارات تُمكنهم من المساهمة في التنمية المستدامة، وترشيد استهلاك الطاقة، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والحد من التلوث والانبعاثات الضارة.

ولقد حظي التعليم الأخضر باهتمامٍ متزايدٍ في العديد من دول العالم؛ نظرًا لأهميته البالغة في تشكيل وعيٍ بيئيٍّ رصينٍ، وبناء جيلٍ واعٍ قادرٍ على الارتقاء بجودة الحياة، وتحقيق رفاهيةٍ حقيقيةٍ ومستدامةٍ للأفراد والمجتمعات⁽¹⁾.

مفهوم التعليم الأخضر

التعليم الأخضر مصطلحٌ حديثٌ، ويطلق عليه أيضًا مصطلح تخضير التعليم، وأحيانًا المدرسة أو الجامعة الخضراء، ويُقصد به التعليم الذي يسعى للاستفادة من العملية التعليمية، وتوظيف التكنولوجيا، وتنمية الثقافة، استفادةً كاملةً وفق معايير صديقةٍ للبيئة⁽²⁾.

فوائد التعليم الأخضر

- ترشيد استهلاك الطاقة.
- استخدام التقنيات التعليمية بطريقةٍ سليمةٍ بيئيًا.
- الاستغناء عن استخدام الورق والكتب الدراسية بالانتقال إلى حوسبة المناهج.
- تقليص مراكز التدريب بتفعيل التدريب عن بعد⁽³⁾.

(1) <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379745>

(2) الحسيني، فايزة (2020م) التعليم الأخضر توجه مستقبلي في العصر الرقمي (ص:182) المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية (مج3، ع3). حليب، أحمد إدريس (2018م) أهمية التعليم الأخضر في استدامة الجدار الأفريقي الأخضر الكبير لمكافحة التصحر (ص:38) مجلة جامعة مروي التكنولوجية (ع1).

(3) الحسيني، فايزة، التعليم الأخضر توجه مستقبلي في العصر الرقمي (ص:182). <https://www.sfegypt.com>

المطلب الثاني: الوقف الأخضر

مفهوم الوقف

الوقف هُوَ حَبْسُ الْعَيْنِ عَلَى حُكْمِ مِلْكِ الْوَاقِفِ وَالتَّصَدُّقُ بِالْمَنْفَعَةِ⁽¹⁾. أو هُوَ حَبْسُ مَالٍ يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ بِقَطْعِ التَّصَرُّفِ فِي رَقَبَتِهِ عَلَى مَصْرِفٍ مُبَاحٍ⁽²⁾.

هذا مفهوم الوقف من الناحية الشرعية، وأما الوقف الأخضر فيُعرّف بأنه الوقف الذي يُوجّه ريعه ومداخله للاستثمارات الصديقة للبيئة؛ لزيادة كفاءة استهلاك الموارد والطاقة؛ لتحقيق الرفاهية، وعدالة التوزيع، والقضاء على الفقر⁽³⁾.

علاقة الوقف الأخضر بالاقتصاد الأخضر

على المستوى المحلي، تمتد الأراضي الوقفية في فلسطين عبر مساحاتٍ شاسعةٍ، وتُقدَّر بنحو (16%) من مساحة فلسطين التاريخية، أي ما يقارب (4000) كيلومتر مربع، أو ما يعادل (4) ملايين دونم⁽⁴⁾. وهذه المساحة الكبيرة تمثل إرثاً دينياً واقتصادياً ذا قيمةٍ بالغةٍ، إذ يمكن الاستفادة منها بشكلٍ فعّالٍ كالمزراعة والمساقاة، وغيرها من الأنشطة الزراعية البيئية.

ومن شأن هذا الاستثمار أن يسهم في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي، وخلق فرص عملٍ حقيقيةٍ للطبقة العاملة في المجتمع. كما أنه يُسهم في إعادة تأهيل الأراضي البور، وتحويلها إلى أراضٍ خصبةٍ ومُنتجةٍ، ما يُحقّق أثراً بيئياً إيجابياً من خلال التخضير وحماية التربة من التصحر.

(1) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر (1386هـ، 1966م) حاشية ابن عابدين (337/4) رد المحتار على الدر المختار، الطبعة: الثانية، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

(2) الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا، أسنى المطالب في شرح روض الطالب (457/2) الناشر: دار الكتاب الإسلامي.

(3) النويران، ثامر (2017م) سبل تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي - الوقف الأخضر نموذجاً - (ص: 16) مجلة دراسات العدد الاقتصادي (مج8، ع2).

(4) حلس، سالم عبد الله، وبكر، بهاء الدين (2011م) واقع الوقف الإسلامي وطرق استثماره في قطاع غزة (ص: 1331) مجلة الجامعة الإسلامية (مج19، ع2).

ولا يُعقل أن لمثل هذه المبادرات أثرًا مباشرًا في دعم أهداف الاقتصاد الأخضر. وبالتالي، فإن الأراضي الوقفية ليست فقط كنزًا دينيًا وتاريخيًا، بل تمثل أيضًا فرصة استراتيجية لبناء اقتصادٍ أخضر يخدم الحاضر والمستقبل.

هذا من ناحية الأراضي، وأما في الجوانب الأخرى للاستثمار، فيمكن لأموال الوقف أن تسهم بشكلٍ ملحوظٍ في دفع عجلة الاقتصاد الأخضر، كالاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة⁽¹⁾ واعتمادها. فقد بلغ متوسط إيرادات الأوقاف في غزة للعام (2007م) نحو مليوني دينار أردني⁽²⁾ وهو مبلغ يُمكن الأوقاف- ولو تدريجيًا- من الانتقال إلى استخدام الطاقة النظيفة في مبانيها، خصوصًا المساجد، وما لذلك من أثرٍ إيجابي في حماية البيئة وتوفير الموارد.

كما أن هناك فكرة "الصناديق الوقفية الخضراء"، وهي صناديق تُجمع فيها الأموال الموقوفة، وتُقسَم إلى حصص وأسهم متاحة للراغبين في الاشتراك، ويُوَجَّه ريعها للاستثمار في مشاريع صديقة للبيئة، مثل التخلص من النفايات، وإعادة التدوير، ودعم مشاريع الطاقة المتجددة، وغيرها⁽³⁾.

المطلب الثالث: الصكوك الخضراء

تُعرَّف الصكوك الإسلامية الخضراء بأنها استثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مجال الطاقة المتجددة وغيرها من الأصول البيئية، وتُستخدم عائداتها للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية والحد من الاحتباس الحراري⁽⁴⁾.

(1) هي الطاقة التي لا تلوّث الغلاف الجوي، مثل الكهرباء أو الطاقة النووية، على خلاف الفحم والنفط التي تعمل على تلويث الغلاف. <https://mawdoo3.com>

(2) جلس، سالم عبد الله، وبكر، بهاء الدين، واقع الوقف الإسلامي وطرق استثماره في قطاع غزة (ص: 1333).

(3) النويران، ثامر (2017م) سبل تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي- الوقف الأخضر نموذجًا- (ص: 19) مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية (مج8، ع2).

(4) لقوي، سعيدة، بورنان، مصطفى (2021م) الصكوك الإسلامية الخضراء وأهميتها في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة: الصكوك الخضراء لماليزيا نموذجًا (ص: 160) مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور خنشلة (مج5، ع2).

وقد كان صدورها في العام (1980م) ولكنها نمت حتى بلغت قيمتها نحو (3) تريليونات دولار في العالم في العام (2005م)⁽¹⁾.

وتظهر علاقة هذه الصكوك مع الاقتصاد الأخضر من حيث إنها تستهدف المشاريع الصديقة للبيئة والدعوة للحفاظ على الموارد الطبيعية.

المطلب الرابع: الوظائف الخضراء

عرّفت منظمة العمل الدولية الوظائف الخضراء بأنها كل عمل لائق يُسهم في تقليل الآثار السلبية للشركات والقطاعات الاقتصادية على البيئة، أو يهدف إلى حماية البيئة وإعادة تأهيلها⁽²⁾.

وتوجد هذه الوظائف في قطاعات متعددة مثل الطاقة، وإعادة تدوير المخلفات، والزراعة، والتشييد، والنقل، وغيرها من المجالات⁽³⁾.

المطلب الخامس: الاقتصاد البنفسجي

يُعدّ الاقتصاد البنفسجي من المصطلحات الحديثة جدًا، حيث ظهر لأول مرة في العام (2011م) في فرنسا، ويشير هذا النوع من الاقتصادات إلى دراسة أثر الثقافة في الاقتصاد، كما يسعى إلى تحقيق الرعاية العامة للأطفال والنساء وكبار السن⁽⁴⁾.

(1) أحمد، محمد إسماعيل (2020م) الصكوك الخضراء (ص:205) مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس (ع58).

(2) وهيب، قحام (2016م) الوظائف الخضراء كمفتاح لاقتصاد مستدام: إشارة إلى تجربة الجزائر (ص:362) مجلة الواحات للبحوث والدراسات (مج9، ع10).

(3) زعزوع، زينب عباس (2017م) دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل للشباب (ص:242) مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (مج18، ع4).

(4) الحياي، عبد الله فاضل (2020م) تكامل الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر: رؤية جديدة لنظام اقتصادي مستدام (ص:242) مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (مج10).

ويُقصد به ذلك الاقتصاد الذي يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الثقافية، ويتكَيّف مع التنوّع البشري، ويعتمد على الثقافة في إضفاء القيمة على السلع والبضائع والخدمات⁽¹⁾.

وعرّف بأنه الاقتصاد الذي يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من الإمكانيات الثقافية للسلع والخدمات⁽²⁾.

علاقته مع الاقتصاد الأخضر

يتكامل الاقتصاد البنفسجي مع الاقتصاد الأخضر في أن كليهما يسعى إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي والبنية البيئية، ويهدف إلى استخدام تكنولوجيا نظيفة تقلل من التلوث إلى الحد الأدنى، كما يشتركان في السعي نحو تحقيق الرفاهية الإنسانية مع ضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة⁽³⁾.

المطلب السادس: الاقتصاد الأزرق

الاقتصاد الأزرق مصطلحٌ حديثٌ، ظهر لأول مرة في العام (2012م) ويُقصد به الاستخدام المستدام للموارد المائية، كالبهار والمحيطات، وتحسين إدارتها وحمايتها.

وتتضح أهمية هذا النوع من الاقتصادات إذا علمنا أن أكثر من (70%) من مساحة الكرة الأرضية تغطيها المياه، وأن (90%) من البضائع تُنقل عبر المحيطات، وأن التجارة البحرية تُقدّر بحوالي (3-6) تريليون دولار سنوياً، كما يوفر العمل في البحار والمحيطات سبل العيش لنحو (850) مليون شخص، بينهم (350) مليون وظيفة في صيد الأسماك وحده⁽⁴⁾.

(1) طاوي، فؤاد (2020م) التكامل بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي (ص: 257) مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (مج 10).

(2) يحيوي، إلهام (2020م) تكامل الاقتصاد البنفسجي مع الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة (ص: 327) مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (مج 10).

(3) عيسى، قادة (2020م) تكامل الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر والاجتماعي والمعرفي: نماذج وتجارب (ص: 596) مجلة الاستراتيجية والتنمية، الناشر: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (مج 10).

(4) بلشير، فوزاية، الاقتصاد البنفسجي: الأهداف والفرص (ص: 240) مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (مج 7، ع 2).

علاقته بالاقتصاد الأخضر

يتكامل الاقتصادان الأخضر والأزرق في سعي كل منهما إلى الحد من التلوث البيئي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يراعي الاقتصاد الأخضر الجوانب البيئية في جميع أنشطته، بينما يركز الاقتصاد الأزرق على الموارد المائية، خصوصًا البحار والمحيطات، خاصة أن التلوث يهدد بارتفاع منسوب المياه، ما يشكل خطرًا كبيرًا على العديد من المدن الساحلية حول العالم.

المطلب السابع: الاقتصاد البني

ويُعد هذا النوع من الاقتصادات الأشد تدميرًا للبيئة، إذ يعتمد على الوقود الأحفوري كالنفط والفحم، ما يؤدي إلى مستويات عالية من التغير المناخي، ويهدد صحة الإنسان وسلامة كوكب الأرض. وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن تكلفة تلوث الهواء وحده تتجاوز (5) تريليونات دولار سنويًا⁽¹⁾.

علاقته بالاقتصاد الأخضر

من الواضح أن العلاقة بين هذين الاقتصادين هي علاقة تضاد، فبينما يتسبب الاقتصاد البني في تدمير الثروات وتلويث البيئة، يسعى الاقتصاد الأخضر إلى استدامة الموارد والحفاظ على البيئة، بل إن من أبرز دوافع نشوء الاقتصاد الأخضر أنه ظهر كبديل للاقتصاد البني الذي يستنزف الموارد ويلوث البيئة.

المطلب الثامن: الاقتصاد الأسود

وقد يُطلق على هذا النوع بعض التسميات الأخرى بسبب تشعب أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، ومنها: الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد تحت الأرض، والاقتصاد غير القانوني⁽²⁾.

(1) <https://www.rowadalaamal.com>

(2) نجوم، أسامة (2013م) اقتصاد الظل في سورية آثاره، أسبابه، حجمه (ص:212) مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

وهذا الاقتصاد لا تضبطه ضوابط ولا تقيده قوانين، ويتواجد في معظم دول العالم، وبشكل أبرز في الدول النامية.

علاقته بالاقتصاد الأخضر

قد لا تكون كل وسائل هذا النوع من الاقتصاد متعارضة مع الاقتصاد الأخضر، ولكن بما أنه لا يخضع للقانون ولا يُراقب حكوميًا، فإنه في المقابل لا يُبالي بالأضرار البيئية الناتجة عن أنشطته.

كما أن هناك ألوانًا أخرى وُصف بها الاقتصاد، إضافة إلى مصطلحات أخرى توصف بأنها خضراء، مثل: الاستثمار الأخضر، والتسويق الأخضر، والإعلان الأخضر، والتسعير الأخضر، والمستهلك والزبون الأخضر، والجمارك الخضراء، والصيرفة الخضراء، وغيرها.

الفصل الأول: الاقتصاد الأخضر تعريفه، نشأته، وأهميته

المبحث الأول: تعريف الاقتصاد الأخضر

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد لغةً واصطلاحاً

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الأخضر

المطلب الثالث: نشأة الاقتصاد الأخضر

المطلب الرابع: أهمية الاقتصاد الأخضر

المطلب الخامس: ضرورة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

المطلب السادس: تحديات التحول للاقتصاد الأخضر

المطلب السابع: دور الاقتصاد الأخضر في توفير فرص العمل ومكافحة الفقر

المبحث الثاني: التأصيل الشرعي لمفهوم الاقتصاد الأخضر

المطلب الأول: أبعاد الاقتصاد الأخضر وعلاقتها بالشريعة الإسلامية

المطلب الثاني: القواعد الفقهية وعلاقتها بالاقتصاد الأخضر

المطلب الثالث: مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالاقتصاد الأخضر

المبحث الثالث: الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

المطلب الثاني: العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

الفصل الأول: الاقتصاد الأخضر تعريفه، نشأته، وأهميته

المبحث الأول: تعريف الاقتصاد الأخضر

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد لغةً واصطلاحاً

الاقتصاد لغةً

الْقَصْدُ: اسْتِقَامَةُ الطَّرِيقِ. قَصَدَ يَقْصِدُ قَصْدًا، فَهُوَ قَاصِدٌ. وَالْقَصْدُ أَيْضًا: الْاعْتِمَادُ وَالْأَمُّ. وَالْقَصْدُ فِي الشَّيْءِ: ضِدُّ الْإِفْرَاطِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْإِسْرَافِ وَالْتَقْتِيرِ، وَالْقَصْدُ فِي الْمَعِيشَةِ: أَنْ لَا يُسْرِفَ وَلَا يُقْتَرَّ. وَقَصَدَ فِي الْأَمْرِ: لَمْ يَتَجَاوَزْ فِيهِ الْحَدَّ، وَرَضِيَ بِالتَّوَسُّطِ⁽¹⁾.

الاقتصاد اصطلاحاً

يُعرّف علم الاقتصاد عند الاقتصاديين المسلمين بأنه العلم الذي يبحث في شؤون إنتاج الثروة وإشباع الحاجات المادية للأفراد⁽²⁾.

ويأتي الاقتصاد في الشرع على ضربين: أحدهما محمود على الإطلاق، وذلك فيما له طرفان، كالجود فإنه بين البخل والإسراف، وهو هنا رتبة بين رتبتين، ومنزلة بين منزلتين. والثاني: هو ما يتردد بين المذموم والمحمود، كالواقع بين العدل والجور، والقريب والبعيد⁽³⁾.

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (1414هـ) لسان العرب (3/ 353) فصل القاف، الطبعة: الثالثة، بيروت: دار صادر. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (1426هـ، 2005م) القاموس المحيط (ص: 310) فصل القاف، الطبعة: الثامنة، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (1422هـ، 2001م) تاج العروس من جواهر القاموس (9/ 36) قَصَدَ، تحقيق: جماعة من المختصين، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

(2) المنيع، عبد الله (1416هـ، 1996م) بحوث في الاقتصاد الإسلامي (ص: 173) الطبعة: الأولى، بيروت: المكتب الإسلامي.

(3) العوضي، رفعت السيد (1431هـ، 2010م) موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية (1/ 133) الطبعة: الأولى، القاهرة: دار السلام.

أما النظام الاقتصادي الإسلامي فقد تفاوتت نظرة الاقتصاديين من المسلمين في تعريفه؛ وذلك بحسب الجانب الذي نظروا منه، فمنهم من عرفه بالنظر إلى أصوله فقال: إنه مجموعة الأصول الاقتصادية العامة التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة النبوية، فهو البناء الاقتصادي الذي يقام على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر⁽¹⁾. أو هو مجموع القواعد والأحكام التي تنظم علاقات الأفراد في إدارة الموارد الطبيعية باستخدام الوسائل المتاحة؛ لتحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاتهم⁽²⁾.

ومن الاقتصاديين من ركّز على الغايات والأهداف فقال: إن الاقتصاد هو العلم الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه⁽³⁾.

أما المذهب الاقتصادي الإسلامي فيُعرّف بأنه الإطار الجامع لعلم الاقتصاد، ويتمثل في مجموعة الأصول والمبادئ الاقتصادية التي يعتمدها المجتمع في حياته الاقتصادية، والمنبثقة من ثوابت الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق العدل وفق مراد الله تعالى⁽⁴⁾.

(1) الجمال، محمد (1400هـ، 1980م) موسوعة الاقتصاد الإسلامي ودراسات مقارنة (ص:14) الطبعة: الأولى، القاهرة: دار الكتاب المصري.

(2) قنطجى، سامر (2016م) مفاهيم في الاقتصاد الإسلامي (ص:19) مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (ع54).

(3) الفنجري، محمد شوقي (1432هـ، 2010م) المذهب الاقتصادي في الإسلام (ص:30) مصر: الهيئة المصرية للكتاب.

(4) قنطجى، مفاهيم في الاقتصاد الإسلامي (ص:15).

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الأخضر

يُعدّ مصطلح الاقتصاد الأخضر من المصطلحات الحديثة التي فرضتها الثورة الصناعية وما تبعها من تغيرات مناخية، وتغير في أنماط الإنتاج والاستهلاك، ما أثار مخاوف من نفاد الثروات الطبيعية. ومن ثم، شرع العلماء في البحث عن حلول للمشكلات التي باتت تُهدد العالم، فكانت من بين هذه الحلول ضرورة التوجه نحو تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر، للحفاظ على البيئة واستدامة الموارد الطبيعية. ولأن هذا المصطلح حديث النشأة؛ لم يتوافق الباحثون على تعريفٍ محددٍ له، ولذلك وردت له عدة تعريفات، نُورد أهمها فيما يلي:

- عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه: "الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسُّن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، مع الحد من المخاطر البيئية والنُدرة الإيكولوجية⁽¹⁾ للموارد، وهو اقتصاد يقلل من الانبعاثات الكربونية، ويزيد من كفاءة استخدام الموارد، ويوفر فرصًا مناسبة للجميع بغض النظر عن الفئة العمرية"⁽²⁾.
- أو هو نموذجٌ جديدٌ من نماذج التنمية يوائم ما بين الأبعاد البيئية والاقتصادية؛ لتحقيق التوازن بينها حاضراً ومستقبلاً⁽³⁾.

(1) الإيكولوجيا (علم البيئة): علم يهتم بدراسة نشاط الإنسان وعلاقته التي تتصل بالأرض والبيئة الطبيعية، كما تتركز الإيكولوجيا على دراسة العلاقات المباشرة بين الإنسان الاجتماعي والبيئة الطبيعية، ومدى تضامن الجهود الجماعية بعملية التكيف مع البيئة الطبيعية. العيفاوي، أمينة (2018م) رسالة ماجستير بعنوان "محاولة تطبيق مبادئ العمران الإيكولوجي على النسيج الحضري" (ص:10) جامعة العربي بن مهيدي.

(2) نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (ص:9) صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) (2011م).

(3) بديار، أمينة، ومزيان، محمد (2019م) أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة: دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية (ص:309) مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (مج6، ع1).

- وهو الاقتصاد الذي يوجد فيه نسبة مقبولة من الكربون، ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة، كما أن النمو في الدخل والتوظيف يأتي عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة، والتي تدعم كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي⁽¹⁾.
 - ويُعرّف بأنه اقتصاد الطاقة النظيفة، القائم على تحسين البيئة من خلال الحد من الانبعاثات الغازية والاحتباس الحراري، وتحسين استخدام الموارد الطبيعية، مع تمكين استخدام التقنيات التي تدخل في عمليات الإنتاج الأنظف⁽²⁾.
 - الاقتصاد الأخضر: هو نموذجٌ اقتصاديٌّ جديدٌ يتطلب تخضير جميع المهن، وللتعليم دورٌ هامٌ في ذلك⁽³⁾.
 - وعرفته منظمة العمل الدولية بأنه اقتصادٌ منخفض الكربون، وفعالٌ في استخدام الموارد، وشاملٌ اجتماعيًا، يقوم على استثمارات تُسهم في خفض انبعاثات الكربون والتلوث، وتمكّن في النهاية من توفير الوظائف الخضراء⁽⁴⁾.
 - أو هو نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات، ويفضي في الأمد البعيد إلى تحسن رفاهية البشر، كما أنه لا يُعرض الأجيال القادمة إلى أخطار البيئة أو حالات الندرة الإيكولوجية⁽⁵⁾.
- ويظهر من هذه التعريفات المتعددة- والتي ركز كلٌ منها على جزءٍ من التعريف- أن الاقتصاد الأخضر يركز على أبعادٍ عدةٍ منها:

-
- (1) بوطورة، فضيلة، الوافي، علاء الدين (2020م) الإطار النظري للعلاقة التكاملية بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي لتحقيق فعالية أبعاد التنمية المستدامة (ص:65) مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (مج10، عدد خاص).
 - (2) تقرار، يزيد (2017م) الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث (ص: 565) مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي مهدي أم البواقي (ع8).
 - (3) جمال الدين، يوسف (2014م) الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم (ص:432) العلوم التربوية، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية (مج22، ع3).
 - (4) جمال الدين، يوسف، الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم (ص:432).
 - (5) هارون، سمر (2019م) الاقتصاد الأخضر كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين (ص:254) مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية (مج6، ع2).

أولاً: البعد البيئي: أي أن هذا النوع من الاقتصادات يجعل أنشطته الاقتصادية متوافقة مع البيئة التي يعيش فيها الإنسان، بحيث لا يلحق بها ضرراً، ويمنع استنزافها أو تلوثها، بل يسعى إلى تنميتها وتعزيزها.

ثانياً: البعد الاقتصادي: ويُعنى بالقضاء على مشكلة الفقر والحد من مخاطرها، ويسعى إلى تحقيق الرفاهية للسكان، ويتم ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، بما يحقق أفضل النتائج بأقل تكلفة ممكنة.

ثالثاً: البعد الاجتماعي: وأساس هذا البعد هو تحسين التعليم الخاص بهذا النوع من الأنشطة، إذ تعتبر الثقافة من المرتكزات المهمة لنجاح تطبيق الاقتصاد الأخضر.

رابعاً: البعد الأخلاقي (الإنساني): صحيح أن الاقتصاد الأخضر يسعى لتحقيق الرفاهية، لكنه ليس اقتصاداً أنانياً يهدف إلى احتكار الثروات لجيل واحد، بل يحرص على حماية حق الأجيال القادمة فيها، ويدعو إلى إبقائها وديمومتها؛ لتتنفع بها الأجيال الحالية والمقبلة، وهذا هو جوهر التنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم "الاخضرار" مرتبط أساساً بالحفاظ على البيئة، لذا أصبح هذا المصطلح متداولاً في مجالات متعددة كالبنوك الخضراء، والطاقة الخضراء، والعمارة الخضراء، وغيرها، دلالة على توافق هذه الأنشطة والمؤسسات مع البيئة.

المطلب الثالث: نشأة الاقتصاد الأخضر

لا يخفى على المُرَاقِب اليوم ما يعانيه العالم من أزماتٍ عالميةٍ ناتجةٍ عن النشاط الاقتصادي أو مرتبطةٍ به، كأزمة المناخ، والاحتباس الحراري، وأزمات الطاقة، والماء، والغذاء، فضلاً عن الانبعاثات التي باتت تهدد بحدوث تغير مناخي يصعب التحكم به أو التنبؤ بعواقبه على البشرية جمعاء.

ويُتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى (9 مليار شخص) بحلول العام (2050م) الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي؛ وتزداد المشكلة سوءاً إذا علمنا أنه يوجد اليوم حوالي مليار إنسان (أي واحد من كل ثمانية من الناس) لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب النظيفة⁽¹⁾.

(1) الحسيني، أسامة محمد (2015م) الاقتصاد الأخضر - البيئة والتنوع البيولوجي - (ص:2) القاهرة: إسكرين لاين.

ولئن كانت هذه المخاوف أو الأزمات محل جدل ونقاش في الماضي، فقد أصبحت واقعًا ملموسًا يُلقي بظلاله على حاضر البشرية ومستقبل الأجيال القادمة، بل إنها لم تعد تهدد الرفاهية فحسب، بل باتت تهدد بقاء الإنسان ووجوده.

ولهذا، تداعى العالم لمواجهة هذه التحديات ووضع الحلول المناسبة، فسارعت الدول إلى عقد مؤتمرات بيئية متعددة للخروج من هذه المعضلات. ومن هنا بدأ مفهوم "الاقتصاد الأخضر" في التبلور خلال السنوات الماضية، نتيجة للنقاش المحتدم حول العلاقة بين الاقتصاد والبيئة، وبين الاقتصاد والتنمية المستدامة، خاصة في أعقاب الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم، مثل الأزمة المالية العالمية في العام (2008م)⁽¹⁾.

إلا أن مصطلح الاقتصاد الأخضر مر كسائر المصطلحات عبر مراحل تاريخية عدة إلى أن استقر على المصطلح المسمى به، ومن هذه المراحل التي مر بها:

- 1- بدأت الأفكار الأولية للاقتصاد الأخضر بالظهور في أعقاب الثورة الصناعية، لكنها اكتسبت زخمًا حقيقيًا في سبعينيات القرن العشرين، مع صدور تقارير من نادي روما في العام (1972م)، الذي حذّر من العواقب الكارثية للاستهلاك غير المستدام للموارد. ثم بدأ تسليط الضوء على العلاقة التي تربط بين الاقتصاد والبيئة، والتأكيد على الأهمية للعلاقة بين البشر والعالم الطبيعي⁽²⁾.
- 2- قمة الأرض في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل (1992م) وفي هذه القمة تم التوصل إلى ضرورة التعاون بين الدول للترويج للأنشطة المتعلقة بالبيئة والتنمية.
- 3- مؤتمر كيوتو في اليابان (1997م): وكان الهدف من هذا المؤتمر العمل على التقليل من الانبعاثات الغازية التي تلوث البيئة.
- 4- الأزمة الغذائية (2008/2009م): وذلك بسبب ارتفاع الأسعار في المواد الغذائية بسبب زيادة تكاليف الإنتاج.

(1) هي من أشد الأزمات الاقتصادية العالمية منذ أزمة الكساد الكبير (1929-1933م) وتعرف بأزمة العقارات، وقد حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي انعكس على الاقتصاد العالمي برمته.
<https://nahrainuniv.edu.iq>

(2) الفقي، محمد عبد القادر (2014م) الاقتصاد الأخضر (ص:6) المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، إصدار خاص، الكويت.

- 5- أزمة المناخ العالمية: وقد برزت هذه الأزمة كتحدٍ كبيرٍ للعالم، حيث كان من الضرورة أن تتضافر كل الجهود لوقف التغيرات الحادة في المناخ.
- 6- وبمناسبة مرور عشرين عامًا على انعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو قررت الأمم المتحدة عقد مؤتمرٍ حول التنمية المستدامة عام(2012م) وسمته (ريو + 20، أو ريو20) أي بعد قمة الأرض بنحو(20) عامًا، وفي هذا المؤتمر برز مفهوم الاقتصاد الأخضر بشكلٍ واضحٍ⁽¹⁾.

المطلب الرابع: أهمية الاقتصاد الأخضر

إن للاقتصاد الأخضر أهميةً كبيرةً في الحفاظ على البيئة والتقليل من أخطار التدهور البيئي التي تهدد الأجيال القادمة، كما يسهم في توفير فرص العمل والحد من الفقر. وتكمن أهمية الاقتصاد الأخضر في النقاط الآتية:

1- مواجهة التحديات البيئية

ويتمثل هذا الأمر في تقليل الانبعاثات التي تؤدي إلى الانحباس الحراري، وتقليص النفايات وإدارتها بشكل أفضل، حيث يسعى العالم للوصول إلى صفر نفايات صلبة وسائلة-أي تكرير النفايات كلها-، وكذلك حماية الغابات والثروة السمكية⁽²⁾.

2- تحفيز النمو الاقتصادي

إذ من المتوقع أن تتفوق الاستثمارات الخضراء في المدى الطويل على النمو في الاقتصاد التقليدي السائد حاليًا⁽³⁾.

(1) بلخشي، محمد أمين(2021م) الاقتصاد الأخضر كآلية لضمان الأمن البيئي(ص:450) مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير(مج24، ع1). طاوي، فؤاد(2020م) التكامل بين الاقتصاد والأخضر والاقتصاد البنفسجي(ص: 256).

(2) جمال الدين، نجوى(2014م) الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم(ص:437) العلوم التربوية، جامعة القاهرة- كلية الدراسات العليا للتربية(مج22، ع3).

(3) جمال الدين، الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم(ص:438). قحام، وهيبة، شرقق، سمير(2016م) الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل: مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر(ص:440) مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي(ع6).

3- القضاء على الفقر وخلق فرص العمل

إن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يخلق فرصاً كبيرة من الوظائف في مختلف القطاعات، الأمر الذي يسهم في التخفيف من مشكلة الفقر⁽¹⁾.

المطلب الخامس: ضرورة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بات ضرورة حتمية، نظراً للتدهور البيئي الحاد الذي وصل إليه كوكبنا، وما عاناه من أزمات في الغذاء والماء، مع توقعات بأن تتفاقم هذه الأزمات في المستقبل. ورغم المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها الدول، إلا أن تنفيذها لا يزال محدوداً، كما أخفقت الجهات المختصة ومنظمات حماية البيئة في وقف الأسباب الرئيسية لهذا التدهور⁽²⁾.

ولقد كان الدافع وراء الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر قضايا عدة، من أهمها⁽³⁾:

- 1- **الأزمة المالية** في العام (2008م) التي اعتبرت من أسوأ الأزمات التي ضربت العالم، حيث خسر الكثير من الناس وظائفهم، وأعلنت العديد من الشركات الكبرى إفلاسها.
- 2- **أزمة الغذاء**: حيث تجاوز عدد الجوع في العالم المليار شخص؛ وذلك نتيجة ارتفاع الأسعار ونسبة البطالة.
- 3- **الأزمة المناخية**: حيث أضحت هذه الظاهرة تهدد البشرية بشكل عام، كما أنها تتذر بكارث شديدة على الإنسان والكائنات الحية الأخرى.
- 4- **الأخطار الأمنية**: تشمل مجموعة من التحديات المتعددة، منها: البُعد المائي الذي تعاني منه غالبية دول العالم، والبُعد الغذائي الذي تواجهه دول الجنوب كالآسيوية، والأفريقية، والأمريكية اللاتينية، وأمن الطاقة وما يرتبط به من تقلبات في أسعار النفط ومخاطر نزوبه مستقبلاً، فضلاً عن البُعد البيئي المرتبط بالتغير المناخي الذي بات يهدد المجتمعات البشرية كلها.

(1) جمال الدين، الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم (ص:438). قحام، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية (ص:440).

(2) الفقي، الاقتصاد الأخضر (ص:12).

(3) أبو عليان، حسام (1438هـ، 2017م) الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجيات مقترحة- رسالة ماجستير- (ص:57) غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن من الأمور المهمة التي تُبرز ضرورة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، أنه يدخل بشكل مباشر في عددٍ من القطاعات الحيوية، منها⁽¹⁾:

1. **الإدارة المستدامة للمياه:** حيث من المتوقع أن يعاني ثلث سكان الأرض من أزمة في المياه.
2. **التوجه نحو الطاقة المتجددة:** ويُقصد بها مجموعة من الإجراءات والنشاطات التي تؤدي إلى استخدام الطاقة النظيفة. حيث وجدت "وكالة حماية البيئة الأمريكية" أن الاقتصاد يتحمل ما بين (362 و887) مليار دولار أمريكي سنوياً تُنفق على القطاع الصحي بسبب الوقود الأحفوري، أما في أوروبا فتصل التكاليف الصحية ما يقارب (43) مليار يورو بسبب الانبعاثات التي تنتجها المحطات التي تستخدم الفحم.
3. **النقل المستدام:** ويعني اللجوء إلى التقنيات النظيفة في محركات وسائل النقل، واختيار الأقل تلويثاً منها.
4. **خضرة قطاع الصناعة:** وتعني تحسين الأداء البيئي والاقتصادي للمؤسسات، حيث يعد قطاع الصناعة مسؤولاً عن استخدام (35%) من الكهرباء، و (10%) من المياه، و (20%) من انبعاث الكربون.
5. **الفلاحة المستدامة:** وتعني تبني الطرق الإنتاجية الصديقة للبيئة، وكذلك منع استخدام المواد الضارة بالبيئة.
6. **البناء المستدام:** ويقصد به التخطيط العمراني، والاهتمام بالتكاليف طويلة المدى بيئياً، مع تكامل التصميم مع مبادئ التنمية المستدامة.
7. **تدبير الصيد البحري:** وذلك من خلال الاهتمام بالحد من تلوث المياه إلى أقصى حد، لتجنب الاختلالات البيئية التي تهدد التنوع البيولوجي في النظم المائية.
8. **الحد من تدمير الغابات:** حيث أظهرت بعض الدراسات أن الغابات يمكن أن تساهم في الحد من انعدام الأمن الغذائي، وذلك إذا استخدمت بالشكل الصحيح.

(1) عدي، مصطفى (2020م) الاقتصاد الأخضر كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة (ص: 105-111) مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، الناشر: رضوان العنبي، المغرب. تومي، عبد الرحمن (2017م) الاقتصاد الأخضر كاستراتيجية للتنوع في الاقتصاد الجزائري (ص: 151-153) دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية (ع28). مكتب العمل الدولي (2013م) التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء (ص: 88) الطبعة: الأولى، مؤتمر العمل الدولي، جنيف. العكروت، زياد، كمون، نياز (2021م) الاقتصاد الأخضر لمواجهة تحديات التنمية المستدامة: دراسة مقارنة لتجارب تونس والسعودية (ص: 17) المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاد للدراسات والأبحاث (مج10، ع1).

9. **تدبير النفايات وتدويرها:** حيث تُعد النفايات الصلبة مصدر خطر حقيقي محليًا وعالميًا، وتقدر بعض الدراسات كلفة إدارة النفايات بحوالي (20-50%) من ميزانية البلديات.
10. **السياحة المستدامة:** من خلال الحفاظ على المواقع الطبيعية والتنوع البيولوجي والموروث الثقافي. ولبيان أهمية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لنتوقف قليلاً عند تقديرات الصحة العالمية:
- 1- كل ارتفاع في درجة الحرارة العالمي " بمقدار درجة واحدة سيكلف العالم (12%) من الناتج المحلي العالمي⁽¹⁾.
 - 2- سيخسر العالم نصف الناتج المحلي العالمي عام (2070م) إذا استمر الاحتباس الحراري والتلوث والجفاف والفيضانات.
 - 3- بلغت خسائر الكوارث الطبيعية في العام (2024م) حوالي (320) مليار دولار، وهو الأكثر كلفة على الإطلاق.
 - 4- قد تصل خسائر الفيضانات لعام (2025م) في العالم إلى حوالي (145) مليار دولار⁽²⁾.
- ومن هنا، فقد أيقن العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن سفينة الكوكب ستغرق بجميع ركابه ما لم تُتخذ الحلول والتدابير العاجلة لمواجهة أمواج التحديات العاتية التي تعصف به.
- كما أدرك العالم أن النظم الاقتصادية الحالية باتت جزءاً من المشكلة، لا من الحل؛ نظراً لما نتج عنها من كوارث بيئية واجتماعية، فقد أثبتت هذه النظم قدرتها على استنزاف الموارد الطبيعية، وتلويث البيئة، وإنتاج أزمات كبرى مثل تغير المناخ، مع تركيزها على المكاسب الآنية على حساب حقوق الأجيال القادمة، كما أخفقت في خفض الانبعاثات الكربونية والتلوث البيئي.
- ولهذا، يُعدّ الاقتصاد الأخضر الحلّ الأنسب للتصدّي لهذه التحديات، أو على الأقل الحدّ منها، من خلال السعي لتحقيق أبعاده الأساسية: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

(1) يقدر الناتج المحلي العالمي للعام (2024م) بحوالي (105) تريليون دولار.

<https://data.worldbank.org/indicator>

[https://www.pik-potsdam.de/en\(2\)](https://www.pik-potsdam.de/en(2))

ويتزايد إلحاح هذا التحول في ظل بقاء أكثر من (2.5) مليار نسمة في العالم يعيشون على أقل من دولارين يوميًا، مما يستدعي إعادة النظر في النماذج الاقتصادية السائدة، وتطوير اقتصادات أكثر عدلاً واستدامة وشمولية⁽¹⁾.

إلا أنه لا بد قبل التحول إلى الاقتصاد الأخضر من توفير عددٍ من المتطلبات التي تُهيئ المناخ الملائم لنجاح هذا التحول وتحقيق النتائج المرجوة. ومن هذه المتطلبات التي يلزم توفرها لتسهيل العملية⁽²⁾:

1. إعادة صياغة السياسات الحكومية وتصميمها؛ بحيث تكون محفزة لأنماط الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.
2. زيادة الاهتمام بالريف وتنميته بالزراعة والحفاظ على الغابات، والتخفيف من الفقر، والعمل على زيادة الموارد وتوفيرها.
3. لا بد من الاهتمام البالغ بالمياه وترشيد استهلاكها ومنع العوامل التي تؤدي إلى تلوثها، وكذلك العمل على معالجة المياه غير النظيفة وإعادة استخدامها.
4. العمل على التشجيع للاستثمار في مجال الطاقة النظيفة ورفع كفاءتها.
5. اعتماد الطرق الأنظف للإنتاج، وخاصة تلك التي تتضمن الاستراتيجيات منخفضة الكربون في الصناعة.
6. تشجيع المبادرات الوطنية التي تشجع على الأنشطة الاقتصادية الخضراء.
7. الحد من النفقات التي تستنزف رأس المال الطبيعي.
8. أن يتعاقد القطاع الخاص مع القطاع العام في رسم السياسات وتنفيذها.
9. استخدام الضرائب لتشجيع الاستثمار الأخضر.
10. التدريب وبناء القدرات لتنفيذ السياسات الداعمة للتحول للاقتصاد الأخضر.

(1) عبد الحافظ، حسني عبد المعز (2015م) الاقتصاد الأخضر: قاطرة التنمية (ص: 70) الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (مج35، ع402).

(2) قندوز، عائشة، علاوي، صفية (2020م) الجمارك الخضراء في تعزيز الاقتصاد الأخضر (ص: 4-5) مجلة اقتصادات المال والأعمال، المركز الجامعي - معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير (مج4، ع1). قرارات، يزيد (2017م) الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث (ص: 570-571). خنفر، عايد (2014م) الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر" (ص: 56) مجلة أسبوط للدراسات البيئية، الشركة الوطنية للخدمات البترولية، الكويت (ع39).

ومن هنا، فقد أيقن العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن سفينة الكوكب ستغرق بجميع ركابه ما لم تُتخذ الحلول والتدابير العاجلة لمواجهة أمواج التحديات العاتية التي تعصف به.

كما أدرك العالم أن النظم الاقتصادية الحالية باتت جزءاً من المشكلة، لا من الحل؛ نظراً لما نتج عنها من كوارث بيئية واجتماعية، فقد أثبتت هذه النظم قدرتها على استنزاف الموارد الطبيعية، وتلويث البيئة، وإنتاج أزمات كبرى مثل تغير المناخ، مع تركيزها على المكاسب الآنية على حساب حقوق الأجيال القادمة، كما أخفقت في خفض الانبعاثات الكربونية والتلوث البيئي.

ولهذا، يُعدّ الاقتصاد الأخضر الحلّ الأنسب للتصدّي لهذه التحديات، أو على الأقل الحدّ منها، من خلال السعي لتحقيق أبعاده الأساسية: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

ويتزايد إلحاح هذا التحوّل في ظل بقاء أكثر من (2.5) مليار نسمة في العالم يعيشون على أقل من دولارين يومياً، مما يستدعي إعادة النظر في النماذج الاقتصادية السائدة، وتطوير اقتصادات أكثر عدلاً واستدامةً وشموليةً⁽¹⁾.

إلا أنه لا بد قبل التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر من توفير عددٍ من المتطلبات التي تُهيئ المناخ الملائم لنجاح هذا التحوّل وتحقيق النتائج المرجوة. ومن هذه المتطلبات التي يلزم توفرها لتسهيل العملية⁽²⁾:

1. إعادة صياغة السياسات الحكومية وتصميمها؛ بحيث تكون محفزة لأنماط الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.
2. زيادة الاهتمام بالريف وتنميته بالزراعة والحفاظ على الغابات، والتخفيف من الفقر، والعمل على زيادة الموارد وتوفيرها.
3. لا بد من الاهتمام البالغ بالمياه وترشيد استهلاكها ومنع العوامل التي تؤدي إلى تلوثها، وكذلك العمل على معالجة المياه غير النظيفة وإعادة استخدامها.

(1) عبد الحافظ، حسني عبد المعز (2015م) الاقتصاد الأخضر: قاطرة التنمية (ص: 70) الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (مج35، ع402).

(2) قندوز، عائشة، علاوي، صفية (2020م) الجمارك الخضراء في تعزيز الاقتصاد الأخضر (ص: 4-5) مجلة اقتصادات المال والأعمال، المركز الجامعي - معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (مج4، ع1). قرارات، يزيد (2017م) الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث (ص: 570-571). خنفر، عايد (2014م) الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر" (ص: 56) مجلة أسيوط للدراسات البيئية، الشركة الوطنية للخدمات البترولية، الكويت (ع39).

4. العمل على التشجيع للاستثمار في مجال الطاقة النظيفة ورفع كفاءتها.
5. اعتماد الطرق الأنظف للإنتاج، وخاصة تلك التي تتضمن الاستراتيجيات منخفضة الكربون في الصناعة.
6. تشجيع المبادرات الوطنية التي تشجع على الأنشطة الاقتصادية الخضراء.
7. الحد من النفقات التي تستنزف رأس المال الطبيعي.
8. أن يتعاقد القطاع الخاص مع القطاع العام في رسم السياسات وتنفيذها.
9. استخدام الضرائب لتشجيع الاستثمار الأخضر.
10. التدريب وبناء القدرات لتنفيذ السياسات الداعمة للتحويل للاقتصاد الأخضر.

المطلب السادس: تحديات التحويل للاقتصاد الأخضر

ابتداءً، لا بد من الإقرار بأن التحوّل من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر لا يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها، فهو ليس حدثاً فورياً، بل عملية طويلة وشاقة. ولا غرابة في ذلك، إذ إن سُنّة التغيير لا تتم بقفزة واحدة، بل تمر بمراحل تدريجية حتى تصبح واقعاً مقبولاً لدى الناس.

ولذلك، يتطلب هذا التحوّل تضافر جميع الجهود، على مستوى الحكومات، والمؤسسات، والأفراد، مع ضرورة التغيير في السلوكيات، والتخلي الجزئي على الأقل عن الأعراف الاقتصادية السائدة. إذاً، فإن عبء التحوّل يقع على عاتق الجميع، في كل أنحاء العالم. وعليه، فإن نجاح هذا التحوّل مرتبط بمدى الرغبة الصادقة والحرص على تنفيذه.

يُشكّل الاحتلال - أي احتلال وبغض النظر عن مسوّغاته السياسية أو العسكرية - أساساً لأزمات متداخلة، حيث لا تقتصر تداعياته على انتهاك السيادة الوطنية، بل تمتد لتقجير أزمات في الاتجاهات كلها - البيئية، والصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، وغيرها -، إذ تتجاوز هذه المشاكل زمن الوجود العسكري الفعلي لتُورث أجيالاً أعباءً وجودية في الصحة، البيئة؛ لا تقتصر تكاليف الحروب على الخسائر البشرية أو الانهيار المؤسسي، بل تمتد إلى تدمير شامل لا يُستعاض عنه بسهولة.

وسأقدم هنا نموذج الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان مثلاً على ذلك، إذ يشكّل الاحتلال الأمريكي للعراق (2003-2011م) وأفغانستان (2001-2021م) حالة دراسية بارزة في ما يُعرف بـ«الجرائم البيئية المرتبطة بالنزاع».

ففي العراق، استُخدمت ذخائر تحتوي على اليورانيوم المنضب بكميات كبيرة؛ إذ تشير تقديرات وكالة حماية البيئة الأمريكية إلى أن القوات الأمريكية أطلقت ما بين (170-200 طنّ متري) خلال حرب (2003م) وحدها وأسفر هذا عن تلوث مستمر للتربة والمياه الجوفية، خاصة في المحافظات الجنوبية والغربية. كما كشفت دراسة ميدانية شاملة أن متوسط تركيز الرصاص في تربة الفلوجة بلغ (142.3 مغ/كغ)، أي ما يعادل (12.6) ضعف الحد الآمن وفق منظمة الصحة العالمية⁽¹⁾.

أما في أفغانستان، فقد أدّى تحويل الأراضي لأغراض عسكرية إلى فقدان متسارع للغطاء النباتي؛ حيث قدّر تقرير (2022) UNEP أن (12.3%) من الغابات الطبيعية في شرق البلاد دُمّرت خلال العقدين الماضيين، ما ساهم في تآكل التربة وتفاقم التصحر. كما لا تزال الذخائر غير المنفجرة تشكّل تهديداً بيئياً مزمنًا: إذ تشير تقديرات إلى وجود أكثر من (11) مليون قطعة متفجرة متروكة، وارتفع مؤشر التلوث البيوكيميائي في أنهار رئيسة (مثل هلمند وشط العرب) إلى (85 مغ/ل)، مقابل معدل طبيعي لا يتجاوز (5 مغ/ل)، مما يشير إلى انهيار كامل لأنظمة الصرف الصحي ومعالجة المياه.⁽²⁾

إلا أن هناك بعض التحديات الأخرى التي تحول دون التحول إلى الاقتصاد الأخضر منها⁽³⁾:

1- **تحديات ناتجة عن الأزمات العالمية:** حيث كان لهذه الأزمات الأثر الأكبر في إضعاف الجهود المبذولة لتحقيق التنمية، كما أدت إلى استنزاف الموارد، الأمر الذي شكل عقبة في التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

2- **التحديات التمويلية:** حيث تحتاج عملية التحول إلى مصادر تمويل هائلة، وتوفير مثل تلك المصادر يعد عائقاً أمام الاقتصاد الأخضر سواء على مستوى القطاع الحكومي أم الخاص.

(1) . <https://doi.org>

(2) <https://doi.org/>

(3) الشيمي، معتز (2015م) الاقتصاد الأخضر: نحو إمكانيات استخدام الطاقة الشمسية لتحقيق التنمية المستدامة (بالنطبق على مصر) (ص: 12-13) القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

3- **التحديات السياسية:** حيث تعتبر هذه التحديات من المعوقات أمام الاقتصاد الأخضر، سواء أكانت هذه التحديات خارجية- كتدخل الدول الكبرى في شؤون الدول النامية-، أم تحديات داخلية كالثورات والاحتجاجات وعدم الاستقرار التي تؤدي إلى تدني النمو الاقتصادي.

4- **التحديات التجارية:** وذلك أن الامتثال للمعايير البيئية الدولية يتطلب إعادة هيكلة المصانع وتغيير طرق الإنتاج، الأمر الذي يؤثر على تنافسية الشركات ومن ثم تحقيق خسائر في الإنتاجية وفرص العمل.

5- **التحديات التكنولوجية:** ويقصد بها تلك الفجوة الهائلة في التكنولوجيا بين الدول المتقدمة والنامية، مما يحرم الدول النامية من الاستفادة من الطاقة النظيفة وعدم القدرة على تطبيق سياسات التحول للاقتصاد الأخضر.

هذا وقد انقسم الناس حيال إمكانية هذا التحول إلى فريقين: فريق من المتفائلين يرى إمكانية تحقيقه من خلال التعاون والتآزر، وتغيير الثقافة والسلوك. وفريق آخر يعتبر التحول إلى الاقتصاد الأخضر حلمًا جمليًا، يصعب تحقيقه في ظل واقع العالم الحالي.

وبعيدًا عن هاتين النظريتين، فإن الحقيقة التي لا جدال فيها هي أن الحالة البيئية التي وصل إليها كوكبنا تتطلب تضافر كل الجهود لإنقاذه.

وإذا علمنا أن الاقتصاد العالمي قد بلغ بحلول عام (2024م) حوالي (155) تريليون دولار، وهو ما يعادل زيادة بمقدار (28) ضعفًا منذ عام (1950م)⁽¹⁾، إلا أن المؤشرات البيئية تؤكد أننا نسير في الاتجاه الخاطئ؛ فالنمو الكبير في الاقتصاد العالمي استند إلى استنزاف الموارد الطبيعية، وأصبحت أسباب هذا النمو هي نفسها أسباب تدمير النظم البيئية.

ففي القرن الحالي، يُلاحظ أن الاقتصاد يستهلك رأس المال الطبيعي؛ فعلى سبيل المثال، فقدت ثلث الأراضي الزراعية قدرتها على الإنتاج المستدام، وتراجعت مساحة الغابات إلى نحو النصف وما زالت في انكماش، كما أصبح الصيد الجائر قاعدة راسخة، وليس استثناءً نادرًا⁽²⁾.

(1) <https://www.rug.nl/ggdc/historicaldevelopment/maddison/releases>

(2) الفقي، الاقتصاد الأخضر (ص:20).

المطلب السابع: دور الاقتصاد الأخضر في توفير فرص العمل ومكافحة الفقر

للاقتصاد الأخضر فوائد اقتصادية وبيئية عديدة، ولا يُشكّل - كما يظن البعض - عائقًا أمام النمو الاقتصادي، بل على العكس، فهو يُعدّ محركًا جديدًا للإنتاج؛ ذلك أنه يستند إلى ركائز أساسية تشمل توفير فرص عمل متنوعة دون المساس برأس المال الطبيعي.

كما أن الاقتصاد الأخضر لا يراعي الأجيال الحالية فحسب، بل يضع الأجيال القادمة نصب عينيه، بل وتمتد رؤيته أبعد من ذلك، ليشمل الحيوان والنبات، فهو يسعى إلى حماية النسيج البيئي بأكمله. كما أنه يهدف إلى توزيع الثروات بعدالة بين الأغنياء والفقراء، وبين الأجيال السابقة واللاحقة، بل وبين البشر وغير البشر⁽¹⁾.

ومما يؤكد قدرة الاقتصاد الأخضر على خلق فرص عمل جديدة تسهم في الحد من الفقر بعض الدراسات التي أجريت على بعض البلدان - للأسف الشديد لم أعثر على أية إحصائيات رسمية خاصة بالوطن العربي أو الإسلامي -، وقد جاءت وفق الأرقام الآتية:

أستراليا: من الممكن استحداث (770) ألف وظيفة إضافية بحلول عام (2030م) في حين تسمح فعالية استخدام الموارد بإضافة (7,5) مليون وظيفة بحلول عام (2050م).

الصين: من الممكن استحداث (6,8) مليون وظيفة في مجال الطاقة الهوائية والشمسية والمائية.

وأما الاتحاد الأوروبي فيمكنه أن يوفر حوالي (130) ألف وظيفة لكل مليار يورو يستثمرها في المباني الخضراء والنقل المستدام.

وأما الولايات المتحدة الأمريكية فقد استحدثت (2,7) مليون وظيفة في الصناعة التي اعتمدت على الاقتصاد النظيف⁽²⁾.

(1) بديار، أمينة (2019م) أثر الاقتصاد على النمو والتنمية المستدامة: دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية (ص: 311). قحام، وهيبة، شرقرق، سمير (2016م) الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل: مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر (ص: 445).

(2) مكتب العمل الدولي، التنمية المستدامة والعمل اللائق (ص: 28-29).

كما أن تخضير (20%) من الأبنية القائمة يوفر حسب التوقعات أكثر من (4) مليون فرصة عمل⁽¹⁾.
إذا فالأرقام والإحصائيات الدولية تؤكد الدور الفعال للاقتصاد الأخضر في مكافحة الفقر إذا ما استخدم بالطريقة الصحيحة.

وأما فوائده البيئية فهي عديدة، وعلى رأسها معالجة مشكلة التغير المناخي، ولأهمية التحول للاقتصاد الأخضر يكفي أن نعرف - حسب الوكالة الدولية للطاقة - أن الأنماط الحالية لاستهلاك الطاقة ستزيد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة (130%) بحلول العام (2050م) مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة العالمية بمعدل ست درجات مئوية، الأمر الذي يؤدي إلى احتمال حدوث تغير لا يمكن إصلاحه في البيئة والطبيعة⁽²⁾. وفي مقابل هذه الأرقام نجد أن العالم العربي يخسر (20) مليار دولار سنوياً بسبب التلوث⁽³⁾.

-
- (1) العكروت، زياد، كمون، نياز (2021م) الاقتصاد الأخضر لمواجهة تحديات التنمية المستدامة: دراسة مقارنة لتجارب تونس والسعودية (ص: 17) المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاد للدراسات والأبحاث (مج10، ع1).
 - (2) قحام، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل: مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر (ص: 445).
 - (3) الظاهري، وديمة (2021م) حماية البيئة في مقاصد الشريعة الإسلامية - مدينة مصدر أنموذجاً - (ص: 303) مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، أبو ظبي (مج13، ع1).

المبحث الثاني: التأصيل الشرعي لمفهوم الاقتصاد الأخضر

لقد جاءت الشريعة الإسلامية لتنظيم حياة الناس في كل زمانٍ ومكان، ومن واجب المسلم أن يتعامل مع محيطه وفق الضوابط التي وضعها الله تعالى، باتزانٍ واعتدال، دون إفراطٍ ولا تفريط، سواء على المستوى العقدي أو العملي.

وليس من المستغرب إذاً أن يولي الإسلام شديد العناية بالحياة الاقتصادية، فهو لا يراها مجرد تبادل مالي أو نشاط مادي، بل كياناً متكاملً يرتبط بالعقيدة والأخلاق والعقل والمسؤولية. في هذا الصدد، يقول الدكتور المصري: ولا تحسبن أن مرتبة الاقتصاد مرتبة متأخرة في سلم المقاصد الشرعية، بحيث يقتصر معناه على المال فقط. فالاقتصاد أشمل من ذلك، فإنه لا اقتصاد بلا دين، ولا اقتصاد بلا نفوس، ولا اقتصاد بلا عقول، ولا اقتصاد بلا مال. بل يحتاج الاقتصاد إلى مالٍ، وإلى رجالٍ متدينين، عقلاء، آمنين، يقودونه وفق منهج الله⁽¹⁾؛ وعلى هذا لا بد من إخضاع العلوم كلها للدين؛ إذ أجمع العقلاء على أن الدين هو الضامن للعلوم من الانفلات، وواقعنا يثبت ذلك.

وفي هذا المبحث سأتناول - بحول الله وقوته - موضوع الاقتصاد الأخضر، من خلال عرضه على ميزان نصوص الشريعة الإسلامية وقواعدها ومقاصدها، مبيّناً مدى مطابقتها لها من حيث الأهداف والوسائل.

المطلب الأول: أبعاد الاقتصاد الأخضر وعلاقتها بالشريعة الإسلامية

لقد مر في المباحث السابقة أن أهم أبعاد الاقتصاد الأخضر هي (البعد البيئي، والاقتصادي والاجتماعي، والأخلاقي - الإنساني-) فما مدى مواءمة هذه الأبعاد مع تعاليم الإسلام؟

أولاً: البعد الاقتصادي (تحقيق الرفاهية ومكافحة الفقر)

إن من الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الأخضر ويسعى إليها بجدٍ، تحقيق الرفاهية للسكان ومعالجة مشكلة الفقر، بل يُعدّ هذا الهدف هو الغاية العليا لأي نشاط اقتصادي إنساني. فهل تتوافق نظرة الإسلام إلى الفقر مع رؤية الاقتصاد الأخضر في هذا الجانب؟

لقد انقسم الناس في مواجهة مشكلة الفقر إلى مواقف شتى، منها:

(1) المصري، رفيق (1430هـ، 2009م) بحوث في الاقتصاد الإسلامي (ص: 420) الطبعة: الثانية، دمشق: دار المكتبي.

أولاً: موقف المقدّسين للفقير، وهم طائفة المترهبين، والمتصوفة، والمتزهدين، الذين رأوا في الفقر فضيلة وقربة إلى الله، واعتبروه حالة ينبغي التمسك بها، لا مشكلة تستدعي العلاج.

ثانياً: الفئة التي ترى أن الفقر بلاءٌ وشرٌّ، وأنه مشكلةٌ تُفجع القلوب وتُقلق الأرواح، لكنها ترى أن لا حل لها في الدنيا، وأن علاجها بيد الله وحده، وما على الفقير سوى الصبر والرضا بالقدر.

ثالثاً: الفئة التي تتفق مع الثانية في اعتبار الفقر بلاءً عظيماً وشرّاً مستطيئاً، لكنها لا تكتفي بالصبر والرضا، بل ترى أن من واجب الإنسان أن يسعى جاهداً لعلاج هذه المشكلة، ورفعها عن المجتمع.

وهذه هي النظرة الإسلامية الصحيحة، التي دعا إليها الإسلام، وأمر بالعمل على إزالة الفقر، وجعل مكافحته جزءاً من مقاصده الشرعية الكبرى⁽¹⁾.

فالإسلام إذاً لا ينظر إلى الفقر كمسكلة اقتصادية محدودة، بل كخطرٍ مُحْدِقٍ يهدد الإنسان على جميع الصعد، فهو لا يُضعف صحته ورفاهيته فحسب، بل يمتد تأثيره إلى عقيدته، وخلقه، وعلاقاته الأسرية، واستقراره المجتمعي، بل وحتى إلى تعامله مع البيئة، حيث تدفعه الشدة إلى استنزاف الموارد الطبيعية بطرق غير مشروعة.

وقد وردت أحاديث نبوية كثيرةٌ تقرن بين الفقر ومضاعفاته الخطيرة، فتربطه بالكفر تارة، وبالكذب تارة أخرى، كأنه صار قرين كل مصيبة. فقد كان النبي ﷺ كثيراً ما يتعوذ من الفقر والدَّين، ويُعلم أمته أن تفعل ذلك، فقال ﷺ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ)⁽²⁾ وفي هذا ربطٌ صريحٌ بين الفقر والكفر، إشارةً إلى ما قد يجره الفقر من زللٍ عقديٍّ وانحرافٍ سلوكيٍّ.

وقد كان من دعائه ﷺ (أَقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ)⁽³⁾ مما يدل على أن الغنى من فضل الله ضرورة لتحقيق الاستقرار والكرامة الإنسانية.

-
- (1) القرضاوي، يوسف (1386هـ، 1966م) مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام (ص: 2-4) القاهرة: مكتبة وهبة.
 - (2) البخاري، محمد بن إسماعيل (1419هـ، 1998م) الأدب المفرد (ص: 260) حققه وقابله على أصوله: سمير بن أمين الزهيري، الطبعة: الأولى، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. قال المحقق: حسن.
 - (3) مسلم، صحيح مسلم (4/ 2084) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، حديث رقم (2713).

وقد سُئِلَ ﷺ (مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيدُ مِنَ الْمَغْرَمِ؟ فَقَالَ ﷺ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ)⁽¹⁾ فكشف عن الجانب الأخلاقي الخطير للدين والفقر معًا.

كما كان ﷺ يُعلم أصحابه أن يقولوا: (اللَّهُمَّ اكْفِنِي بِحَلَالِكَ عَنْ حَرَامِكَ، وَأَغْنِنِي بِفَضْلِكَ عَمَّنْ سِوَاكَ)⁽²⁾ في إشارة إلى أن الكفاية والغنى هما السبيل للعفة، والابتعاد عن الحرام، وتحقيق العزة والطمأنينة.

فمن هذه النصوص يتضح أن الإسلام يعتبر الفقر مشكلة حقيقية يجب معالجتها، ويحث على السعي في الأرض لطلب الرزق الحلال، ورفع الحرمان عن الناس، بما يحفظ الكرامة، ويصون المجتمع من التفكك والانهيار.

ومن جهة أخرى، اتبع الإسلام وسائل وأساليب متعددة لمواجهة مشكلة الفقر على مستوى الأفراد والدولة. ومن أهم هذه الوسائل حث الإسلام للإنسان على بذل الجهد في الكسب والعمل، وتحريضه على ألا يكون عالة على الناس، وألا يعتمد في معاشه على سؤالهم وطلب العطاء منهم.

وقد ورد في ذلك آيات وأحاديث كثيرة، منها، قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: 15]، كما حث على الكسب الحلال، فقال ﷺ: (مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ)⁽³⁾ وقال ﷺ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا فَيَسْأَلُهُ، أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ)⁽⁴⁾.

فهذه النصوص تُعلي من قيمة العمل، وتحث على الاستقلال، وتُقر بكرامة الإنسان في كسبه، وتجعله شريكًا في بناء المجتمع، لا متفرغًا للسؤال والاعتماد على الغير.

(1) البخاري، صحيح البخاري (286/1) باب الدعاء قبل السلام، حديث رقم (798).

(2) الترمذي، أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك (1395هـ، 1975م) سنن الترمذي (560/5) أبواب الدعوات، حديث رقم (3565) تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة، الطبعة: الثانية، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

(3) البخاري، صحيح البخاري (730 / 2) كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، حديث رقم (1966).

(4) البخاري، صحيح البخاري (535 / 2) كتاب الزكاة، باب الاستغفار عن المسألة، حديث رقم (1401).

من خلال هذه النصوص وغيرها، يتضح أن الإسلام يؤكد فكرة الاقتصاد الأخضر ويُعززها في مكافحة الفقر. فإذا كان الإسلام يرى في الفقر مشكلةً قد تصل إلى الكفر، فإن الاقتصاد الأخضر يرى أنه يؤدي إلى التخلف، الذي ينعكس اعتداءً على البيئة واختلالاً في توازنها.

وحيث يُعدّ نشر الوعي والثقافة البيئية من ركائز الاقتصاد الأخضر، فإن الفقر يقف عائقاً أمام ذلك، بل يجعل الحديث عن حماية البيئة في ظله بلا قيمة حقيقية، لأن الفقر والتخلف يؤديان إلى نفس النتيجة: استنزاف الموارد وتدمير البيئة.

ولهذا، يُعدّ الفقر من أبرز المعوقات أمام التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، خاصة مع ارتفاع نسب الفقر والبطالة في الوطن العربي، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن (40,6%) من سكان عشر دول عربية- أي نحو (116) مليون نسمة- يعيشون تحت خط الفقر، وتتوقع تقارير أخرى وقوع ربع آخرين في دائرة الفقر مستقبلاً⁽¹⁾.

ومن هنا تتبين خطورة هذه المعضلة، ومدى التوافق بين نظرة الإسلام مع الاقتصاد الأخضر في ضرورة علاجها ومواجهتها.

ثانياً: البعد الاجتماعي، أو تحقيق العدالة الاجتماعية (عدالة التوزيع أفقياً وعمودياً)

إن مبدأ العدالة من الأسس العظيمة في الشريعة الإسلامية، ومن صور العدالة التي يسعى إليها الإسلام عدالة التوزيع، قال تعالى: ﴿كَفَى لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7]، إذ إن تكديس الثروات بيد فئة قليلة من الناس مبدأ جاهليّ كان سائداً قبل الإسلام، إلا أنه ما زال مستمراً في الاقتصاديات الحديثة لدى بعض الدول التي تدعي تقدمها وديمقراطيتها وتمسكها بحقوق الإنسان، وهذا المبدأ يقوم على قاعدة "مَنْ عَزَّ بَرٌّ"، أي: مَنْ غلب سلب، وَمَنْ تمتع بالقوة هيمن واستأثر، كما تفعل بعض القوى الكبرى التي تهيمن على الموارد والأسواق بأساليب الغطرسة والهيمنة، لا بالحق والعدل، ولا شك أن الحضارة التي تقوم على مثل هذا المبدأ حضارةٌ قبيحةٌ آيلةٌ للسقوط⁽²⁾.

(1) خطوف، عبد الرحيم (1440هـ، 2018م) الاقتصاد الأخضر بين البواعث الإيمانية والمقاصد الشرعية (ص: 18-19) المؤتمر العلمي العالمي الرابع، دور الاقتصاد الإسلامي في بناء اقتصاديات الدول، الخرطوم: جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم.

وأما البلدان العشرة فهي: (مصر، تونس، المغرب، الجزائر، الأردن، السودان، موريتانيا، جزر القمر، العراق، واليمن).

(2) المصري، رفيق (1430هـ، 2009م) بحوث في الاقتصاد الإسلامي (ص: 207).

وأما عدالة التوزيع أفقيًا، فتعني توزيع الثروات بين الناس في الدولة الواحدة أو على مستوى الدول كلها،
وأما عدالة التوزيع عموديًا فأعني بها العدالة في توزيع الثروات بين الأجيال الحالية واللاحقة.

فما هو موقف الإسلام من هاتين القضيتين - التوزيع الأفقي والعمودي -؟ وهل حقًا يوافق الإسلام على
التفاوت الكبير - بل والكبير جدًا - في توزيع الثروة؟ وهل الإسلام حقًا يرضى أن يتجاوز الفقر المدقع
مع الرفاهية المجنونة، أو أن ينام الجوع القاتل بجوار الشعب المفرط؟ وهل يسعى الإسلام ليساوي بين
الناس في حياتهم، أم أنه يعترف بالتفاوت الطبيعي بينهم؟

لقد أقرّ الإسلام التفاوت بين الناس في الأحوال والموارد، قال تعالى: ﴿أَهُمْ يَفْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ
فَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلْحَبًا
وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: 32].

فهو تفاوتٌ إلهي مبنيٌّ على الحكمة، لا تفاوتٌ ناتج عن ظلمٍ أو استغلالٍ، وكأن حياة الناس لا تتماسك
إلا بهذا التباين، فقد ورد في المثل: "لَنْ يَزَالَ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا تَبَايَنُوا، فَإِذَا نَسَاوُوا هَلَكُوا"⁽¹⁾ إشارةً إلى أن
اختلاف الأحوال يُنشئ التكافل، ويدفع إلى العمل، ويُحرِّك عجلة الاقتصاد.

فالإسلام يقرّ بوجود فئات متفاوتة في الثروة: أغنياء وفقراء، ومرتفعين ومنخفضي الدخل، شريطة ألا
يتحول هذا التفاوت إلى تجمع للثروة في أيدي فئة، أو إلى حرمانٍ من أبسط مقومات الحياة لفئةٍ أخرى.
فالإسلام لا يُنكر التفاوت الطبيعي، لكنه يرفض التفاوت الظالم، ويبني نظامه على التوازن، والتكافل،
ومنع الاستئثار.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ﴾ [الشورى: 27]، أي
أنه لو أغناهم جميعاً لبغوا في الأرض، أي: لتكبروا وأفسدوا فيها بطراً، ولعلا بعضهم على بعض
بالاستعلاء والاستيلاء، لأن الغنى مبطرةٌ مفسدةٌ، وكفى بحال قارون وفرعون عبرة⁽²⁾.

(1) الخلوتي، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي، روح البيان (198/2) بيروت: دار الفكر العربي. أبو
عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (1400هـ-1980م)، الأمثال (ص: 132)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد
قطامش، الطبعة: الأولى، دار المأمون للتراث.

(2) الصوفي، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي (1419م) البحر المديد في
تفسير القرآن المجيد (5/ 216) تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، القاهرة: الدكتور حسن عباس زكي.

وتجدر الإشارة هنا أن إلى أن الأرقام التي خلفها النظام الاقتصادي الحالي من حيث عدالة التوزيع أرقاماً غريبةً أشد الغرابة، سواءً بين الأفراد أو بين الدول، فلك أن تتخيل أن ثروة أغنى (200) شخص في العالم بلغت ما تساويه ثروة (2) مليار فقير⁽¹⁾ أي أن الواحد منهم يملك من الثروة ما يعادل ثروات (10) ملايين شخص من الفقراء مجتمعين! كما وأشارت بعض الدراسات إلى أن ثروة أغنى ثلاثة أشخاص في الولايات المتحدة تعادل ثراء (50%) من الأمريكيين الأكثر فقراً، وأن حوالي سدس سكان الأرض يفتقرون للحد الأدنى من الحياة الكريمة، كالماء والغذاء والخدمات الضرورية الأخرى⁽²⁾!

كما أن التقارير تشير كذلك إلى الفجوة الهائلة بين دول الشمال والجنوب، حيث إن هناك حوالي مليار شخص في الدول الفقيرة يعيشون بدخل أقل من دولار واحد في اليوم⁽³⁾ وما هذه النتائج إلا الثمار المرة لتبني النهج الغربي في الأنشطة الاقتصادية، وانتهاج سياسة النمو لأجل النمو، التي تشبه إلى حد بعيد فلسفة النمو السرطاني، مما كان لازماً على العقلاء أن يبشروا بالنظرة الاقتصادية الإسلامية، التي تسعى للتنمية العاقلة؛ لأن الإسلام لا يقر أبداً مثل هذا التفاوت في العيش بين الناس، مهما كانت الأسباب، ومن أجل توزيع الثروات توزيعاً سليماً بحيث لا تتكدس بأيدي فئة قليلة من الناس؛ قال تعالى: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7]؛ ولذا فقد شرع الإسلام الميراث، والزكاة، وأوجب النفقات والكفارات وغيرها.

ويلحق البهي على هذه الآية بقوله: لم تجئ الآية بالنهي المباشر، فلم تكن الآية (لا تجعلوا المال دولة بين الأغنياء منكم) وإنما جاءت تحذيراً منه في صورة التعليل ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7]، والوضع نفسه هو العاقبة المحظورة التي تحمل في ذاتها علة الحذر منها، وهو أبلغ في الزجر من مجرد النهي، حتى لو استكمل الأغنياء كل أسباب الحلال في كسبهم⁽⁴⁾.

(1) الجبوسي، عودة (2013م) البيئة والتحول نحو الاستدامة: نظرة إسلامية (ص: 49) إسلامية المعرفة، الأردن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي (مج18، ع72).

(2) <https://www.mc-doualiya.com/articles> 2023/8/15م

(3) الجبوسي، عودة (2013م) البيئة والتحول نحو الاستدامة: نظرة إسلامية (ص: 50) (مج18، ع72).

(4) الخولي، البهي (1401هـ، 1981م) الثروة في ظل الإسلام (ص: 113) الطبعة: الرابعة، الكويت، دار القلم.

ولأجل ألا يكون التفاوت كبيراً بين الناس نجد أن النبي ﷺ قد قسم أموال بني النضير بين المهاجرين، ولم يعط أحداً من الأنصار شيئاً، إلا رجلين كانا فقيرين⁽¹⁾. أي أنه أعطى الفقراء فقط؛ وذلك حتى تضيق الفجوة بينهم وبين غيرهم.

ويقول القاسمي في تفسير قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ ۚ ﴿١﴾ أَن رَّاهُ اسْتَفْتَى﴾ [العلق: 6-7]: دلت الآية على قاعدة عظيمة في باب التمول المحمود، قررهما الحكماء المصلحون. وهو ألا يتجاوز المال قدر الحاجة بكثير؛ لأن الإفراط في الثروة مهلك للأخلاق الحميدة في الإنسان. والتمول محمود بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يكون إحراز المال بوجه مشروع حلال.

والشرط الثاني: ألا يكون في التمول تضيق على حاجات الغير، كاحتكار الضروريات، مثل امتلاك الأراضي التي جعلها خالقها ممرحاً لكافة مخلوقاته.

والشرط الثالث: هو ألا يتجاوز المال قدر الحاجة بكثير؛ وإلا فسدت الأخلاق؛ ولذلك حرمت الشرائع السماوية كلها أكل الربا؛ وذلك لقصد التساوي والتقارب بين الناس في القوة المالية⁽²⁾.

وخلاصة هذا الأمر أن الإسلام لا يتعارض مع الاقتصاد الأخضر في سعيه للتوزيع العادل للثروات، وتضييق الفجوة بين الناس في الغنى؛ لما في ذلك من مصلحة للفرد والمجتمع معاً.

هذا في جانب العدالة في التوزيع أفقياً.

وأما من حيث عدالة التوزيع عمودياً، فيسعى الاقتصاد الأخضر من خلال أنشطته لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تُعنى بشكلٍ خاصٍ بالحفاظ على حق الأجيال اللاحقة في الثروات الطبيعية، وأن هذه الثروات ليست ملكاً لجيلٍ دون جيلٍ، أو حكرًا لفئةٍ دون فئةٍ.

وإن الباحث في التراث الفقهي الإسلامي، يجد أن الحفاظ على حق الأجيال اللاحقة في الثروات قد بدأ منذ فجر الدولة الإسلامية، وقد كانت هذه القضية - حق الأجيال اللاحقة في الثروات - مدار نقاشٍ وأخذٍ وردٍّ بين الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وذلك في عصر الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وتتلخص هذه

(1) ابن آدم، أبو زكرياء يحيى بن آدم بن سليمان (1384هـ) الخراج (ص: 32) الطبعة: الثانية، المطبعة السلفية ومكتبتها.

(2) القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق (1418هـ) تفسير القاسمي، محاسن التأويل (511/9) تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة: الأولى، بيروت، : دار الكتب العلمية.

القضية فيما يُعرف تاريخياً بتقسيم أرض السواد، وهي الأرض التي افتتحها المسلمون في العراق، وقد سميت بأرض السواد؛ لكثافتها وخضرتها، حيث يراها الشخص من بعيد كأنها كتلة سوداء، وإليك ملخص القصة:

عندما أكرم الله رسوله ﷺ بانتصار الإسلام، كان فيما فتح من البلاد خيبر، وعندما فتحها قسمها على الصحابة الفاتحين، فلما افتتح الصحابة العراق والشام ومصر، طالبوا الخليفة عمر رضي الله عنه أن يقسمها كما فعل النبي ﷺ في خيبر، يقول أبو عبيد في كتاب الأموال: "لما فتح المسلمون السّواد قالوا لعمر: اقسمه بيننا، فأنا افتتحناه عنوةً، قال: فأبى، وقال: فما لمن جاء بعدكم من المسلمين؟ وأخاف إن قسمته أن تفاسدوا بينكم في المياه، قال: فأقرّ أهل السّواد في أرضيهم، وضرب على رؤوسهم الجزية..."⁽¹⁾. وقال أيضاً: "لما افتتحت مصر بغير عهد، قام الزُّبير فقال: يا عمرو بن العاص، اقسمها، فقال عمرو: لا أقسمها، فقال الزُّبير: لتقسمنها كما قسم رسول الله ﷺ خيبر، فقال عمرو: لا أقسمها حتّى أكتب إلى أمير المؤمنين، فكتب إلى عمر، فكتب إليه عمر: أن دعها حتى يغزو منها حبل الحبلّة. قال أبو عبيد: أراه أراد: أن تكون فيئاً موقوفاً للمسلمين ما تناسلوا، يرثه قرنٌ بعد قرنٍ، فتكون قوّة لهم على عدوّهم"⁽²⁾.

ولا شك أن هذا سبق من عمر رضي الله عنه وإقرار الصحابة رضي الله عنهم له، يُعتبر سبقاً لكل النظم والتشريعات الحديثة في الحفاظ على الثروات الطبيعية واعتبار حق الأجيال فيها، حيث رفض عمر رضي الله عنه أن تدخل هذه الثروات تحت مظلة الملكية الخاصة، فتُحرم منه الأجيال اللاحقة، كما أنه رأى أن تقسيم هذه الأرض - بما تحويه من ثروات هائلة - قد يكسب الثروة في أيدي فئة قليلة من الناس، وهو ما يتعارض مع فكرة عدالة التوزيع التي يريد أن يحققها الإسلام، ولعل من أصرح التعليقات من خشية الوقوع في تكديس الثروات في أيدي فئة قليلة من الناس، مع النظر لحقوق اللاحقين منهم، ما علل به معاذ رضي الله عنه بقوله لعمر رضي الله عنه: "إنك إن قسمتها صار الرّيع العظيم في أيدي القوم، ثمّ يبيدون، فيصير ذلك إلى الرّجل الواحد أو المرأة... فانظر أمراً يسع أولهم وآخرهم"⁽³⁾.

(1) أبو عُبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، الأموال(ص:71) تحقيق: خليل محمد هراس، بيروت: دار الفكر.

(2) أبو عبيد، الأموال(ص:73).

(3) أبو عبيد، الأموال(ص:74).

ولذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "لولا آخر الناس ما افتتحت قرية إلا قسمتها كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير" ⁽¹⁾ وغير هذا مما نقل عن الصحابة رضي الله عنهم مما يدل على نظرهم إلى حقوق الأجيال كلها.

هذا وقد استند عمر والصحابة رضي الله عنهم فيما ذهبوا إليه إلى ما ورد في كتاب الله تعالى، حيث قال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: 10]

وفي ذلك يقول السرخسي: "ولأنه كما ثبت الحق فيها للذين أصابوا ثبت لمن يأتي بعدهم بالنص، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾، وفي القسمة إبطال حق من يأتي بعدهم أصلاً، وفي المنّ عليهم مراعاة الحقين جميعاً" ⁽²⁾.

ونختم بالقول: إن آيات القرآن الكريم التي تتحدث عن الموارد الطبيعية قد تجاوزت المئات، حيث تكلمت هذه الآيات عن الماء - البحار والأنهار - والتربة، والحديد، والنحاس، والحيوانات، وغيرها. كما أن القرآن الكريم لم يعترف بالندرة المطلقة للموارد، فالندرة إن وجدت فمرد ذلك يرجع إلى القصور في استخدامها، سواءً أكان ذلك بهدرها وإضاعتها، أم بعدم الاستفادة الصحيحة منها ويؤكد هذا قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوْسِيًّ مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: 10]، وقوله أيضاً: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: 49]، فالأقوات والثروات موضوعة بما يحقق الكفاية للبشر جميعاً، ذلك تقدير العزيز العليم، فالندرة إذاً مستحيلة إذا التزم الناس هدي ربهم في طريقة تعاملهم مع هذه النعم التي حباهم إياها ⁽³⁾.

من خلال هذا يتبين لنا مراعاة الإسلام لما ذهب إليه الاقتصاد الأخضر من ضرورة الحفاظ على الثروات وديمومتها، ولزوم العدالة في توزيعها بين أبناء الجيل الواحد، وبين أبناء الأجيال السابقة واللاحقة أيضاً.

(1) ابن الطلاع (ويقال الطلاعي) محمد بن الفرج القرطبي المالكي (1426هـ) أقضية رسول الله ق (ص: 54) بيروت: دار الكتاب العربي.

(2) السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (1414هـ، 1993م) المبسوط (10/ 40) بيروت: دار المعرفة.

(3) دنيا، شوقي أحمد (1979م) الإسلام والتنمية الاقتصادية دراسة مقارنة (ص: 61) الطبعة: الأولى، بيروت: دار الفكر العربي.

المطلب الثاني: القواعد الفقهية وعلاقتها بالاقتصاد الأخضر

إن مما لا تخطئه العين أن كتب الشريعة الإسلامية قد امتلأت بالعديد من القواعد الشرعية والفقهية التي تنظم النشاط الإنساني، كما اشتملت على توجيهات دقيقة تمنع الانزلاقات في التعامل مع هذه الأنشطة. ومن أبرز أمثلة التوجيه الإلهي في المجال الاقتصادي، ورود آية الدين - الآية (282) من سورة البقرة - التي تعد أطول آية في القرآن الكريم، وتُعتبر من أعظم الضوابط في المعاملات المالية؛ فهي تُرشد الناس إلى كتابة الديون، وشهادة العدل، وحفظ الحقوق، وتُشكل بذلك صمام الأمان لحماية الأموال من الضياع، خصوصًا في زمن تشهد فيه الذمم خرابًا وانهارًا.

ومع أن الشريعة الإسلامية قد وردت بأحكام تفصيلية في المعاملات، فقد جاءت أيضًا بقواعد كلية وإجمالية تشمل عددًا كبيرًا من الأحكام الجزئية.

ولا شك أن الفقه الإسلامي هو المورد الأساسي لهذه القواعد الفقهية، حيث يتناول جميع جوانب الحياة، لا سيما الجانب الاقتصادي.

وأورد في هذا المقام أبرز القواعد الشرعية الفقهية التي تتلاقى بوضوح مع فلسفة الاقتصاد الأخضر، وتدعم أهدافه في الاستدامة، والعدل، وحفظ البيئة، وصيانة حقوق الإنسان والطبيعة معًا.

أولاً: تعريف القواعد الفقهية

لقد وردت تعريفات متعددة للقواعد الفقهية، من أبرزها أنها: "هي الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة، يُفهم أحكامها منها"⁽¹⁾.

وأما من تعريفات المعاصرين أنها: "هي أصولٌ فقهيةٌ كليةٌ في نصوصٍ موجزةٍ تتضمن أحكامًا تشريعيةً عامةً في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها"⁽²⁾.

ثانيًا: أهمية القواعد الفقهية

إن للقواعد الفقهية أهمية عظيمة في ضبط الجزئيات الفقهية، لأن الجزئيات غير متناهية، ولا يمكن لأحد ضبطها جميعها، فيستغني عنها بمعرفة القواعد وفهمها، وفي ذلك يقول ابن رجب: "فهذه قواعد مهمة،

(1) السبكي (1411هـ، 1991م) تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، **الأشباه والنظائر** (11/1) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، الطبعة: الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.

(2) الزرقا، مصطفى أحمد (1425هـ، 2004م) المدخل الفقهي العام (965/2) الطبعة: الثانية، دمشق: دار القلم.

وفوائد جمّة، تضبط للفقهاء أصول المذهب، وتطلعه من مآخذ الفقه على ما كان عنه قد تغيب، وتنظم له منشور المسائل في سلك واحد، وتقيد له الشوارد، وتقرب عليه كل متباعد، فليمعن الناظر في النظر⁽¹⁾ فضبط هذه القواعد ضبطاً لجزئيات كثيرة من جزئيات الفقه التي قد تستجد في حياة الناس، ومنها النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان لكسب عيشه.

ثالثاً: أهم القواعد الفقهية ذات العلاقة بالاقتصاد الأخضر

إن القواعد الفقهية تمتلك القدرة على التأصيل والتعامل مع النوازل والمستجدات في حياة الناس، بفضل عمومها وشمولها.

وسأتناول في هذا الجزء بعض القواعد الفقهية التي تتوافق مع مبادئ الاقتصاد الأخضر ومقاصده، وتدعم تحقيق أهدافه في الاستدامة، وحماية البيئة، وتوزيع الموارد بالعدل، ومن هذه القواعد ما يلي:

أولاً: قواعد منع الضرر:

مما لا شك فيه أن الشريعة الإسلامية لا تقر الضرر ولا تقبله؛ بل تسعى جاهدة لإزالته إذا وقع أو منعه إذا لم يقع، وعليه فقد قرر الفقهاء منع الإنسان من التصرف في ملكه إذا كان يرجع بالضرر على الغير، قال ابن مفلح: "ومن أحدث في ملكه ما يضر بجاره كحمّامٍ ورحىٍ وتورٍ فله منعه، ... بإجماعنا"⁽²⁾. وأصل هذه القواعد ما رواه ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)⁽³⁾ ومن هذه القواعد ما يأتي:

القاعدة الأولى: لا ضرر ولا ضرار

وهذه القاعدة من القواعد الكبرى في الشريعة الإسلامية، وتدل على أنه لا يجوز لأحد أن يُسبب ضرراً لغيره، سواءً أكان الضرر يسيراً أم كبيراً، لأن الضرر مُحَرَّم أصلاً في الإسلام.

(1) ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي (1419هـ) تقرير القواعد وتحريم الفوائد المشهور بـ«قواعد ابن رجب» (11/1) تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة: الأولى، السعودية: دار ابن عفان للنشر والتوزيع.

(2) ابن مفلح، شمس الدين محمد المقدسي (1424هـ، 2003م) الفروع (449/6) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة: الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة.

(3) ابن ماجه، سنن ابن ماجه (3/ 432) أبواب الأحكام، باب من بنى في حقة ما يضر بجاره، حديث رقم (2341). قال المحقق: والحديث صحيح بشواهده.

وتتماشى هذه القاعدة تمامًا مع مبادئ الاقتصاد الأخضر، فالتعدي على البيئة بالتلوث أو الاستنزاف أو التدمير يُعدّ ضررًا عامًا جسيمًا، لا يقتصر أثره على فردٍ أو جهةٍ، بل يمتد ليشمل المجتمعات كلها، وقد يستمر أثره عبر الزمن ليصل إلى الأجيال القادمة.

كما أن القاعدة لا تقف عند منع الضرر فحسب، بل تشمل درءه قبل وقوعه، ورفعها إذا وقع. وبناءً عليه، فإن كل نشاط يُسبب تلوثًا للبيئة، أو يهدد الصحة العامة، أو يحدث خسارة اقتصادية أو بيئية، فهو ممنوعٌ شرعًا، ويتعين على المجتمع والدولة منعه وتصحيحه⁽¹⁾.

القاعدة الثانية: الضرر يزال

وهذه تعني أنه يجب إزالة الضرر الواقع ورفعها، كما يجب إصلاح ما ترتب عليه من آثارٍ، سواءً أكان هذا الضررَ عامًا أم خاصًا⁽²⁾ وعليه فإن أي ضرر لا بد من إزالته، سواءً أكان كبيرًا أم صغيرًا واقعًا أم متوقعًا، وفي كل الجوانب، البيئية منها وغير البيئية.

كما تعني هذه القاعدة أيضًا إزالة جميع الأضرار التي لحقت بالبيئة في الفترة السابقة، ووقف هذه الأسباب المؤدية للضرر، أو العمل على إيجاد البدائل التي لا تلحق الأضرار بالبيئة والإنسان، كالتوسع في استعمال الطاقة النظيفة، بالاستفادة من الشمس أو الرياح، وإنتاج المحركات الأكثر كفاءة وأقل إضرارًا بالبيئة، أو العمل على إيجاد البدائل للوقود المدمر للبيئة، وغير ذلك من الأفكار التي تندرج تحت هذه القاعدة العظيمة⁽³⁾.

القاعدة الثالثة: درء المفاسد أولى من جلب المصالح⁽⁴⁾

تُعدّ هذه القاعدة من القواعد التي تُوجّه السلوك الاقتصادي والبيئي في الإسلام. وأما علاقتها بالاقتصاد الأخضر فهي واقعية وعميقة؛ فهي تُقرّ بأن منع الضرر أولوية قصوى، حتى لو ترتب على ذلك تقويت منفعة مادية. ففي مجال البيئة، تعني هذه القاعدة أن منع التلوث، وحماية الموارد الطبيعية، ووقف

(1) غلام، عادل عبد الرشيد (2017م) أهمية الاستفادة من القواعد الفقهية في مجال حماية البيئة (ص: 148) دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (مج23، ع1).

(2) الألفي، محمد جبر، البيئة والمحافظة عليها من منظور إسلامي (12/1) المعهد العالي للقضاء، الرياض.

(3) رقادى، أحمد، القواعد الفقهية حقيقتها وأهميتها في فقه النوازل - رعاية البيئة أنموذجًا - (ص: 19-20) مجلة الحقيقة، جامعة أدرار (ع31).

(4) السبكي، الأشباه والنظائر (105/1).

الأنشطة المهددة للنظام البيئي، مُقدّم على تحقيق مكاسب اقتصادية قصيرة الأمد. فلو تعارضت مصلحة تنموية مع خطر بيئي، وجب التضحية بالمصلحة لدرء المفسدة الأكبر، وهو ما يتماشى تمامًا مع رؤية الاقتصاد الأخضر القائمة على الاستدامة وحماية الكوكب.

فمثلاً إذا كانت هناك مصلحة اقتصادية، مثل: إقامة مصنع، أو حفر آبار نفط تُحقّق منفعة، لكنّها تُسبب ضرراً بيئياً جسيماً، مثل: تلوث الهواء أو المياه، أو انقراض كائنات معينة، أو تدهور صحي للسكان ونشر الأمراض بينهم، فإن القاعدة تُلزم بدرء هذه المفسدة، حتى لو أدى ذلك إلى تأخير في المصلحة أو البحث عن بدائل أقل ضرراً.

وهناك قواعد فقهية كثيرة تدل على ما دلت عليه هذه القواعد، كقاعدة "الضرر يُدفع بقدر الإمكان"⁽¹⁾ و "الضرر لا يُزال بضررٍ مثله أو أشد منه"⁽²⁾ و "الضرورة تُقدر بقدرها"⁽³⁾ وغيرها من القواعد الفقهية المانعة للضرر.

ثانياً: قاعدة الاستصلاح

وهذه القاعدة مبنية على المصالح المرسلّة، وهي المصالح التي لم يرد دليل على اعتبارها أو إلغائها، وتعتبر هذه القاعدة مصدراً تشريعياً مهماً لأهل الحُكم، حيث يمكن من خلالها أن يستوعب المشرع كل المستجدات التي خلت من الدليل، ولما كانت القضايا البيئية من المستجدات في العصر الحاضر، كانت هذه القاعدة مهمة في سن القوانين التي تعالج القضايا البيئية منعاً أو إلزاماً⁽⁴⁾.

ومن تطبيقات هذه القاعدة: سن القوانين التي تمنع صيد بعض الحيوانات في أماكن وأوقات معينة؛ حفاظاً عليها من الانقراض، ومن ذلك تشريع القوانين التي تلزم الناس بالإبقاء على مساحات معينة في الأماكن السكنية لتشجيرها، ومن ذلك أيضاً سن القوانين التي تلزم المصانع والمنشآت الصناعية بحدود معينة من التلوث لا يجوز تجاوزها، وغير ذلك من القوانين التي تحمي البيئة وتمنع تلوثها.

(1) آل بورنو، موسوعة القواعد الفقهية(334/4).

(2) آل بورنو، موسوعة القواعد الفقهية(334/4).

(3) آل بورنو، موسوعة القواعد الفقهية(457/2).

(4) الريسوني، المحافظة على البيئة من منظور إسلامي(ص:168).

ثالثاً: قاعدة اعتبار المآلات

إن النظر في المآلات أصل من أصول الشريعة الإسلامية، قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: 108]، يقول الشاطبي: "النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، مشروعاً لمصلحة فيه تستجلب، أو لمفسدة تدراً، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، وقد يكون غير مشروع لمفسدة تتشأ عنه أو مصلحة تتدفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك، فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية، فربما أدى استجلاب المصلحة فيه إلى مفسدة تساوي المصلحة أو تزيد عليها، فيكون هذا مانعاً من إطلاق القول بالمشروعية"⁽¹⁾.

ومما يمكن أن يُبنى على هذه القاعدة في المجال البيئي، تقييد الانتفاع بالمباحات، حيث يمكن للدولة أن توقف العمل بالمباح إذا كان استعماله سيؤدي إلى مفسدة راجحة، وكذلك لها أن توجبه إذا كان منعه قد يفضي إلى مفسدة راجحة، ومن أمثلة ذلك في الحفاظ على البيئة منع شركات الصيد من استعمال أنواع من الشباك تجرف الأسماك كبيرها وصغيرها، الأمر الذي يلحق الضرر بالثروة السمكية⁽²⁾.

ومما يُبنى على هذه القاعدة أيضاً، منع، أو الحد بشكل كبير من تصنيع ما لا فائدة منه، أو مما يلحق بسببه الضرر، ومن أمثلته إنتاج المفرقات والألعاب النارية التي ثبت ضررها على النفس والبيئة والاقتصاد؛ لما تحتويه من مواد كيميائية تدخل في تصنيعها، وبما ينفق عليها من أموال لا تعود بالنفع على المجتمع، ففي فلسطين مثلاً، تقدر تكلفة هذه الألعاب بـ(5) مليون دولار أمريكي، وأما في الأردن فيقدر الإنفاق عليها بـ(2) مليون دينار أردني، وأما في لبنان فتقدر بـ(30) مليون دولار سنوياً، ولا شك أن هذا يشكل إتلاقاً للمال بغير نفع، ويلحق الضرر الكبير بالاقتصاد⁽³⁾ مع أن هذه الدول تعد من الدول الفقيرة في العالم.

(1) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (1417هـ، 1997م) الموافقات (177/5) تحقيق: أبو عبدة مشهور بن حسن آل سلمان، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة: الأولى، القاهرة: دار ابن عفان.

(2) الريسوني، المحافظة على البيئة من منظور إسلامي (ص: 174).

(3) (2024م) <https://al-akhbar.com>، <https://alrai.com/article>، <https://info.wafa.ps>

رابعاً: قواعد الوسائل

إن من المعلوم في الشريعة الإسلامية أن الوسائل تأخذ حكم المقاصد، ومن القواعد التي تندرج تحت هذا العنوان قاعدة "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"⁽¹⁾، ومن تطبيقات هذه القاعدة، أن كل ما من شأنه الإحسان إلى البيئة يأخذ حكم الوجوب تبعاً للمطلوب، كالاعتدال في استعمال الموارد، واستصلاح الأراضي، ويندرج تحتها كذلك سن التشريعات التي تحمي البيئة من التلوث، كسن القوانين التي تعاقب المفسدين للبيئة⁽²⁾.

ومن قواعد الوسائل أيضاً قاعدة "الوسيلة إلى حرامٍ حرامٌ"⁽³⁾ ومن تطبيقات هذه القاعدة منع استنزاف البيئة أو قتل الحيوانات أو تلويث البيئة بأي شيء يتسبب بالضرر للحياة؛ لأن هذه الأضرار قد تؤدي إلى إضاعة المقاصد الشرعية وضرورتها، وهذا حرامٌ، فكل ما أفضى إليه حرامٌ كذلك⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالاقتصاد الأخضر

تحظى المقاصد الشرعية بالأهمية الكبيرة عند علماء المسلمين؛ وذلك لما لها من الفوائد العظيمة لمعرفة الأحكام الشرعية للمجتهدين وطلاب العلم على حدٍ سواء، إذ إن دراستها وتطبيقها على أرض الواقع أمرٌ مهمٌ جداً؛ لأن المقاصد تمثل روح الشريعة وغاياتها، كما أنها تحمي الفقيه من الوقوع في الخلل أو الزلل، وقد قال الإمام الجويني في ذلك: "من لم يتقطن لوقوع المقاصد في الأوامر والنواهي فليس على بصيرةٍ في وضع الشريعة"⁽⁵⁾ هذا وقد اعتبر السبكي أن معرفة علم المقاصد من شروط الاجتهاد فقال: "أن يكون له من الممارسة والتتبع لمقاصد الشريعة ما يكسبه قوة يفهم منها مراد الشرع من ذلك، وما

(1) السبكي، الأشباه والنظائر (2/88).

(2) الريسوني، المحافظة على البيئة من منظور إسلامي (ص:183).

(3) القرافي، الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق (2/33).

(4) الريسوني، المحافظة على البيئة من منظور إسلامي (ص:184).

(5) الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، الملقب بإمام الحرمين (1418هـ، 1997م) البرهان في أصول الفقه (1/101) تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة: الأولى، لبنان: دار الكتب العلمية بيروت.

يناسب أن يكون حُكمًا له في ذلك المحل وإن لم يصرّح به، كما أن من عاشر ملكًا ومارس أحواله وخبر أموره إذا سئل عن رأيه في القضية الفلانية يغلب على ظنه ما يقوله فيها وإن لم يصرح له به⁽¹⁾.

وتُعد حماية البيئة وصون الموارد الطبيعية من المتطلبات الأساسية التي لا يجوز التهاون فيها أو تأجيلها، ومن ذلك: منع التلوث بأنواعه - الهوائي، المائي، الصوتي، والإشعاعي - وحماية الإنسان من الأخطار البيئية التي تهدد حياته وسلامته. ورغم أن بعض العلماء لم يُدرجوا "البيئة" صراحةً ضمن مقاصد الشريعة في كتبهم القديمة، إلا أن حمايتها تدخل ضمن المقاصد العامة للتشريع الإسلامي، كحفظ النفس، والنسل، والصحة، والعقل، والمال، بل وحتى حفظ الدين نفسه. ذلك لأن تدهور البيئة وتدميرها يؤدي إلى فساد الحياة وانهايار التوازن الذي أَراده الله في الكون، كما نهى سبحانه عن الإفساد في الأرض بقوله: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: 56]. وبالتالي، فإن الحفاظ على البيئة ليس مجرد مسؤولية علمية أو بيئية، بل هو وسيلة لإقامة العدل، وصيانة النظام الكوني، ومنع الأذى عن العباد والبلاد⁽²⁾.

كما أن الإفساد في الأرض لا ينحصر في القتل والنهب، بل يشمل أيضًا تلويث البيئة وتدمير الموارد الطبيعية، وكل ذلك يُعد مخالفة لمقاصد الله في خلق الإنسان خليفة مُكَلَّفًا بعمارة الأرض وحفظ توازنها⁽³⁾.

فما هي أهم المقاصد الشرعية التي تتوافق مع مبادئ الاقتصاد الأخضر وأساسياته؟

ابتداءً لا بد أن نعلم أن الإسلام ينظر إلى الإنسان على أنه خليفة الله في أرضه؛ قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: 30]، وعلى الخليفة أن يكون حذرًا من الإفساد في الأرض بدل الإصلاح فيها؛ إذ إن هدف وجوده في الحياة مرتبطٌ بعمارتها، وفلسفة هذا الاستخلاف أن الإنسان لا يملك الأرض أو ما فيها، بل سخرها الله تعالى له لتستقيم حياته؛ فعليه واجب الحفاظ على استمرارها وديمومتها.

(1) السبكي، علي بن عبد الكافي، وولده تاج الدين (1404هـ، 1984م) الإبهاج في شرح المنهاج، على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي (8/1) الطبعة: الأولى، كتب هوامشه وصححه جماعة من العلماء، بيروت: دار الكتب العلمية.

(2) القرضاوي، يوسف (1427هـ، 2006م) فقه الأولويات، الطبعة: الأولى، بيروت: دار الطليعة.

(3) بن بيه، عبد الله (1434هـ، 2013م) الوسطية في الإسلام: مفهوما، مصادرها، تطبيقاتها، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المغرب: دار النيل للدراسات والنشر والتوزيع مكان النشر.

وإن من العبارات المشهورة في حفظ الضروريات قول الغزالي: "ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالههم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة"⁽¹⁾.

إذا فالشريعة الإسلامية جاءت لحفظ هذه الضروريات الخمس، إلا أنه لا يمكن تحقيق هذه الضروريات إلا من خلال البيئة، فالبيئة في أدنى مراحلها ضرورية لبقاء الإنسان، نفسه وعقله ونسله وعرضه، ثم تصبح في مرحلة أخرى حاجة أساسية، ثم في مراحلها النهائية تحسينية؛ إذ لا يمكن للإنسان أن يعيش دونها، هذه الناحية الأولى.

وأما الناحية الثانية: فإذا كانت حياة الناس متوقفة على البيئة، فإن الدين لن يكون موجوداً إلا إذا وجد هذا الإنسان، ونخلص من هذا، أن الحفاظ على البيئة ضرورة لحفظ المقاصد الكلية كلها، وبالتالي الحفاظ عليها بتميتها وديمومتها مقصد المقاصد، وغاية الغايات⁽²⁾.

وقد جعلت الشريعة الإسلامية على رأس أولوياتها حفظ النفس الإنسانية، يقول ابن عاشور: "ومعنى حفظ النفوس حفظ الأرواح من التلف أفراداً وعموماً، وليس المراد حفظها بالقصاص، بل نجد القصاص هو أضعف أنواع حفظ النفوس؛ لأنه تداركٌ بعد الفوات، بل الحفاظ أهمه حفظها من التلف قبل وقوعه، مثل مقاومة الأمراض السارية"⁽³⁾. ولا شك أن الاهتمام بالبيئة من التلوث المؤدي لانتشار الأمراض القاتلة من صلب الحفاظ على النفوس. ولا يخفى على أحد ما خلفته الكوارث الطبيعية - التي يعزوها كثير من العلماء إلى التلوث البيئي - من إزهاقٍ لملايين الأرواح، وتدميرٍ لكثير من الممتلكات في العالم.

ثم إن الحفاظ على الموارد الاقتصادية، وكذا جودتها وكفايتها، هو أحد الأسس التي يبنى عليها الحفاظ على النفس الإنسانية، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وبما أن البيئة من المؤثرات الكبيرة على

(1) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (1413هـ، 1993م) المستصفى (ص: 174) تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الطبعة: الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.

(2) القرة داغي، علي، وتيو جوتفالد، فرانز (2017م) مقاصد الشريعة إطاراً لمعالجة التحديات البيئية المعاصر والمبادئ الأخلاقية الحاكمة (ص: 40-41) جمع وتحرير: فتحي بن جمعة أحمد، الطبعة: الأولى، قطر: مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق.

(3) ابن عاشور، مقاصد الشريعة (ص: 237).

صحة الإنسان وحياته، فلا بد أن تدخل في دائرة الاهتمام الإسلامي بها؛ لما تؤديه من حفاظ على النفوس في الحال والمآل.

كما أن الاقتصاد الأخضر يتداخل مع بعض المقاصد الشرعية الأخرى، ومنها:

أولاً: مقصد التكافل الاجتماعي

إن التكافل الاجتماعي بين الناس من المقاصد التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، وهو يعني أن يتعاون الناس - أفراداً وجماعاتٍ وأمماً - على تحقيق المقاصد أو المحافظة عليها، بما يحقق لهم السعادة في الدنيا والآخرة⁽¹⁾.

كما أن الإسلام يعتبر التكافل بين الأفراد من الأسس التي تقوم عليها المجتمعات؛ وذلك أن الإسلام ينظر إلى المجتمع كوحدة واحدة، أو كالبنيان المرصوص، والجسد الواحد في تعاوضه وتعاونه وتضامنه، وقد حث الله تعالى على ذلك المعنى فقال: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: 2]، وقد عضدت السنة النبوية هذا المعنى، فقد جاء في الحديث (مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَىٰ لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى)⁽²⁾ ويتوافق هذا التشريع مع الاقتصاد الأخضر، في أن الاقتصاد الأخضر يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية في جانبٍ من جوانب نشاطاته، وفي مكافحة الفقر في الجانب الآخر.

ثانياً: مقصد التوازن في الإنتاج

إذا استقرنا آيات القرآن الكريم ونصوص الأحاديث النبوية، نجد أنها معللةٌ بتحقيق مصالح العباد في الدارين، وأنها تقصد لتوفير الحياة الكريمة للناس، من خلال إنتاج ما يسعدهم في مأكلمهم ومشربهم وملبسهم؛ فلذا أولى الإسلام موضوع استثمار المال في الإنتاج أهميةً كبيرةً، كما نهى عن إساءة استخدامه، قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ۝ وَأَبْتَلُوا أَلْيَوْمَ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: 5-6]، فهاتان الآيتان تدعوان إلى عدم إعطاء المال لمن لا يحسن استثماره؛ حتى

(1) محمد، السيد حامد حسن (2002م) نظرية التكافل الاجتماعي الإسلامي - رسالة ماجستير - (ص: 163) الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية.

(2) مسلم، صحيح مسلم (4/1999-2000) كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاوضهم، حديث رقم (2585-2586).

يكون قادرًا وخبيرًا في توجيهه لما يصلح الناس ويفيدهم، فإن من معاني " السفهاء " أي الذين لا يحسنون التجارة، أو المبذرون الأموال بالإنفاق فيما لا ينبغي، ولا يد لهم بإصلاحها وتثميرها والتصرف فيها⁽¹⁾ وأما ابتلاء اليتيم فيكون بأن يحرز ماله وينميّه، وقيل: صلاح الدين والمال جميعاً⁽²⁾ فلاحظ كيف اعتبر العلماء معرفة تنمية المال وتوظيفه شرطاً لدفعه إليهم، دون الاكتفاء بالبلوغ وحده، وما ذلك إلا لأهمية الاستثمار والإنتاج.

ولئن كان الإنتاج في الاقتصاد الوضعي لا حدود له ولا ضوابط، فيما ينفع أو يضر، فيما له ضرورة أو ما لا ضرورة له، إلا أنه في الاقتصاد الإسلامي مضبوط بضوابط، ومحدد بمعايير، ومن هذه الضوابط والمعايير .

1- أن يكون المنتج مشروعاً

فمثلاً حرم الإسلام الخمر إنتاجاً واستهلاكاً، كما حرم آلات اللهو والقمار؛ لما يترتب على هذه المنتجات من أخطار ومساوئ للأفراد والمجتمعات على حد سواء. فالشريعة الإسلامية لا تبيح إنتاج سلع الترف والكماليات التي تبدد الموارد والثروات لغير ضرورة، فالضرورات تستمد مفهومها من الإسلام لا من أهواء الناس وشهواتهم كما هو الحال في الاقتصاد الوضعي، ولذا نجد أن الاقتصاد الإسلامي هو الاقتصاد الوحيد الذي يلزم المستثمر بإنتاج الطيبات والابتعاد عن الخبائث والمحرمات.

2- أن تكون الكمية معتدلة

فالإسلام يدعو للكفاءة في استخدام الموارد، أي استغلالها الاستغلال الأمثل، لا الاستغلال المفرط؛ لأنه يؤدي حتماً لزيادة المخلفات التي ترهق البيئة بتلويثها، وترهق الاقتصاد بما تحتاجه إزالتها من أموال وجهود، كما أن الإسلام يدعو للوسطية والاعتدال في الأمور كلها. قال تعالى: ﴿وَلَا تُبْذِرْ تَبْذِيرًا﴾ (26) إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴿[الإسراء: 26-27].

(1) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي (1420هـ) البحر المحيط (515/3) تحقيق: صدقي محمد

جميل، بيروت: دار الفكر العربي.

(2) الزمخشري، تفسير الزمخشري (472/1).

3- الإنتاج النوعي

صحيحٌ أن الإسلام لم يلزم الإنسان بنشاطٍ اقتصادي معينٍ لكسب عيشه، وإنما جعل له الحرية في اختيار ذلك، إلا أنه قد يفرض عليه في بعض الظروف إنتاجَ صنفٍ بعينه؛ وذلك لحاجة الناس إليه، وهو الأمر الذي يدخل في دائرة فروض الكفاية التي تقرضها الحاجة.

4- مراعاة الأولويات

إن المتأمل في واقع الدول النامية في الإنتاج يرى العجب العجائب، فتراها تتقن في إنتاج الكماليات والرفاهيات؛ لما تحقّقه من أرباح، وتترك إنتاج ما يرتقي بالمجتمع وخدماته، وهي ذات الفلسفة في الاقتصاد الوضعي؛ حيث يميل لإنتاج السلع الأكثر ربحاً، لا الأكثر فائدة، حتى لو كانت هذه السلع تخص فئةً دون فئةٍ من الناس، إلا أن النظرة الإسلامية تتجاوز النظرة للربح الفردي إلى الربح الجماعي، ولإنتاج ما يحقق النفع لأكبر قدر من الناس.

كما أن المنهج الإسلامي لا يقوم على أساس إيجاد الحاجات ثم السعي لتحقيقها، بل يقوم على مبدأ تقليل الحاجات قدر الإمكان؛ وعليه فلا بد من توجيه الإنتاج للضروريات حتى استيفائها، ثم بعدها ينتقل للحاجيات ثم للتحسينيات⁽¹⁾.

وفي الختام يمكن القول: إن مقاصد الشريعة الإسلامية تنبني على تصور الإسلام للبيئة، حيث يعتبرها أمانة سخرها الله للإنسان؛ لكي ينتفع بها، ويحافظ عليها، فهي نعمةٌ أنعم الله بها على الإنسان ينتعم بها وبجمالها، كما ويعتبرها حقاً للبشر جميعاً من كل الأجيال، فليس من حق أحد أن يتصرف فيها بما يخل بتوازنها، أو يضيع خصائصها، وهذه النظرة تتوافق مع فكرة الاقتصاد الأخضر في نظريته للبيئة والإنتاج معاً.

(1) السباعوي، مدحت جاسم (2013م) إدارة الموارد الاقتصادية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة- رسالة دكتوراه- (ص: 55-62) جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن. علقم، موسى (2012م) جوانب من نظرية الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي (ص: 34-36) مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني، السودان (ع68). سانو، قطب (2002م) مقاصد الشرع في الاستثمار: عرض وتحليل (ص: 162-165) المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر (مج36، ع103). غلام، عادل عبد الشريد (2014م) الاقتصاد الإسلامي الأخضر (ص: 80-81) الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (مج51، ع591).

ويخلص الباحث إلى أن الشريعة الإسلامية والاقتصاد الأخضر يتشاركان في أسسٍ قويةٍ ومبادئٍ عظيمةٍ، إذ إن كلاً منهما يدعو إلى الحفاظ على الموارد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتجنب الإسراف، مما يجعلهما متكاملين في خطوطهما العامة.

كما تبين أن القرآن الكريم والسنة النبوية- بما يشملانه من نصوصٍ وقواعدٍ ومقاصد- يحثان على رعاية البيئة، وحماية حقوق الأجيال القادمة، ما يمثل المرجعية المتينة لممارسة سياسات الاقتصاد الأخضر. ثم إن المرونة التي تتصف بها الشريعة الإسلامية تجعل من الفقه الإسلامي مرجعاً غنياً لاستحداث آليات تمويلٍ واستثمارٍ مبتكرةٍ، كالصكوك الخضراء، والوقف البيئي وغيرها، التي تدعم بدورها المشاريع المستدامة، وتجسد المبادئ البيئية للشريعة الإسلامية في الواقع المعاصر.

وبما أن الشريعة الإسلامية تتسم بكونها نظاماً شاملاً، فهذا يعني أن الاقتصاد الإسلامي- المنبثق من الشريعة الإسلامية- يتسم كذلك بخصائص تجعله متوافقاً بشكلٍ أصيلٍ مع مفاهيم الاقتصاد الأخضر، فمثلاً تجد أن الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي يركز على المشاريع المنتجة والنافعة للمجتمع والبيئة، دون النظر البحت للربح أيّاً كانت النتائج.

وهذا يعني أن الاقتصاد الأخضر والشريعة الإسلامية، يتفقان في الهدف الأساس- عمارة الأرض، وتحقيق الرفاهية للإنسان- ولكن من منطلقين مختلفين، فالشريعة الإسلامية توفر الإطار الأخلاقي والديني، بل وتعتبر ذلك جزءاً أصيلاً من الفكر الاقتصادي الإسلامي، بينما يقدم الاقتصاد الأخضر الإطار الاقتصادي والتقني لتحقيق هذه الأهداف.

وفي الختام، فإن الباحث يرى أن الشريعة الإسلامية بمرونتها وصلاحياتها لكل زمانٍ ومكانٍ، توفر الأرضية الخصبة، والمناخ الملائم لنقل الاقتصاد الأخضر من مجرد نظامٍ اقتصاديٍّ جديدٍ، إلى نموذجٍ يجسد رؤيةً اقتصاديةً إسلاميةً شاملةً تحقق التوازن بين حاجات الناس وبيئتهم، كما أنه يدعو إلى تعميق البحث في هذا المجال، ووضع أطرٍ عمليةٍ لتطبيق هذه المبادئ.

المبحث الثالث: الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

يُعدُّ مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة، شأنه في ذلك شأن الاقتصاد الأخضر، ما أدى إلى تنوعٍ واسعٍ في تعريفه بين المؤسسات والخبراء والمختصين. وقد بلغ هذا التنوع حدًّا كبيرًا أدى إلى وجود أكثر من ستين (60) تعريفًا متداولًا لهذا المفهوم!.

ويتمحور الهدف الأساس من هذا المفهوم حول تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة من تلبية احتياجاتها، وذلك من خلال التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، في إطار الانتقال نحو اقتصادات وسياسات خضراء مستدامة⁽¹⁾.

وعلى الرغم من حداثة هذا المفهوم على الساحة الدولية، إلا أن التنمية المستدامة أصبحت على رأس سلم الأولويات لمختلف حكومات العالم؛ لما تحقّقه من الرفاه والعدالة بين الأجيال الحاضرة واللاحقة.

ومن التعريفات التي وردت للتنمية المستدامة ما يأتي:

1- حسب اللجنة العلمية البيئية⁽²⁾

تُعرّف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تُلبّي الحاجات الأساسية للجميع، وتعمل على تحسين جودة حياة الإنسان، مع نشر القيم المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك التي تتماشى مع قدرات البيئة الاستيعابية، وبشكل يراعي التوازن البيئي على المدى الطويل"⁽³⁾.

(1) نفاذي، محمد صديق (2017م) الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي (ص: 651) المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الأزهر (ع17) القاهرة. نجاتي، حسام الدين (2014م) الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة (ص: 20) معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مصر.

(2) هي منظمة دولية مستقلة تركز على القضايا البيئية العالمية والإقليمية ومقرها ماليزيا.

(3) برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير "الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج: سياسات ومنهجيات" <https://www.unep.org/resources/report/sustainable-consumption-and-production-policies>

2- التعريف الشهير الصادر عن لجنة برونديلاند- رئيسة وزراء النرويج آنذاك:-

"التنمية المستدامة هي تلك التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"⁽¹⁾.

وهو يُعدُّ من أكثر التعاريف انتشارًا وقبولًا دوليًا، ويُركّز على البعد الزمني والعدالة بين الأجيال.

3- التعريف الوظيفي

التنمية المستدامة هي النشاط التنموي الذي يُسهم في رفع مستوى الرفاهية البشرية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقليل الأثر البيئي السلبي إلى أدنى حد ممكن، بما يضمن استمرارية هذه الموارد للأغراض التنموية المستقبلية⁽²⁾.

4- التعريف التنموي الاقتصادي

تُعرّف التنمية المستدامة أيضًا بأنها "العملية التي تهدف إلى النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، من خلال استغلال مُرشّد للثروات الطبيعية، بحيث تُلبّي احتياجات الجيل الحالي دون التفريط في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"⁽³⁾.

5- التعريف الشامل متعدد الأبعاد

يمكن القول إن التعريف الجامع للتنمية المستدامة يشير إلى مجموع السياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها مجتمع ما، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي القائم على الموارد الذاتية، وضمان استمراريته

(1) تقرير برونديلاند بعنوان "مستقبلنا المشترك" (1987م) الصادر عن لجنة البيئة والتنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة
<https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/Brundtland-Report.pdf>

(2) <https://www.unep.org/explore-topics/resource-efficiency/what-we-do/sustainable->

(3) بن صالح، عادل (2020م) الاقتصاد الأخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة (ص: 39) مجلة قانون العمل والتشغيل، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (عدد خاص). النويران، ثامر، سبل تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي- الوقف الأخضر نموذجًا- (ص: 14). نصبة، مسعودة (2019م) الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة (ص: 201) مجلة الاقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة بسكرة، (ع2) الجزائر.

<https://www.undp.org/ar/sustainable-development>

واستقراره، مع تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتلبية احتياجات الأفراد، وتعزيز العدالة الاجتماعية⁽¹⁾.

وتُظهر هذه التعريفات توجهاً موحداً حول جوهر التنمية المستدامة، يتمثل في إعطاء الأولوية للحاجات الأساسية للإنسان، وفي الوقت نفسه، تؤكد على ضرورة حماية حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وخدمات النظام البيئي لكوكب الأرض. وبهذا المعنى، تُفهم التنمية المستدامة على أنها نموذج تنموي متوازن يحترم الحدود البيئية للكوكب، ويدعو إلى عدم استنزاف الموارد بأكثر مما يمكن تجديده، ويُعلي من قيمة المبدأ القائل: "لا تأخذ من الأرض أكثر مما تُعطيها"⁽²⁾.

وأما التنمية المستدامة من منظور إسلامي فهي تعني: عمارة الأرض بالنشاط الإنتاجي المفضي للكسب الحلال، في مناخ اقتصادي واجتماعي يتوفر فيه الإيمان والتقوى، وكل ذلك وفق الشريعة وسيادة القيم الإسلامية، ما يرسل السماء مداراً، فيحقق الكفاية والحياة الطيبة لأفراد المجتمع⁽³⁾. كما أنها تعني التوجه لاستغلال الموارد المتاحة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً بما يضمن الاستفادة منها دون الإضرار بحقوق الأجيال اللاحقة وفق منظور الشريعة الإسلامية⁽⁴⁾. قال ﷺ: (إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ)⁽⁵⁾.

فهي إذاً من وجهة نظر الإسلام لا تقتصر على الجانب الدنيوي فحسب، بل تشمل الأخروي أيضاً.

(1) موسي، أحمد محمد (2021) التنمية المستدامة من مقاصد الشريعة الإسلامية (ص: 423) مجلة كلية الشريعة والقانون، دقهلية (ج4، ع23) الأمم المتحدة جدول أعمال (2030م) للتنمية المستدامة

<https://sdgs.un.org/2030agenda>

(2) سعد، محمد صلاح (2019م) التنمية المستدامة وعلاقتها بفقه المصالح (ص: 875) حولية كلية الدراسات الإسلامية بنين أسوان (ع2).

(3) حوامة، سهيل (2019م) التنمية المستدامة في القرآن والسنة، دراسة تحليلية للوجوه الإعجازية (ص: 31) مجلة إعجاز الدولية للبحث والتأمل العلمي، إسطنبول (ع4).

(4) العقل، عقل عبد العزيز (2021م) أبعاد التنمية المستدامة ومصادرها وتطبيقاتها في ضوء التربية الإسلامية (ص: 874) المجلة التربوية، جامعة سوهاج (ج82).

(5) البخاري، صحيح البخاري (435/1)، كتاب الجنائز، باب رثى النبي ﷺ ق سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ، حديث رقم (1233).

ويرى الباحث أن التنمية المستدامة تقوم على أركان رئيسة تشمل تحقيق الرفاهية الشاملة لجميع الأفراد، إلى جانب الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها مع التوزيع العادل ، ليس فقط بين أفراد الجيل الحاضر، وإنما أيضًا بين الأجيال الحالية والمقبلة.

المطلب الثاني: العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

تُعتبر العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة علاقة تكاملية؛ إذ إن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تعزيز الترابط بين الأنشطة الاقتصادية من جهة، وبين البيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، إلا أن الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة، ولكن التنمية المستدامة لن تتحقق إلا عن طريق الترويج لفكرة الاقتصاد الأخضر وتطبيق آلياته، وخاصةً في ظل الدمار الذي لحق بالبيئة نتيجة عقود التنمية السابقة المبنية على إهمالها⁽¹⁾.

(1) مختار، عبد الهادي (2017م) الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر (ص: 574 و568). حفيظ، فطيمة (2021م) التنمية المستدامة والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء: حالة الصين (ص: 1088) مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة (ع1).

الفصل الثاني: مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الأخضر

المبحث الأول: أهم مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: الأساس الاعتقادي

المبحث الثاني: أهم ميزات الاقتصاد الإسلامي وخصائصه

المبحث الثالث: فلسفة الاقتصاد الإسلامي في معالجة المشكلة الاقتصادية

المطلب الأول: ماهية المشكلة الاقتصادية

المطلب الثاني: أهم أسباب المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي

المطلب الثالث: آليات علاج المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي

المبحث الرابع: أهم أسس وخصائص الاقتصاد الأخضر

المبحث الخامس: المقارنة بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الأخضر

المطلب الأول: المبادئ التي يتفق فيها الاقتصاد الأخضر مع الاقتصاد الإسلامي

المطلب الثاني: المبادئ التي يتميز فيها الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الأخضر

الفصل الثاني: مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الأخضر

المبحث الأول: أهم مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين اهتمامًا ملحوظًا بالاقتصاد الإسلامي، باعتباره نظامًا اقتصاديًا مستمدًا من مصادر الشريعة الإسلامية، رغم أن جوهره ومضمونه مرتبطان بالإسلام منذ نزول الوحي. كما أن كثيرًا من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة تدلُّ دلالةً واضحةً على أن الله سبحانه وتعالى خلق الكون للعمارة والإصلاح، والتي لا تتم إلا من خلال تنظيمات اقتصادية رشيدة وقوانين تُنظِّم الحياة المادية للإنسان، ومع أن هذه الأحكام كانت مُتفرقة في بطون الكتب الدينية والنصوص الشرعية، مما جعل الاستفادة منها صعبة؛ ولهذا لا بد من ضرورة جمع هذه القواعد؛ لتكون بكل خير عوائد⁽¹⁾.

يمكن القول إن أصول الاقتصاد الإسلامي تعود إلى بداية ظهور الإسلام، فقد أولى الدين الإسلامي عناية فائقة بتنظيم الجوانب الاقتصادية، كما فعل في سائر مناحي الحياة، باعتباره ديناً شاملاً يشمل العقيدة والعبادة، والعلاقات الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية. وهذا ما يُعبّر عنه بمقولة: "الإسلام دينٌ ودنيا"، أو "عقيدةٌ وشريعةٌ". وقد كان النبي محمد ﷺ والصحابة الكرام رضي الله عنهم يمارسون الأنشطة الاقتصادية المختلفة في حياتهم المادية، وكانوا يلتزمون في جميع تعاملاتهم بتعاليم الشريعة الإسلامية وأحكامها.

وبالتالي، فإن الاقتصاد الإسلامي ليس نظامًا منفصلًا عن الدين، بل هو جزء لا يتجزأ من منهجه الشامل، تتبع مبادئه وأسسها من النصوص الشرعية، وتُستمدّ قواعده من القرآن الكريم والسنة النبوية. وهو بالتالي خاضع للشوايت والكلبات الشرعية.

وعليه، فإن أي دراسة للنشاط الاقتصادي لا تستند إلى نصوص الوحي (القرآن والسنة) لا يمكن أن تُعد جزءاً من الاقتصاد الإسلامي. كما أن النظم أو النظريات الاقتصادية المعاصرة، مهما بلغت من الانتشار

(1) أزرق، توفيق(2020م) الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه(ص:106) جامعة أنقرة، كلية العلوم الإسلامية.

أو الفاعلية، لا توصف بأنها "إسلامية" إلا بقدر ما تتفق مع النصوص الشرعية، وتحترم الضوابط والأحكام التي قررها الإسلام في المجال الاقتصادي⁽¹⁾.

فلا يجوز إذاً أن ندرس الاقتصاد الإسلامي مجزئاً، كأن ندرس حرمة الربا، أو الملكية الخاصة، بمعزل عن المخطط العام للإسلام، كما لا يجوز دراسة الاقتصاد الإسلامي ككيانٍ مذهبٍ مستقلٍ عن سائر كيانات المذهب الاجتماعية والسياسية الأخرى، كما أنه لا بد لنا أن نعي الاقتصاد الإسلامي ضمن الصيغة الإسلامية العامة التي تنظم شتى نواحي الحياة في المجتمع⁽²⁾.

وبتعبيرٍ آخر، فإنه لا يمكن وصف الاقتصاد بأنه إسلاميٌّ إلا إذا تحقق فيه شرطان:

أولهما: أن يلتزم بالقواعد الاقتصادية التي أباحها القرآن الكريم والسنة النبوية.

وثانيهما: أن يتم التوصل إليه بالطرق الشرعية التي قررتها النصوص الشرعية. ويلاحظ على المبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية أمران أساسيان:

الأول: بأنها قليلة العدد. **الثاني:** بأنها عامةٌ تتعلق بالحاجات الأساسية للناس⁽³⁾.

وعليه، فإن الأسس العامة للاقتصاد الإسلامي تتمثل في ثلاثة أسسٍ رئيسيةٍ أو عامةٍ - يندرج تحت كلٍّ منها كثيرٌ من الأسس الفرعية -، وهي:

المطلب الأول: الأساس الاعتقادي

إن لكل نظام اقتصادي أصولاً وقواعد فكريةً خاصةً يؤمن بها وينطلق منها، فإذا كان النظامان الرأسمالي والاشتراكي ينطلقان من قاعدة المادية، أو تقديس المال، فإن الاقتصاد الإسلامي ينطلق من قاعدةٍ أعظم وأهم، بل هي الأصل لكل جوانب الحياة، ألا وهي قاعدة الإيمان.

(1) الفنجري، محمد شوقي، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي (ص: 83) دون طبعة أو تاريخ.

(2) الصدر، اقتصادنا ، دراسة موضوعية تتناول بالنقد المذاهب الاقتصادية (ص: 308) الطبعة الرابعة عشرة، دار التعارف للمطبوعات: بيروت.

(3) الفنجري، محمد شوقي، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي (ص: 22).

فالإيمان إذاً يمثل الركيزة الأولى وحجر الزاوية للاقتصاد الإسلامي؛ لأن أي نظام في الإسلام فرغ عن العقيدة وخادم لها، ومهمته أن يحمي هذه العقيدة ويعمق جذورها وينشر نورها، ويضع الصور العملية التي تعبر عنها وتحقق أهدافها في واقع الحياة⁽¹⁾.

فالأساس الإيماني هو الذي يوجه الفرد وسلوكه لأن كل من يؤمن بهذه العقيدة لا يتردد في قبول كل ما جاء به الرسول ﷺ من أحكام وتشريعات، إذ إن من مقتضى الإيمان بهذه العقيدة أن يلتزم المؤمن بكل ما جاء في القرآن الكريم أو السنة النبوية المشرفة من أوامر أو نواهي؛ فالعقيدة الإسلامية تتحكم في غرائز الناس وتوجه طبائعهم لتكون منسجمة مع التعاليم التي تُستمد منها، كما أن العقيدة الإسلامية تُعتبر من أكثر العقائد الدينية تأثيراً في الإنسان؛ لأنها تجمع بين الجانب الروحي والمادي، العقلي والوجداني في آن معاً⁽²⁾.

ثم إن العقيدة الإسلامية تعتبر المصدر الروحي للمذهب الاقتصادي، حيث تدفع المسلم إلى التكيف مع المذهب بوصفه نابعاً من تلك العقيدة، وهي كذلك تضيء عليه الطابع الإيماني، بقطع النظر عن نوعية النتائج الموضوعية التي يسجلها التطبيق العملي⁽³⁾.

كما أن الإسلام قد اعتبر النشاط الاقتصادي المرتبط بالنية نوعاً من أنواع العبادات التي يؤجر عليها المرء؛ (فَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَرَأَى أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِيَّ جِلْدَةً وَنَشَاطَةً فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ كَانَ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى وَلَدِهِ صِغَارًا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى أَبَوَيْنِ شَيْخَيْنِ كَبِيرَيْنِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى نَفْسِهِ يَعْطُهَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى رِيَاءً وَمُفَاخَرَةً فَهُوَ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ)⁽⁴⁾ وهذا دليلٌ صريحٌ على أن العمل المرتبط بالنية الصالحة عبادةٌ يؤجر عليها المرء. وعن

(1) القرضاوي، يوسف (1415هـ / 1995م) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي (ص:35) الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة وهبة.

(2) النبهان، محمد فاروق (1979م) المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي (ص:119) مجلة دار الحديث الحسنية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - مؤسسة دار الحديث الحسنية - (1ع).

(3) الصدر، اقتصادنا (ص:311).

(4) الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (1414هـ، 1994م) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (4/325) تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة: مكتبة القدسي. وصححه الألباني، صحيح الترغيب والترهيب (2/424).

سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إِنَّكَ لَنْ تَتَّقِيَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِيْ امْرَأَتِكَ)⁽¹⁾.

وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: 20]، سوى الله تعالى في هذه الآية بين درجة المجاهدين والمكتسبين المال الحلال للنفقة على أنفسهم وعيالهم، فكان هذا دليلاً على أن كسب المال بمنزلة الجهاد، لأنه جمعه مع الجهاد في سبيل الله. ونقل كذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما قوله: ما خلق الله موتةً أموتها بعد الموت في سبيل الله أحبَّ إلي من الموت بين شُعْبَتَيْ رَحْلِي - وهو يركب بعيره - أبتغي من فضل الله ضارباً في الأرض⁽²⁾ فانظر كيف جعل ابن عمر رضي الله عنهما العمل قريباً للجهاد في سبيل الله تعالى، ولا عجب، فإن كان الجهاد في سبيل الله حمايةً للدين وصوناً له، فالعمل حمايةً للعالم وصوناً لها.

فلا فصل إذاً في الإسلام بين جانب المعاملات والعبادات والعقائد، إذ كلها قد صدرت من مشكاة واحدة، بل إن الإسلام قد اعتبر التفقه في الدين قبل البيع والشراء، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: (لَا يَبِيعُ فِي سُوقِنَا إِلَّا مَنْ قَدْ تَفَقَّهَ فِي الدِّينِ)⁽³⁾؛ لأن البيع بلا فقه قد يدخل الناس في الحرام من حيث لا يعلمون، وفي هذا قال القرافي: حكى الغزالي الإجماع على أن المكلف لا يجوز له أن يُقدم على فعلٍ حتى يعلم حكم الله فيه، فمن باع وجب عليه أن يتعلم ما عينه الله وشرعه في البيع...⁽⁴⁾.

فليس للفكر الاقتصادي الإسلامي وجودٌ مستقلٌّ عن التصور العام للفكر الإسلامي ككل، فالربط بين الاقتصاد والعقيدة أو الاقتصاد والشرعية واجبٌ على المكلفين لا اختيار لهم فيه⁽⁵⁾.

(1) البخاري، صحيح البخاري (30/1) كتاب الإيمان، باب: ما جاء أن الأعمال بالنية الحسنة، ولكل امرئ ما نوى، حديث رقم (56).

(2) القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري (1384هـ، 1964م) الجامع لأحكام القرآن - تفسير القرطبي - (19/56) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم إطفيش، الطبعة: الثانية، القاهرة: دار الكتب المصرية.

(3) الترمذي، سنن الترمذي (357/2) أبواب الوتر، باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي ق، حديث رقم (487) وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

(4) القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، الفروق - أنوار البروق في أنواء الفروق - (148/2) الناشر: عالم الكتب.

(5) النجار، عبد الهادي (1978م) الإسلام والاقتصاد، دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية (ص: 9) سلسلة عالم المعرفة.

ومن المبادئ الفرعية التي يمكن أن تندرج تحت هذا الأساس ما يأتي:

المبدأ الأول: الإنسان مستخلف في الأرض لعمارتها

تُعَدُّ قاعدة الاستخلاف من القواعد المحورية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، إلى جانب غيره من الأنظمة الإسلامية كالمجالات الاجتماعية والسياسية والتربوية. وترجع أهمية هذه القاعدة في المجال الاقتصادي إلى كونها تمثل أصلاً فكرياً وعقدياً يُبنى عليه عدد كبير من المبادئ الاعتقادية، والقيم الأخلاقية، والقواعد الشرعية المتعلقة بالمال والثروة⁽¹⁾.

وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه القاعدة في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَخِرُكُمْ فِيهَا فَاسْتَعِيرُوهُ ثُمَّ تُوْبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: 61]، أي جعلكم عمّاراً فيها⁽²⁾ أو جعلكم تعمرونها لمعادكم ومعاشكم، وجعل عمارة هذه الأرض إلى الخلق هم الذين يقومون بعمارتها وبنائها وأنواع الانتفاع بها⁽³⁾.

وتشمل الخلافة التي منحها الله للإنسان جميع جوانب الحياة، إلا أن الإنسان ليس حرّاً مطلقاً في تصرفه، وإنما هو أمين على ما استخلفه الله فيه، مُطالب بالعمل ضمن الإطار الذي حدّه الله، ومقيداً بأوامره ونواهيه. فلا بد أن يكون كل نشاط اقتصادي أو اجتماعي يقوم به الإنسان متوافقاً مع هذا المفهوم، باعتباره عبادة وتكليفاً شرعياً، لا مجرد فعل مادي.

ومما يترتب على فكرة الاستخلاف للإنسان في الأرض ما يأتي⁽⁴⁾:

-
- (1) الناصر، عبد الله بن إبراهيم، مفهوم قاعدة الاستخلاف في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية في ضوء القرآن الكريم (2/1) جامعة الملك سعود، الرياض. <https://ketabonline.com/ar/books>
 - (2) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (1422هـ، 2001م) تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن (12/453) تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الطبعة: الأولى، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان..
 - (3) الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور (1426هـ، 2005م) تفسير الماتريدي (6/149) تحقيق: مجدي باسلوم، الطبعة: الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.
 - (4) صالح، سعاد، الأسس العقائدية والأخلاقية والتشريعية للاقتصاد الإسلامي (ص: 72-74) مجلة المعاملات الإسلامية، جامعة الأزهر، مركز عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي (مج2، ع6).

أولاً: مراعاة حقوق الجماعة في المال

لقد أقر الإسلام حق الفرد في أن يمتلك ما يجنيه بسعيه وكده، إلا أن هذا الإقرار بالملكية الفردية لا يجعل الإنسان مالكا مطلقاً، ولا متصرفاً دون قيود فيما بين يديه من أموال، فلذا وضع الإسلام قيوداً على تنمية المال واستثماره، فحرم الاحتكار والربا، كما أنه لم يجعل للإنسان الحرية في إنفاقه واستهلاكه كيف يشاء، فلذا حرم عليه الإسراف والتبذير، وكذا البخل والتقتير⁽¹⁾.

ومع إقرار الإسلام بالملكية الفردية وتكريسه لحق الفرد في التملك، إلا أنه أولى عناية خاصة بمصلحة الجماعة، حيث لا تُفهم الملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي على نحو مطلق أو فردي فقط، بل يُنظر إليها في إطار التوازن بين المصلحتين الفردية والجماعية. ويُعبّر عن هذا المفهوم بمصطلح "الملكية المزدوجة"، الذي يجمع بين الاعتراف بالملكية الخاصة، من جهة، ووجود ملكية عامة تعود بالنفع على المجتمع ككل، من جهةٍ أخرى.

وهذا التوازن يعكس رؤية الإسلام الشاملة التي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فلا يُهمل حق الفرد، ولا يُضَيّع حق المجتمع. فإذا أمكن التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وفُق بينهما، وحُفِظَت الحقوق لكلا الطرفين. أما إذا تعذر الجمع بين المصلحتين، أو نشأ تعارض بينهما، فإن الشريعة الإسلامية تُقدّم مصلحة الجماعة (المصلحة العامة) على المصلحة الفردية، انطلاقاً من القاعدة التي تقول: "المصلحة العامة تُقدّم على المصلحة الخاصة"⁽²⁾.

ومما يؤيد ذلك قوله ﷺ: (لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارًا⁽³⁾. وقد نهى الرسول ﷺ عن هذين البيعين تقديماً لمصلحة العامة على الخاصة؛ لأنه لو قام الجالبون للبضائع ببيع السلع مباشرة دون تدخل أحدٍ من الوسطاء، فإن هذا سيجعل البضاعة بأثمانٍ أقل، وأما

(1) صالح، سعاد، الأسس العقائدية والأخلاقية والتشريعية للاقتصاد الإسلامي (ص:104).

(2) الريسوني، أحمد (1412هـ - 1992م) نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي (ص:267) الطبعة: الثانية، الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي.

(3) البخاري، صحيح البخاري (757/2) كتاب البيوع، باب: هل يبيع حاضر لبادٍ بغير أجرٍ وهل يُعينُهُ أو يُنصَحُهُ، حديث رقم (2050). ووردت في أحاديث أخرى بلفظ (لا يبيع).

في حالة التلقي فإن البضاعة ستكون بثمنٍ أعلى؛ فتنفع مجموعةً قليلةً ويتضرر مجموع الناس، ولذا فقد حرم الإسلام هذه الأنواع من البيوع تقديمًا للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة⁽¹⁾.

من ذلك أيضًا تحريم الإسلام للاحتكار، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ اخْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ)⁽²⁾ ولا شك أن المحتكر يحقق أرباحًا عالية لنفسه، إلا أنه في المقابل يلحق الضرر بالعامّة؛ فحُرِّمَ لأجل ذلك.

ثانيًا: إسقاط جزءٍ من الملكية الفردية

ويكون هذا من خلال فرض الزكاة الذي يتجدد كل عام، والذي يعني فيما يعنيه نقل جزءٍ من مال الأغنياء لغيرهم من خلال مصارف الزكاة، وكذلك يكون من خلال إيجاب النفقة على من يعولهم الإنسان من آباءٍ أو أبناءٍ وزوجة، قال تعالى: ﴿وَوَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا﴾ [الإسراء: 26].

وقد قال ابن حزم: إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم ما يكفي فقراءهم، فإن منع الأغنياء أموالهم، فحقٌّ على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه⁽³⁾.

وقال مالكٌ: يجب على المسلمين فداء أسراهم بما قدروا عليه، وإن لم يقدروا على فدائهم إلا بكل ما يملكون فذلك عليهم⁽⁴⁾.

وذهب ابن حزم إلى أنَّ للدولة أن تفرض على الأغنياء غير الزكاة إن لم تكن الزكوات تسد حاجات الفقراء، قال: "وفرضٌ على الأغنياء من أهل كل بلدٍ أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم ولا في سائر أموال المسلمين، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن

(1) رحمانى، سناء (2019م) القاعدة الفقهية "المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة" ودورها في مكافحة الفساد (ص: 384) مجلة الإحياء، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة (مج19، ع22).

(2) مسلم، صحيح مسلم (3/1227) كتاب المساقاة، باب تحريم الاختكار في الأقوات، حديث رقم (1605).

(3) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار (4/283). تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري

بدون طبعة وبدون تاريخ، بيروت: دار الفكر.

(4) الجندي، ضياء الدين خليل بن إسحاق بن موسى المالكي المصري (1429هـ، 2008م) التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب (3/415) تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، الطبعة: الأولى، الناشر: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث.

اللباس للشتاء والصيف يمثل ذلك، وبمسكن يُكْتَنَم من المطر، والصيف والشمس، وعيون المارة⁽¹⁾ ولمثل هذا الرأي ذهب الرملي من الشافعية⁽²⁾.

ثالثاً: الإقرار بالوظيفة الاجتماعية للمال

إن فكرة الاستخلاف تنفي وصف الإطلاق في الملكية، فلذا وجب مراعاة حقوق الجماعة في الأموال؛ لأن للمال في الإسلام وظيفة يؤديها في المجتمع؛ وقد حرم الإسلام كنز المال وتجميده عن الحركة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: 34]؛ فكنز المال يمنعه من أداء وظائفه التي وجد من أجلها؛ فالله تعالى جعل في هذا المال حقاً لغير صاحبه، قال تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [الذاريات: 19]، وقال عز من قائل: ﴿وَعَاثُوهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور: 33]، ففي المال حق متعدي من صاحبه إلى غيره، فمن منع هذا الحق فقد ظلم نفسه وغيره⁽³⁾.

وفي تشريع رائع نجد أن الإسلام قد ربط بين تكفير الذنوب وبين التكافل الاجتماعي، وكأنه يقول للمسلم: لا يمكنك أن تطهر نفسك حتى تسهم في إصلاح المجتمع وتعالج مشاكله، فما ينفعك أن تكون صالحاً ميسوراً وجارك يتقلب من ألم الفقر والحاجة؛ فإن إطعام الطعام وكسوة الفقراء مما فرضه الإسلام على المسلم تكفيراً لسيئاته وذنوبه، قال تعالى: ﴿وَلَكِن يُّؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتُوهٗ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِّنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: 89]⁽⁴⁾.

المبدأ الثاني: تسخير الكون بما فيه للإنسان لينتفع به

والتسخير في الإسلام هو تذليل الكون للإنسان لينتفع به في طاعة الله وعمارة الأرض، وليس للعبث أو التدمير، وهو بالتالي مبدأ تأسيسي في الاقتصاد الإسلامي، يُنظم العلاقة بين الإنسان والموارد، ويربط الاستخدام الاقتصادي بالمسؤولية الأخلاقية والدينية، قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي

(1) ابن حزم، المحلى بالآثار (281/4).

(2) الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة (1404هـ، 1984م) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج (49/8) بيروت: دار الفكر

(3) الفنجري، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي (ص: 19-21).

(4) البناء، وجيه السيد (2022م) النظام الاقتصادي الإسلامي: أسس وقواعد (ص: 39) مجلة الاقتصاد الإسلامي، الناشر: بنك دبي الإسلامي (مج42، ع499).

أَلْأَرْضَ جَمِيعًا مِّنْهُ» [الجاثية: 13]، ولا شك أن هذا التسخير يعني أن ينتفع الإنسان بما حباه الله ويتنعم به، قال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ٣١﴾ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ» [الأعراف: 31-32].

المبدأ الثالث: تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية

من الأهداف الأساسية للاقتصاد الإسلامي تحقيق الرفاهية للناس وتخفيف الأعباء عنهم باعتبارهم خلفاء الله في الأرض، وذلك من خلال إشباع الحاجات الإنسانية الضرورية، وتذليل العقبات التي تعيق النشاط الاقتصادي، وتحسين الحياة ماديًا ومعنويًا⁽¹⁾ كما أن الشريعة الإسلامية جاءت لتأمين الضروريات للإنسان، من طعامٍ وشرابٍ ومسكنٍ ولباسٍ؛ ليقوم بمصالح الدين والدنيا.

ومن المقاصد الشرعية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي ما يأتي:

أولاً: السعي لطلب الرزق

من حكمة الله تعالى أنه ربط أرزاق الناس بسعيهم وكدهم؛ وذلك أن هذا السعي هو أحد الأسباب المهمة لتحقيق العمارة للأرض، قال عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: 15]؛ وقال ﷺ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَخْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا فَيَسْأَلَهُ، أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ)⁽²⁾ كما وازن الإسلام بين متطلبات الإنسان المادية والروحية، قال ﷺ: (اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي فِيهَا مَعَادِي)⁽³⁾ فلا ينقطع الإنسان للدنيا دون الآخرة ولا للآخرة دون الدنيا.

-
- (1) شحاتة، حسين (2019م) أسس الاقتصاد الإسلامي 1 (ص: 14) جمعية أنصار السنة المحمدية (س49، ع581).مراد، ناصر، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي (ص: 12) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة البليدة.
 - (2) البخاري، صحيح البخاري (535/2) كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، حديث رقم (1401).
 - (3) مسلم، صحيح مسلم (2087/4) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التعوذ من شر ما عمل، ومن شر ما لم يعمل حديث رقم (2720).

ثانيًا: حفظ النفس وتحقيق الرفاهية للإنسان ومن يعول

إن من المقاصد الرئيسية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية حفظ النفس الإنسانية، وقد جعل الله تعالى المال قوامًا لحياة الناس، وسببًا في راحتهم، ومصدرًا لسعادتهم، قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْثِرُوا أَمْوَالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: 5]، كما أن الإسلام لم يجد بأسًا في أن يبحث الإنسان عن سبل الغنى وتكثير المال وإغناء العيال وتوفير الحياة الكريمة لهم، يقول ﷺ: (إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ) (1).

ثالثًا: وجوب حماية المال وتنميته (2)

لقد كان استثمار المال وسيلة من أهم الوسائل لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، حيث تقتضي عمارة الأرض زيادة ما فيها من طيبات.

إلا أن الاستثمار في الإسلام ليس لمجرد تحقيق الأرباح؛ وإنما للنهوض بالمجتمعات وتحقيق التنمية الاقتصادية فيها، فلذا حرم الإسلام أي نشاطٍ اقتصاديٍّ غير منتجٍ إنتاجًا حقيقيًا؛ إذ إن تحقيق المنفعة شرط في أي نشاط اقتصادي.

كما أن الاستثمار في التشريع الإسلامي يرتكز على أسس منها: تحريم الاكتناز، وتحريم الربا، وإيجاب الزكاة، إذ إن هذا الإيجاب يحث على استثمار الأموال حتى لا تأكلها الزكاة والصدقة (3).

وإن من المقاصد الضرورية التي جاءت بها الشريعة الغراء حفظ المال، ومن المعلوم أن حفظ المال يكون بعدم التبذير فيه أو إنفاقه في غير منفعةٍ من جهة، كما يكون بحفظه وتنميته من جهة أخرى.

المبدأ الرابع: مبدأ الملكية المزدوجة

لقد اتفق معظم الاقتصاديين الإسلاميين على أن ملكية الإنسان للأشياء ملكية مؤقتة؛ لأن المالك الحقيقي هو الله تعالى، حيث أكد سبحانه في آيات كثيرة تلك الحقيقة فقال: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا

(1) البخاري، صحيح البخاري (435/1) كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، حديث رقم (1628).

(2) شحاتة، حسين، أسس الاقتصاد الإسلامي 1 (ص: 14).

(3) <https://islamonline.net> تاريخ: 2023/1/4م

بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴿ [المائدة: 18]، إلا أن الاقتصاد الإسلامي في الوقت ذاته يقر مبدأ الملكية المزدوجة، قال ﷺ: (الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ وَالْكَلِّ وَالنَّارِ) (1).

المبدأ الخامس: تحقيق القوة المادية للدولة

إن الوصول إلى المستوى الأعلى للقوة المادية من أهم الأهداف في الاقتصاد الإسلامي؛ وذلك امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ﴾ [الأنفال: 60]؛ وذلك حتى تكون الأمة مرهوبة الجانب، بحيث تدفع عن نفسها كل من يريد الاعتداء عليها أو على ثرواتها ومواطنيها، ولا يخفى أن مفهوم القوة قد تغير عبر الزمن؛ إذ أصبحت العلاقات الدولية أكثر تعقيداً وتشابكاً، ولم تعد القوة العسكرية هي القوة الوحيدة المحددة لقوة الدول، بل أضحت القوة الاقتصادية، والمشاركة في المؤسسات العالمية المالية التي تتحكم في كثير من سياسات الدول جزءاً مهماً في مفهوم القوة اليوم (2).

إذًا، فالقوة الاقتصادية لا تقل أهمية عن القوة العسكرية في بناء الدولة وضمان بقائها، بل قد تفوقها في الأثر الاستراتيجي على المدى الطويل. فهي التي تُحقق الاستقرار الداخلي للمجتمع، وتُقلل الاعتماد على الخارج، وتحصن الأمة من التدخلات الخارجية، وتمكّنها من مواجهة الأزمات بقدرة ذاتية.

كما أن القوة الاقتصادية تمثل حجر الأساس في بناء القوة العسكرية، فهي التي تمول التسليح، وتدعم الصناعات الدفاعية، وتبني البنية التحتية للجيش. بل إن الدول التي تمتلك تفوقاً اقتصادياً وتكنولوجياً تكون في موقع هيمنة ناعمة أو مباشرة على بقية الدول، حيث يمتد تأثير كيانها الاقتصادي إلى ما وراء حدودها، فيُشكّل ضغطاً على اقتصادات الدول الضعيفة، ويحدّد موازين القوة في العلاقات الدولية. وبذلك، تصبح القوة الاقتصادية أداة للتأثير، والردع، والقيادة في النظام العالمي (3).

(1) ابن ماجه، سنن ابن ماجه (528/3)، حديث رقم (7472)، قال المحقق: صحيح لغيره.

(2) الدخيل، أحمد خلف (2020م) المنهج الأخلاقي في الاقتصاد الإسلامي وأثره في التنمية البيئية المستدامة (293-294).

(3) قادري، نور الدين الحق - وزير الشؤون الدينية بباكستان - (2022م) حاوره الحلواني، بسيوني، القوة الاقتصادية لا تقل أهمية عن القوة العسكرية (ص: 74-75) مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي (مج: 43، ع: 503).

<https://www.alittihad.ae/opinion/20/12/2022>

المطلب الثاني: الأساس الأخلاقي للاقتصاد الإسلامي

تُعَدُّ الأخلاق من الركائز الأساسية التي يدعو إليها الإسلام ويسعى إلى غرسها في جميع مناحي الحياة، بل إنها تُمثِّل جوهر الرسالة النبوية قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ)⁽¹⁾ وقال ﷺ: (إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا)⁽²⁾ وهو تأكيد نبوي على أن فضل الإنسان لا يُقاس بالمال أو النسب، بل بسماحة أخلاقه واستقامته.

ومن هذا المنطلق، فإن النظام الاقتصادي الإسلامي لا يقوم على القواعد الفقهية والتشريعية فقط، بل يرتكز بشكل جوهري على الأساس الأخلاقي، الذي يُنظِّم السلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع. وقد أولت النصوص الشرعية عناية فائقة بالجوانب الأخلاقية في المعاملات، خصوصًا في البيع والشراء والاقتضاء. كما حثَّ النبي ﷺ على السماحة في البيع والشراء، فقال: (رَجِمَ اللَّهُ رَجُلًا، سَمَحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى)⁽³⁾.

ومع أن من الأمور التي فطر الله عليها الإنسان حب المال والخوف من الفقر، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: 8]، قال أكثر من واحد من المفسرين بأن الخير هو المال⁽⁴⁾ لا بل إن الله قد جعل حب جمع المال بذاته شهوةً من الشهوات، يقول سيد قطب في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ﴾ [آل عمران: 14]: وَهَهُمُ الْمَالُ هُوَ الَّذِي تَرْسُمُهُ ﴿وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ﴾، ولو كان يريد مجرد الميل إلى المال لقال: والأموال، أو والذهب والفضة، ولكنَّ القناطر المقنطرة تلقي

(1) ابن حنبل، مسند أحمد (513/14) مسند أبي هريرة، حديث رقم (8952) قال المحقق: صحيح، وهذا إسناد قوي، رجاله رجال الصحيح غير محمد بن عجلان، فقد روى له مسلم متابعة، وهو قوي الحديث. البخاري، الأدب المفرد (ص: 143) قال المحقق: صحيح.

(2) متفقٌ عليه، البخاري، صحيح البخاري (2245/5) كتاب الأدب، باب حسن الخلق والسخاء، وما يكره من البخل، حديث رقم (5688). ومسلم، صحيح مسلم (1810/4) كتاب الفضائل، باب كثرة حياته ق، حديث رقم (2321).

(3) البخاري، صحيح البخاري (730/2) كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع، ومن طلب حقًا فليطلبه في عفاف، حديث رقم (1970).

(4) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (1407هـ) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (92/4) الطبعة: الثالثة، بيروت: دار الكتاب العربي الطبري، تفسير الطبري (393/3).

ظلاً خاصاً هو المقصود، ظل النّهم الشديد لتكديس الذهب والفضة؛ ذلك أن التكديس ذاته شهوة، بغض النظر عما يستطيع المال توفيره لصاحبه من الشهوات الأخرى!⁽¹⁾.

إلا أن هذه الرغائب والدوافع لما كانت طبيعيةً وفطريةً، ومكلفةً من قبل الباري جل وعلا أن تؤدي للبشرية دوراً أساسياً في حفظ الحياة وامتدادها، فإن الإسلام لا يشير بكبتها وقتلها، ولكن إلى ضبطها وتنظيمها، وتخفيف حدتها واندفاعها، وإلى أن يكون الإنسان مالكا لها متصرفاً فيها، لا أن تكون مالكةً له متصرفاً فيه⁽²⁾.

فالأخلاق إذاً مكونٌ أساسيٌّ في الفقه الإسلامي بشكل عام، وفي النظام الاقتصادي بشكل خاص، كما أن الروابط الأخلاقية لا تنفك عن أي عمل يقوم به الإنسان قل أو كثر، يقول أبو زهرة: إن ربط القانون الإسلامي بالدين جعله مرتبطاً كل الارتباط بقانون الأخلاق، فلا تنأى فروعٌ من هذا القانون ولا قواعده عن الأخلاق الكريمة، فكانت الشريعة الإسلامية بحق أول قانون تلتقي فيه الشريعة بالأخلاق، ويكونان صنوين متحدين متلاقين، ومن قبلها كان ذلك حلماً للفلاسفة والمصلحين⁽³⁾. ويضاف إلى ذلك أن هناك عقوداً قائمة على مبدأ الأخلاق؛ فالقيم الأخلاقية هي أصل مشروعيتها، ومن ذلك عقود التبرعات، كالهبة، والوقف، والوصية، وغيرها⁽⁴⁾.

وعندما نقول إن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي، فهذا يعني أن الإسلام لا يستمد غاياته التي يسعى إلى تحقيقها من ظروف اقتصادية، وشروط طبيعية مستقلة عن الإنسان نفسه⁽⁵⁾.

فالأخلاق جزءٌ أصيلٌ من بنية الإسلام الشامخ، وأساسٌ من الأسس العظيمة التي جاء الإسلام ليقمها ويعلي من شأنها؛ حتى لقد أشاد بعض العلماء الغربيين بالأخلاق الإسلامية بما فيها الاقتصاد، حيث قال الفرنسي جاك أوستروي: الإسلام هو نظام الحياة التطبيقية، والأخلاق المثالية الرفيعة معاً، وهما

(1) قطب، سيد (1423هـ، 2033م) في ظلال القرآن (ص:374) الطبعة الثانية والثلاثون، القاهرة: دار الشروق.

(2) قطب، سيد، في ظلال القرآن (ص:373).

(3) أبو زهرة، محمد (1996م) الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية (ص:6) القاهرة: دار الفكر العربي.

(4) الندوي، علي أحمد (2013م) الأخلاق وأثرها في الفقه المالي والاقتصاد الإسلامي (ص:146) مجلة البحوث والدراسات الشرعية، الناشر: عبد الفتاح إدريس (مج2، ع10).

(5) الزهراني، ضيف الله (1992م) العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق (ص:29) مجلة التضامن الإسلامي، الناشر: وزارة الحج، السعودية (س47، ج9).

وجهتان لا تتفصلان أبداً، وإن المسلمين لا يقبلون اقتصاداً علمانياً؛ لأن الاقتصاد الذي يستمد قوته من وحي القرآن لا بد أن يصبح اقتصاداً أخلاقياً⁽¹⁾.

وعليه، فلا يمكن الحديث عن الاقتصاد بمعزل عن العقيدة الإسلامية؛ لأنه جزء من عقيدة شاملة لا تنقسم ولا تقبل التجزئة، وهي بمثابة المدد الروحي والمورد الأساس الذي ينبثق عنه الجانب العملي، كما لا يمكن الحديث عن العقيدة دون الاعتراف بقوة القيم ومركزية الأخلاق⁽²⁾.

لقد أصبحت العولمة أحد أهم التحديات التي تواجه الأنظمة الاقتصادية والثقافية المستمدة من القيم الدينية، وخاصة الاقتصاد الإسلامي. فالعولمة، في مفهومها الغربي السائد، لا تقتصر على البعد الاقتصادي أو التكنولوجي، بل تمتد إلى فرض نموذج معين من العلاقات الأخلاقية والقيمية، وانفصال الاقتصاد عن الضوابط الأخلاقية والدينية.

ومن هذا المنطلق، يسعى الغرب من خلال العولمة إلى اختراق الاقتصادات والمجتمعات الإسلامية، وزعزعة القيم التي تقوم عليها. ويُعدّ هذا الاختراق تهديداً مباشراً للهوية الاقتصادية الإسلامية.

ولذلك، فإن الحفاظ على الهوية الإسلامية والقيم الأخلاقية ضرورة حضارية واقتصادية. فالقيم الإسلامية تمثل حلاً ناجعاً للأزمة الأخلاقية العميقة التي يعيشها العالم اليوم، سواء على مستوى التفاوت الاجتماعي، أو تدهور العلاقات الإنسانية.

وبالتالي، فإن المخرج من هذه الأزمة لا يكون بالانصراف في النموذج الغربي، بل بجعل الأسس الإسلامية مرجعية شاملة، ليس فقط للسلوك الفردي، بل للنظام الاقتصادي ككل، بما يُعيد التوازن بين المصالح المادية والقيم الروحية⁽³⁾.

ومما جاء به الإسلام من الأخلاق التي يجب أن يتحلى بها كل من أراد أن يمارس النشاط الاقتصادي، إما بالحث عليها أو الترغيب فيها، أو النهي عنها والترهيب منها ما يأتي:

-
- (1) القرضاوي، يوسف (1415هـ، 1995م) دور القيم ووالأخلاق في الاقتصاد الإسلامي (ص: 61).
 - (2) المودن، عثمان (2022م) نوية الأخلاق الإسلامية في الاقتصاد والحياة (ص: 25) مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، الناشر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (ع121).
 - (3) الأشرف، حسن (2003م) قضية القيم بين الاقتصاد الغربي العلماني والاقتصاد الإسلامي (ص: 58-59) مجلة البيان، المنتدى الإسلامي (ع194).

أولاً: الأمانة والوفاء بالعهد

وهاتان خصلتان عظيمتان قد حث الله تعالى عليهما وأوجبهما في كتابه العزيز، حيث قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: 58]، ويقول سبحانه: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنََّّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: 34]، وقد أكدت السنة على ذلك، فقد قال ﷺ: (لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ)⁽¹⁾ وقال أيضاً: (أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنِ انْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ)⁽²⁾ وقال ﷺ: (أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النَّفَاقِ حَتَّى يَدْعَهَا: إِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ)⁽³⁾.

ولا شك أن الأمانة وثيقة الصلة بالاقتصاد والمعاملات التجارية، فأينما وجدت الأمانة ازدهرت التجارة والبيع والشراء، كما أنها تزيد الإنتاج كمًّا وكيفًا وتقلل الفاقد والتالف؛ لأن العامل يقوم بعمل المطلوب منه بدقة ومهارة. وكذلك يقوم رب العمل بفعل الواجب عليه من إعطاء العامل أجره الذي يستحقه. كما أنها ترفع من قيمة الدول والشركات المعنوية وسط الدول الأخرى، فإذا اشتهرت شركة ما بالأمانة فإن ذلك يزيد من قوتها التنافسية وزيادة ولاء المستهلكين لها، وذات الأمر ينطبق على الدول أيضاً، مما يؤدي إلى نمو الحياة الاقتصادية وازدهارها بشكلٍ تجعل منها محط أنظار جميع المستثمرين والشركات للتعامل؛ مما يزيد من قوة الدولة الاقتصادية والتنافسية، قال تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَعْجَرَ آلْ قَوْيُ الْأَمِينِ﴾ [القصاص: 26]. ولا يقل الوفاء بالعهود والعقود، والالتزام بالمواعيد أهمية في عملية الازدهار الاقتصادي عن الأمانة⁽⁴⁾.

ثانياً: الاعتدال ومحاربة الإسراف

لقد أباح الإسلام للإنسان أن يستمتع بالطيبات التي رزقه الله، مخالفاً بذلك الرهبانية المبتدعة؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: 172]، إلا أنه سبحانه لم يجعل هذه

(1) ابن حنبل، مسند أحمد (19/ 376) حديث رقم: (12383) مسند أنس بن مالك، قال المحقق: حديث حسن. البيهقي، السنن الكبير (13/ 89) حديث رقم: (12815).

(2) أبو داود، سنن أبي داود (5/ 394) كتاب البيوع، باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، حديث رقم (3535) وقال إسناده حسن. الترمذي، سنن الترمذي (3/ 556) أبواب البيوع، حديث رقم (1264) وقال الألباني: صحيح.

(3) البخاري، صحيح البخاري (1/ 21) كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، حديث رقم (34).

(4) <https://almanh.com> 19/12/2022

الإباحة مطلقة، وإنما حدها بقوله عز من قائل: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: 31]، فحدها أن لا تصل إلى السرف ولا الترف، ولقد أكدت السنة النبوية هذه المعاني في أحاديث كثيرة منها، أنه جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فسأله عن الوُسْوِ، فأراه ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: هَذَا الْوُسْوِ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا، فَقَدْ أَسَاءَ، أَوْ تَعَدَّى، أَوْ ظَلَمَ⁽¹⁾ وما جاءت هذه النصوص الكريمة في النهي عن الإسراف إلا لما يترتب عليه من مفسد على الفرد والجماعة، ولذا فقد ربط الله تعالى في كتابه الكريم بين الإسراف والفساد فقال: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [الإسراء: 27]، وإن كان الشيطان يفسد على الناس دينهم، فالإسراف يفسد عليهم دنياهم؛ لأن في الإسراف تعدياً على حقوق الآخرين ومعيشتهم؛ لما فيه من استنزاف للموارد والثروات.

وفي المقابل، فقد دعا الإسلام للتوسط والاعتدال في الأمور كلها، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: 67]، وقال عز من قائل: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: 29].

وتتبين أهمية هذه القيمة بشكل كبير في واقع العالم اليوم، حيث يطغى على الشعوب الغنية شهوة التبذير ونمط الإسراف في الاستهلاك إلى حد بعيد جداً، فالإحصائيات المتعلقة بالبصمة البيئية في الدول المتقدمة - أمريكا وأوروبا - قد بلغت (8.6 و 4.9) على التوالي، وهذا يعني أن هذه الدول بهذا المستوى من الاستهلاك تحتاج إلى (5) كرات أرضية لشعوب أمريكا و (2.8) كرة أرضية للاتحاد الأوروبي حتى يستطيعوا العيش فيها⁽²⁾.

ثالثاً: الإتيان (الحد الأقصى للكفاءة)

لا بد للإنسان في الحياة من العمل؛ لأن العمل هو الذي يوفر له حاجاته من غذاء ودواء وكساء ومأوى، كما أن العمل سنة الأنبياء عليهم السلام من قبل، قال ﷺ: (مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ)⁽³⁾ وقال ﷺ: (مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا

(1) ابن ماجه، سنن ابن ماجه (271/1) أبواب الطهارة وسننها، باب ما جاء في القصد في الوُسْوِ وَكَرَاهِيَةِ التَّعَدِّي فيه، حديث رقم (422). قال المحقق: إسناده حسن.

(2) رحموني، فضيلة (2018م) دور نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة (ص: 79) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة سطيف، الجزائر (مج 19، ع 2).

(3) البخاري، صحيح البخاري (730/2) كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، حديث رقم (1966).

رَعَى الْغَنَمَ. فَقَالَ أَصْحَابُهُ: وَأَنْتَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَائِطٍ لِأَهْلِ مَكَّةَ⁽¹⁾ فالعمل سنة الله تعالى في خلقه؛ ليعمر الكون ويزدهر، إلا أن هذا العمل، وحتى يؤدي ثماره الحلوة، ونتائجه الصحيحة، لا بد أن يكون عملاً متقناً؛ لما في الإتيان من فوائد عظيمة تعود على الأمة كلها، كما أن المسلم يعتبر الإتيان عبادةً يُتقرب بها إلى الله تعالى، فالإتيان من الإحسان، والله تعالى قد أمر بالإحسان في كل شيء. ولقد جاءت أحاديث كثيرة تحت على الإتيان في العمل، فقال ﷺ: (مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي)⁽²⁾، وقال أيضاً ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ. فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ. وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ. وَلْيُحِدِّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ فَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ)⁽³⁾

ومن ناحية أخرى فإن الإتيان يعني الوصول إلى الحد الأقصى من الكفاءة في صناعة الأشياء، الأمر الذي يقلل من التكاليف، ويحافظ على الموارد، ولا يضر بالبيئة أو المجتمعات.

المطلب الثالث: أهداف النشاط الاقتصادي في الإسلام

أولاً: تحقيق حد الكفاية المعيشية للمواطنين

إن من أهداف النظام الاقتصادي في الإسلام توفير المستوى الملائم لمعيشة الناس حسب الزمان والمكان، وهو ما أطلق عليه في الفقه الإسلامي "حد الكفاية"⁽⁴⁾ أو "حد الغنى"⁽⁵⁾ ويُقصد به إغناء الفقراء لمدة عام أو على الدوام، ولذا فقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنه يجوز صرف الزكاة جميعها للفقراء وحدهم، أو إلى فقيرٍ واحد؛ لأن المراد من إعطائه أن يصل إلى حد الكفاية⁽⁶⁾ وقال ابن حزم: وفرض على

(1) البخاري، صحيح البخاري (789/2) كتاب الإجارة، باب رعي الغنم على قراريط، حديث رقم (2143).

(2) مسلم، صحيح مسلم (99/1)، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: "من غشنا فليس منا"، حديث رقم (102).

(3) مسلم، صحيح مسلم (1548/3)، كتاب الصيد والذبائح، باب الأمر بإحسان الذبح والقَتْل، وتَحْدِيدِ الشَّفْرَةِ، حديث رقم (1955).

(4) الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمين (1428هـ، 2007م) نهاية المطلب في دراية المذهب (546/11) تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المنهاج.

(5) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (1403هـ، 1983م) الأم (94/2) الطبعة: الثانية، بيروت: دار الفكر. ابن حزم، المحلى (276/4).

(6) الوائلي، محمد بن حمود (1440هـ، 2019م) بغية المقتصد شرح بداية المجتهد (3516/6) الطبعة: الأولى، بيروت: دار ابن حزم.

الأغنياء أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنهم من المطر، والصيف والشمس، وعيون المارة⁽¹⁾.

وتاريخ الإسلام مليء بالشواهد على ذلك، فقد نقل أبو عبيد في الأموال: "قال عمر للسُّعاة: كزُّوا عليهم الصدقة، وإن راح على أحدهم مائة من الإبل" وقال أيضًا: "إذا أعطيتهم فأغنوا"⁽²⁾. وعقَّب على هذا ابن حزم فقال: ولا نعلم لهذا القول خلًّا من أحد من الصحابة، وأنه يُعطى من الصدقة الواجبة من له الدار والخادم إذا كان محتاجًا، ويُعطى من الزكاة الكثير جدًا والقليل، لا حدَّ في ذلك؛ إذ لم يوجب الحدَّ في ذلك قرآن ولا سنة⁽³⁾.

ومن ذلك ما أورده أبو يوسف، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرَّ بباب قومٍ وعليه سائل يسأل - شيخٌ كبيرٌ ضريُّ البصر - فضرب عضده من خلفه وقال: من أي أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودي. قال: فما ألجأك إلى ما أرى؟ قال: أسأل الجزية والحاجة والسن. قال: فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله فرضخ⁽⁴⁾ له بشيء من المنزل، ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال: انظر هذا وضرباه؛ فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شيبته ثم نخذله عند الهرم ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: 60]، والفقراء هم المسلمون، وهذا من المساكين من أهل الكتاب، ووضع عنه الجزية وعن ضربائه. قال أبو بكر: أنا شهدت ذلك من عمر ورأيت ذلك الشيخ⁽⁵⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإسلام وإن لم يجعل حدًّا أقصى للغنى أو الملكية الخاصة، إلا أنه في الوقت ذاته لا يقر هذه الملكية على إطلاقها دون قيود، إلا بعد القضاء على الفقر وضمان حد الكفاية للجميع، قال ابن العربي: "وإذا وقع أداء الزكاة ونزلت بعد ذلك حاجةٌ فإنه يجب صرف المال إليها باتفاق من العلماء. وقد قال مالك: يجب على كافة المسلمين فداء أسراهم وإن استغرق ذلك أموالهم، وكذا إذا منع

(1) ابن حزم، المحلى بالآثار (4/281).

(2) أبو عبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، الأموال (ص: 676) تحقيق: خليل محمد هراس، بيروت: دار الفكر.

(3) ابن حزم، المحلى بالآثار (4/280).

(4) أي أعطاه شيئًا ليس بالكثير.

(5) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبة الأنصاري (1420هـ، 1999م) الخراج (ص139) تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث: القاهرة.

الوالي الزكاة، فهل يجب على الأغنياء إغناء الفقراء؟ مسألة فيها نظر، أصحها عندي وجوب ذلك عليهم⁽¹⁾.

فتوفير حد الكفاية- الحياة الكريمة- لجميع المواطنين، مسلمين كانوا أو غير مسلمين، وسد حاجاتهم الأصلية بما هو لائق بحالهم، وبما يناسب مظهرهم وهيئتهم الاجتماعية هدف مهم في الشريعة الإسلامية⁽²⁾.

وقد وردت الأدلة الكثيرة في الحض على ذلك والحث عليه، فعن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ تَرَكَ كَلًّا أَوْ ضِيَاعًا فَإِلَيَّ)⁽³⁾⁽⁴⁾. وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ لَهُ. قَالَ: فَجَعَلَ يَصْرِفُ بَصْرَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيُعْذِ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيُعْذِ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ)⁽⁵⁾ وزاد أبو داود (حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي الْفَضْلِ)⁽⁶⁾.

ثانيًا: الاستخدام الأمثل للموارد

إن الهدف الأكبر في الاقتصادات الوضعية هو مضاعفة الأرباح إلى أعلى مستوياتها دون النظر إلى الجوانب الأخلاقية في العملية الاقتصادية، وبغض النظر كذلك عن نوع السلع المنتجة أو مدى حاجة الناس إليها، ودون اهتمام بندرة الموارد أو وفرتها. كما أن هذه الاقتصادات لا تركز على إنتاج السلع

(1) ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (1424هـ، 2003م) أحكام القرآن (88/1) راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، الطبعة: الثالثة، لبنان: دار الكتب العلمية.

الفنجري، محمد شوقي (1431هـ) الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول (ص20) الناشر: وزارة الأوقاف.
(2) قنديل، محمد محمود، حد الكفاية وأثره في تحقيق المصالح، دراسة فقهية (ص:21) كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر بدمهور (ع35).

(3) البخاري، صحيح البخاري (2054/5) كتاب النفقات، باب من ترك كلاً أو ضياعاً.

(4) (كلاً) ثقلاً من دين، أو عيلاً. (ضياعاً) جمع ضائع، وهو الذي لا يستقل بنفسه، ولو ترك شأنه لضاع وهلك. (المصدر نفسه).

(5) مسلم، صحيح مسلم (1354/3) كتاب اللقطة، باب استحباب المؤاساة بفضول المال، حديث رقم (1728).

(6) أبو داود، سنن أبي داود (96/3) كتاب الزكاة، باب في حقوق المال، حديث رقم (1663). قال المحقق: إسناده صحيح.

الضرورة بقدر ما تركز على تحقيق هذه الأرباح، بل لا إشكال في الفكر الاقتصادي الغربي من إنتاج كل شيء أو الاتجار به، بما في ذلك ما يلحق الضرر بالنفس البشرية أو البيئة، كالخمر والخنزير⁽¹⁾. إلا أن الاقتصاد الإسلامي مغايرٌ لذلك تمامًا، إذ يهتم بجعل المال وسيلة لتحقيق الحياة الكريمة للناس، فلا يكون المال غاية في ذاته، ولذا فإن الإسلام يبدأ بإنتاج السلع الضرورية أولاً، كالغذاء والدواء والكساء وغيرها، فإذا ما أشبعها انتقل إلى مرحلة الإنتاج للسلع الكمالية حتى لو كانت تحقق أرباحاً أكثر من الأولى، إذ إن قوام حياة الناس وديمومة الثروات أهم في نظر الإسلام من رفايتهم⁽²⁾.

(1) الدخيل، أحمد خلف (2020م) المنهج الأخلاقي في الاقتصاد الإسلامي وأثره في التنمية البيئية المستدامة (ص: 290-291) مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المركز الجامعي المقاوم (مج1، ع2).

(2) المصدر نفسه.

المبحث الثاني: أهم ميزات الاقتصاد الإسلامي وخصائصه

أولاً: ربانية المصدر

وهذه هي أولى خصائص الاقتصاد الإسلامي وأهمها، فالربانية تعني أنه جاء من عند الله بكل خصائصه، وليس من صنع الإنسان، فليست الكينونة الإنسانية هي التي تنشئه، فعمل الإنسان فيه هو تلقيه وإدراكه والتكيف معه وتطبيق مقتضياته، وقد تلقاه الإنسان كاملاً ليطبقه؛ لأن الذي أنشأ هذا التصور، هو نفسه الذي خلق الإنسان، فهو الخالق المدبر الذي يعلم طبيعة هذا الإنسان، فالذي وضعه يرى بلا حدود من الزمان والمكان، ويعلم بلا عوائق من الجهل والقصور، ويختار بلا تأثر من الشهوات والانفعالات، ومن ثم فهو شامل متوازن، لا يقبل تنمية ولا تكميلاً⁽¹⁾.

وعليه، فإن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد رباني، أي أن منطلقاته وغاياته ووسائله كلها منبثقة من شرع الله تعالى. فقد تكفل الله تعالى بوضع القواعد العامة النازمة للاقتصاد الإسلامي في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، إلا أنه ترك استخدام هذه القواعد وتفصيلاتها للاجتهاد البشري. فالمسلم حين يستمتع بالطيبات أو يستهلكها يفعل ذلك وهو موقن بأنها رزق رزقه الله إياه، ونعمة أنعم الله بها عليه سبحانه، وهذا يستوجب شكر المنعم على نعمه. كما أن المسلم حين يبيع أو يشتري أو يمارس أي نشاط اقتصادي إنما يفعل ذلك ضمن الحدود التي حددها الله تعالى له، فللاقتصاد الإسلامي ميزة عن غيره من الاقتصادات الأخرى، بأنه اقتصاد يتجلى فيه دور الوازع الداخلي الذي ينشأ عن الإيمان، فتجد المسلم رقيباً على نفسه في تحري الحلال واجتناب الحرام؛ ولذا ترى أنه كلما زاد الإيمان قل الفساد والرشوة، والعكس صحيح⁽²⁾.

ونخلص من ذلك إلى أن الاقتصاد الإسلامي:

أولاً: "إلهي" من حيث المذهب "وضعي" من حيث التطبيق والنظام.

ثانياً: صالح لكل زمان ومكان، فهو غير مرتبط بمرحلة تاريخية معينة.

(1) قطب، سيد، خصائص التصور الإسلامي ومقوماته (ص: 45 وما بعدها) القاهرة: دار الشروق.

(2) أحمد، عوض السيد (2004م) خصائص الاقتصاد الإسلامي (ص: 63) كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان، الخرطوم. خضيرات، عمر ياسين (2017م) الاقتصاد الإسلامي كبديل عن الاقتصاد الرأسمالي في حل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية (ص: 145) مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي (مج2، ع1).

ثالثاً: لا يقتصر على صورة معينة من التطبيق، بل يختلف باختلاف الزمان والمكان⁽¹⁾.

ولذا فقد اعتبر بعض الباحثين بأن هذه الخصيصة هي من أكبر الخصائص التي تميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصادات الوضعية الأخرى⁽²⁾.

ثانياً: الشمول والتكامل

وهذه الخصيصة مبنية على الخصيصة الأولى - الربانية-، فالشمول طابع الصنعة الإلهية الأصيل⁽³⁾ فلذا نجد أن الاقتصاد الإسلامي يتكامل مع كافة النظم الدينية والسياسية والاجتماعية لتقديم الحلول الشاملة للفرد والمجتمع، فالالاقتصاد الإسلامي يتصل بالعقيدة الإسلامية التي تقر بأن الله تعالى هو مالك الملك، كما أنه يتصل بالعبادات، فيفرض الزكاة، ورعاية الفقراء وإعطاءهم من مال الأغنياء، وهو كذلك يرتبط بالمعاملات المالية كحفظ المال والمشاركة في التنمية الاقتصادية بالعمل على الإنتاج الحقيقي الذي يعود بالنفع على الفرد والمجتمع معاً⁽⁴⁾.

أما أن الاقتصاد الإسلامي يتصف بالشمول، فذلك أنه ينبثق من مجموعة من الأفكار المستندة إلى الكتاب والسنة، فهو صالح لكل زمان ومكان، كما أنه يراعي مصالح الناس جميعها، ويرجع هذا إلى أن الاقتصاد الإسلامي لم يرتبط بمرحلة زمنية معينة، إذ هو يضع القواعد الثابتة مع المرونة في التفاصيل التي يتبعها الناس في أنشطتهم الاقتصادية، فهو إذاً يستمد شموليته من شمولية مصادره وقوانينه، إذ هو جزء من نظام إسلامي شامل لحركة الحياة كلها، ومن هنا يمكن القول بأن القوانين في الاقتصاد الإسلامي إلهية المصدر، وضعية التطبيق والتفصيلات⁽⁵⁾.

(1) الفنجري، محمد شوقي (1413هـ، 1993م) ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي (ص:18) القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

(2) مشوح، محمد. وعبد الله، أحمد. ومنصور، فضيلة (2017م) نظرية إدارة الاقتصاد الإسلامي ونظريات الاقتصاد الوضعي "الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي نموذجاً"- دراسة مقارنة-(ص:38) مجلة جامعة المدينة العالمية (ع21).

(3) قطب، سيد، خصائص التصور الإسلامي (ص:95).

(4) أزرع، توفيق (2020م) الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه (ص:109) كلية العلوم الإسلامية، جامعة أنقرة.

(5) مشوح، محمد شريف (2017م) نظرية الاقتصاد الإسلامي ونظريات الاقتصاد الوضعي: الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي نموذجاً: دراسة مقارنة (ص:38-39).

ثالثاً: الواقعية

الواقعية تعني أن الاقتصاد الإسلامي في قوانينه وأساليبه وغاياته وأهدافه اقتصاداً بعيداً عن المثاليات والخيالات التي يصعب تطبيقها في واقع الناس، وإنما هو اقتصادٌ يوافق طبائع الناس وفطرتهم السليمة واحتياجاتهم، كما أنه يراعي دوافعهم ومشاكلهم وظروفهم. قال تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: 32]، فهذا هو واقع الناس، اختلافهم في الرزق، ليتخذ بعضهم بعضاً أعواناً في قضاء حوائجهم؛ حتى يتعاونوا في طلب العيش وتنعيم الحياة⁽¹⁾.

كما أن هذه الواقعية للاقتصاد الإسلامي توجب العمل على إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية التي تواجه الناس، مع اعترافه بالتفاوت بينهم في الرزق. كما أنه بواقعيته يضبط حركة النشاط الاقتصادي؛ وذلك من خلال الاهتمام بالسلع والخدمات الأساسية، وتحريمه للبيوع الوهمية أو المضاربات والقمار في أسواق المال، فهو بذلك يعزز أولويات المجتمع الاقتصادية ويشجع على إضافة نوعية في الاقتصاد⁽²⁾.

والاقتصاد الإسلامي واقعي في غاياته وأهدافه؛ لأنه يسعى من خلال الأنظمة والقوانين التي يضعها لتحقيق الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية بطبيعتها وخصائصها العامة، كما أنه يقيم مخططاته الاقتصادية على النظرة الواقعية لطبيعة الإنسان، وهو كذلك يتوخى الغايات والأهداف التي تتفق مع تلك النظرة، فهو لا يهتم بالجانب الموضوعي فقط لتحقيق تلك الغايات، وإنما يهتم أيضاً بالعامل النفسي والطوعي لاتباع الطرق التي تحقق تلك الأهداف؛ لذلك جعل الإسلام من الفرائض المالية الخمس والزكاة مثلاً لعبادات شرعية تدفع الإنسان للمساهمة في تحقيق غايات الاقتصاد الإسلامي العامة⁽³⁾.

(1) السالوس، علي أحمد (1418هـ، 1998م) الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة (ص: 36-37) الدوحة: دار الثقافة.

(2) الهرش، أحمد فايز (2020م) أسس الاقتصاد الإسلامي وأثرها على النشاط الاقتصادي (ص: 614-615) مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية (مج3، ع1).

(3) الفنجري، الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي (ص: 108 وما بعدها).

ثم إن الاقتصاد الإسلامي يتعامل مع الحقائق الموضوعية، دون أن يشطح في الخيالات والمثاليات؛ وذلك حتى يكون قابلاً للتحقيق الواقعي في حياة الناس، إلا أنه في الوقت ذاته ذو واقعية مثالية، أو مثالية واقعية؛ لأنها تهدف للوصول إلى أرفع نموذج يمكن أن تصعد إليه البشرية وأكملها⁽¹⁾.

رابعاً: المرونة والثبات

وقد أطلق عليها الدكتور الفنجري "خاصة المذهب والنظام"، حيث قال: ومؤدى ذلك أنها سياسة ثابتة، وهي في نفس الوقت سياسة متطورة، فهي ثابتة من حيث الأصول الاقتصادية التي وردت بها نصوص الكتاب والسنة، وهذه غير قابلة للتغيير أو التبدل، ويخضع لها المسلمون في كل مكان وزمان، وهو ما نعبر عنه باصطلاح "المذهب الاقتصادي الإسلامي".

وهي كذلك سياسة متطورة، من حيث تطبيق هذه الأصول بما يلائم الزمان والمكان واختلاف المجتمعات، وهو ما يعبر عنه باصطلاح "النظام أو النظم الاقتصادية الإسلامية"⁽²⁾.

خامساً: العالمية

وهذه صفة اتصفت بها الشريعة الإسلامية الغراء، فالله تعالى قال لرسوله الكريم ﷺ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107]، فهي شريعة شاملة عامة صالحة لكل زمان ومكان، فلا تختص بزمان دون زمان، ولا أمة دون أمة، كما أنها لا ترتبط ببيئة دون بيئة.

سادساً: جعل المال للاستثمار والإنتاج

لئن كان الفرد في النظام الرأسمالي له الحرية المطلقة في التصرف بما يملكه من مال بحيث يفعل به ما يشاء، ولئن كان الفرد في النظام الاشتراكي على العكس من ذلك تماماً، بحيث سلب الحق في امتلاك المال إلا بقدر ما تعطيه الدولة، فلقد رأينا الإسلام قد جاء في ذلك عدلاً وسطاً، فلا هو أطلق العنان للمالك أن يفعل ما يشاء، ولا هو حرمه من أن يجني ثمرة جهده وعمله⁽³⁾.

(1) قطب، سيد، خصائص التصور الإسلامي (ص: 169).

(2) الفنجري، محمد شوقي (1413هـ، 1993م) ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي (ص: 18) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

(3) عناني، حسن (1980م) (10) خصائص مميزة للاقتصاد الإسلامي (ص: 43) مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، (ع11).

سابعًا: الجمع بين الحاجات المادية والروحية

فالمسلم في نشاطه الاقتصادي يعتبر عابدًا لله تعالى، فلذا وجه الإسلام الفرد في أنشطته إلى أساسين: أولهما: أن يكون نشاطه مباحًا. والثاني: أن يبتغي بعمله وجه الله تعالى. وكذلك فهو يجمع بين المصالح الخاصة والعامة، كما أنه يوازن بين المصلحتين بحيث لا تطغى إحداهما على الأخرى⁽¹⁾.

(1) خضيرات، عمر ياسين(2017م) الاقتصاد الإسلامي كبديل عن الاقتصاد الرأسمالي في حل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية(ص:145-146) مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، الناشر: الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي(مج2، ع1).

المبحث الثالث: فلسفة الاقتصاد الإسلامي في معالجة المشكلة الاقتصادية

إن الاقتصاد والنشاط الاقتصادي أمران مرتبطان بالوجود الإنساني، فهما موجودان منذ وجد الإنسان على هذه الأرض، فالسلوك الاقتصادي رافق الإنسان منذ ظهوره الأول، حيث سعى من أجل إيجاد الوسائل التي تكفل عيشه واستمرار وجوده، وتتمثل تلك الوسائل بالحصول على الغذاء والملبس والسكن ولو بشكلهما الأولي والبدائي. ومع وجود هذا النشاط، بدأ الإنسان يواجه المشكلات الاقتصادية، وخاصة في سعيه لتلبية حاجاته وإشباع رغباته وشهواته وتحقيق رفاهيته، وبما أن طبيعة الإنسان تتميز بتعدد الرغبات والحاجات، حيث تنتقل النفوس من رغبة إلى أخرى دون توقف عند حد، فهي كلما أشبعت رغبةً كانت تتمناها، سعت إلى رغبة أخرى للحصول عليها، وبما أنه من غير الممكن للإنسان مهما بلغ أن يشبع كل تلك الرغبات؛ فلا بد أن تظهر عندئذ المشاكل الاقتصادية، ولذلك من الطبيعي أنه كلما زادت الحاجات الإنسانية زادت المشاكل الاقتصادية وتعمدت.

ويشير إلى ذلك - أن بداية المشكلة الاقتصادية قديمة قدم الإنسان - قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَتَّخِذُ أَسْكُنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة: 35]، وقوله أيضًا: ﴿فَقُلْنَا يَتَّخِذُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [٣٦] إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ۝ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾ [طه: 117-119]. فقد كانت الخيرات في الجنة متوفرة وفائضة وملبية لكل حاجات الإنسان ورغباته، إلا أنه لما أزل الشيطان آدم ﷺ وزوجه وأهبطا إلى الأرض، لم تكن النعم في الأرض كما هي في الجنة، بل كانت قليلة ومحدودة ﴿قُلْ مَتَّعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى﴾ [النساء: 77]؛ وذلك لحكمة أرادها الله تعالى⁽¹⁾.

وتعتبر المشكلة الاقتصادية من أعقد المشاكل التي تمس الأفراد والجماعات وأخطرها، إذ يمكن أن تكون مشكلة متعلقة ببعض الأفراد في المجتمع، وقد تكون عامة تشمل أفراد المجتمع كلهم أو معظمهم، وهي كذلك قد تصيب المجتمعات الغنية والفقيرة، المتقدمة والمتخلفة، المسلمة وغير المسلمة على حد سواء. إلا أن المؤسف أشد الأسف اليوم أن معظم الجامعات - العربية والإسلامية - ما زالت تُدرّس الاقتصاد

(1) الخير آبادي، محمد أبو الليث (2014م) المشكلة الاقتصادية وحلها في ضوء السنة النبوية (ص: 27-28) مجلة وحدة الأمة، الجامعة الإسلامية دار العلوم - مجمع حجة الإسلام للبحث والتحقيق (س1، ع1).

من وجهة النظر الرأسمالية أو الاشتراكية، مهمة - جهلاً أو عمداً - المبادئ والنظريات الإسلامية في الاقتصاد وحل المشاكل الاقتصادية⁽¹⁾.

المطلب الأول: ماهية المشكلة الاقتصادية

أولاً: تعريف المشكلة الاقتصادية

لقد اختلفت النظم الاقتصادية في تعريف المشكلة الاقتصادية كل حسب منطلقاته ومبادئه، فالنظام الرأسمالي يرى أن المشكلة الاقتصادية تكمن في قلة الموارد الطبيعية نسبياً؛ لأن الطبيعة محدودة ولا يمكن الزيادة فيها أو في ثروتها، وفي نفس الوقت فإن حاجات البشر غير محدودة، أي أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة تعدد الحاجات مع ندرة الموارد، وبعبارة أخرى مبسطة هي مشكلة الفقر الذي لا يعدو كونه مظهرًا من مظاهر زيادة الحاجات مع قلة الموارد.

بينما يرى النظام الاشتراكي أن المشكلة الاقتصادية تكمن في التناقض ما بين أشكال الإنتاج وعلاقات التوزيع، فإذا تم التوافق بينهما ساد الاستقرار في الحياة الاقتصادية⁽²⁾.

إلا أن المشكلة الاقتصادية تنحصر في مسألة بسيطة وهي: كيف يمكن إقامة نظام الحياة الإنسانية بحيث يأخذ جميع الأفراد حاجاتهم الأساسية مع الحفاظ على التقدم الطبيعي نحو الكمال، ومع ضمان توفير الفرص لكل فرد لترقية شخصيته حسب كفاءته ومواهبه الفطرية؟⁽³⁾.

(1) النبهان، محمد فاروق (1968م) المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي (ص:50) البعث الإسلامي، مؤسسة الصحافة والنشر - مكتب البعث الإسلامي - (مج13، ع4).

(2) الفنجري، الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول (ص35).

(3) موزاوي، عائشة، موزاوي، عبد القادر (2020م) الاقتصاد الإسلامي كمنهج لحل المشكلة الاقتصادية (ص:77) المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية (ع14).

في المقابل فإن المشكلة الاقتصادية تقوم على تعدد الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد اللازمة لإشباع الرغبات الإنسانية، وأن لها طرفين: الأول: الحاجات وهي لامحدودة. والثاني: الموارد وهي محدودة⁽¹⁾.

أما الاقتصاد الإسلامي فلا يرى هذا ولا ذاك، وإنما اعتبر أن المشكلة الاقتصادية تكمن في مشكلة الفقر⁽²⁾.

ولكن عند تأمل هذه التعريفات يلاحظ مدى القصور الذي يعتريها؛ لأنها ذكرت أحد شقي المشكلة - وهو الندرة في الموارد -، وأغفلت الشق الثاني الذي لا يقل أهمية عن الأول وهو الوفرة فيها؛ لأن الوفرة هي مشكلة في حد ذاتها؛ لأنها تدعو الإنسان للطغيان غالباً، قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ ۚ إِنَّ رِءَاةَ ۙ أَسْتَفَىٰ﴾ [العلق: 6-7]، وهذا الطغيان يدعو صاحبه إلى تجاوز الحد والسعي لجمع المال من غير حله أو إنفاقه بإسراف وتبذير، مما يؤدي إلى هدر الثروات وضياع حق الجماعات⁽³⁾.

ثانياً: أركان المشكلة الاقتصادية

تتبنى المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي على عدة أركان منها:

أولاً: الندرة النسبية

الندرة النسبية لا تعني أن المورد غير موجود كلياً، بل إن كميته غير كافية لتلبية جميع الاستخدامات الممكنة أو جميع الرغبات دفعة واحدة. ويصف الاقتصاديون بعض الموارد بالندرة، أي أنها قابلة للنفاذ، كالمناجم، والثروات المعدنية والنفطية، كما أنهم يصفون الموارد بشكل عام بالندرة النسبية، أي أن هناك ندرة بالنسبة إلى الحاجات اللانهائية، أو أن القدر المتاح من الموارد لا يكفي لإشباع الحاجات المتعددة

(1) محمد، يوسف كمال (2004م) المشكلة الاقتصادية رؤية إسلامية (ص:43) دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية (ع3).

(2) سليمان، مجدي عبد الفتاح (1983م) علاج المشكلة الاقتصادية في الإسلام (ص:44) الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

(3) العروان، إبراهيم (2006م) المشكلة الاقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية (234-235) مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية - مركز البحوث والدراسات (مج15، ع33)

للإنسان⁽¹⁾ وبما أن حاجات الإنسان تتعدد وتتغير من زمان أو مكان لآخر، وهي لذلك متجددة باستمرار، مما يعني أن المشكلة الاقتصادية مستمرة مع استمرار هذه الحاجات وتجدها، ففي فترة ما يكون الإنسان بحاجة إلى بيت يأوي إليه ويسكنه، فيكون عليه العمل ليوفر هذا البيت، ومرة أخرى هو بحاجة لمال يتطبب به، وهذا ينطبق على حاجات الناس كلها⁽²⁾. فإذا سعت المجتمعات لتحقيق مجتمع الرفاه لزم أن تقوم بالعمل الدؤوب لمضاعفة الناتج القومي مرات ومرات حتى يحصل الفرد على حاجاته ورغباته، وهي قضية لا متناهية⁽³⁾.

ثانياً: قلة وسائل الإشباع مع تعدد الرغبات والحاجات

ومرد ذلك إلى أن الطيبات في الطبيعة التي أخبر الله تعالى عنها بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: 172] ليست متوفرة بشكل طبيعي، بل لا بد من بذل الجهود لاستخراجها وتحويلها إلى طيبات حتى يستطيع الإنسان أن يتمتع بها⁽⁴⁾. وقد أشار البعض لتعدد الرغبات بما ورد عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَاِدْيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَبْتَغِي وَاِدْيَا ثَالِثًا. وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ. وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ)⁽⁵⁾.

ثالثاً: وسائل الإنتاج

ومعنى ذلك أن وسائل الإنتاج قاصرة عن تحقيق كل الحاجات التي يريدها الناس، فمثلاً عنصر العمل في الإنتاج يمكن أن يوجه لإنتاج المواد الغذائية، ويمكن أن يوجه لتصنيع الأسلحة أو الملابس أو غيرها. وكذلك الأرض يمكن أن تنتج القمح أو القطن ولكنها لا تنتجها معاً في وقت واحد، كما أن هذه

(1) الخطاب، كمال توفيق (2002م) نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي (ص: 88) مؤتة للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة مؤتة (مج 17، ع 3).

(2) البطاينة، إبراهيم محمد (1994م) الإسلام والمشكلة الاقتصادية (ص: 5) رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة الإسلامية.

(3) سليمان، عبد الفتاح، علاج المشكلة الاقتصادية في الإسلام (ص: 45).

(4) سليمان، علاج المشكلة الاقتصادية في الإسلام (ص: 46).

(5) مسلم، صحيح مسلم (725/2) كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لا يبتغي ثالثاً، حديث رقم (1048).

الحاجات تختلف في أهميتها عند الأفراد، ثم إن هناك حاجات ضرورية وأخرى ثانوية، فتكمن المشكلة إذًا هنا في الاختيار والموازنة بين البدائل المختلفة أو مواصفات السلع التي يطلبها الناس⁽¹⁾.

كما أن توزيع السلع والخدمات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة الإنتاج؛ لذا فقد كان الهدف الأسمى هو العمل على زيادة ما يستهلكه الناس من السلع والخدمات، وكان البحث في زيادة الإنتاج الوطني من أهم الأبحاث في المشكلة الاقتصادية⁽²⁾.

رابعاً: التضحية والاختيار

يقع الأفراد أحياناً تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين الحاجات، فهناك حاجات ضرورية تكون لها الأولوية في الإشباع، وهناك حاجات أقل ضرورة، وبما أن دخل الفرد محدود، فهو غير كافٍ لتوفير جميع الحاجات، مما يعني أن على الأفراد الاختيار بين حاجة وحاجة، فالطالب مثلاً يمكن له أن ينفق دخله لشراء الملابس أو شراء الكتب التي يحتاجها، وهذا هو الاختيار.

وأما التضحية فهي تعني أن يتخلى الأفراد عن تلبية بعض حاجاتهم لتحقيق حاجات أخرى، فقد يستخدم شخص ماله لبنى بيتاً يسكن فيه، ولكنه في المقابل لا يستطيع شراء سيارة؛ لأنه أنفق ماله لتحقيق حاجة السكن، وهذا هو المقصود بالتضحية.

وهذا كله ينبني على تعدد الحاجات وندرة الموارد، مما يجعل الإنسان مجبراً على الاختيار بين أي هذه الحاجات أولى بالإشباع من غيرها، وهذا يستوجب أمرين:

الأول: توفير الحاجات المراد إشباعها عن طريق الموارد المتاحة.

الثاني: الاستغلال الأمثل للموارد واستخدامها بأكبر كفاءة وأقل كلفة ممكنة؛ وذلك حتى يتم إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات، وهو الأمر الذي يطرح الأسئلة الآتية: ماذا ننتج؟ كيف ننتج؟ لمن ننتج؟⁽³⁾.

(1) البطاينة، الإسلام والمشكلة الاقتصادية (ص:7).

(2) فلاح، أحمد (2006م) المشكلة الاقتصادية بين الإسلام والرأسمالية (ص:6) وهي محاضرة أقيمت في كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

(3) طشطوش، هايل (2015م) المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل من منظور اقتصادي إسلامي (ص:15-16) دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري: دبي.

ويختصرها بعض الباحثين في أمرين أساسيين وهما: القصور في الموارد المتاحة، وسوء التوزيع بين الأفراد، وقد يزيد بعض الاقتصاديين عليها أو ينقصون منها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: أهم أسباب المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي

لقد تباينت النظم الاقتصادية حول الأسباب المؤدية للمشكلة الاقتصادية، وذلك حسب المنطلقات التي ينطلق منها كل نظام، فالرأسمالية ترى أن المشكلة الاقتصادية تكمن في تعدد الحاجات البشرية غير المحدودة مقابل ندرة الموارد اللازمة لإشباعها. وحل هذه المشكلة يكون من خلال الحرية الاقتصادية، والملكية الخاصة، والمنافسة⁽²⁾.

وفي جانب آخر ترى الرأسمالية أن سبب المشكلة الاقتصادية وجورها يكمن في التزايد المستمر لعدد السكان⁽³⁾ - أو ما يطلق عليه بالانفجار السكاني - مقابل تناقص الموارد أو ندرتها⁽⁴⁾ وهذا مبدأ قديم يتحدث عن حتمية النقص في المواد الغذائية بالنسبة لزيادة السكان، إذ يعتبر هذا المبدأ أن عدد السكان يزيد وفق متتالية هندسية، أي أن زيادتهم تكون (2، 4، 8، 16، وهكذا) في حين تزيد الموارد وفق متتالية عددية، أي أن زيادتها على النحو التالي (2، 4، 6، 8 وهكذا)⁽⁵⁾.

وأما الاشتراكية فترى أن الأغنياء هم أنفسهم السبب الحقيقي للمشكلة الاقتصادية؛ وذلك لأنهم يستأثرون بالخيرات دون الغالبية الكادحة، حيث تعتبر الاشتراكية بأن مشكلة الفقر في حقيقتها هي قضية سوء توزيع، وبالتالي لا بد من تغيير أشكال الإنتاج والقضاء على الطبقة البرجوازية - طبقة الأغنياء -⁽⁶⁾.

(1) عبد الرحيم، الندرة النسبية والمشكلة الاقتصادية (ص:106).

(2) سليمان، علاج المشكلة الاقتصادية في الإسلام (ص:47).

(3) قد كان عدد سكان العالم في العام (1860م) حوالي (1150) مليون نسمة، وبعد مائة عام (1960م) بلغ عددهم حوالي (3000) مليون، فلم يصل العدد إلى أُل (1000) مليون إلا بعد آلاف السنين بينما زاد (2000) مليون في مائة سنة. الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي (ص:32).

(4) العروان، إبراهيم (2006م) المشكلة الاقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية (ص:261).

(5) أول من قال بهذا هو توماس روبرت مالتوس (1766-1834م) وهو باحث سكاني واقتصادي سياسي إنجليزي.

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

(6) سليمان، علاج المشكلة الاقتصادية في الإسلام (ص:47).

ويختلف الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصادات الأخرى في تحديد أبعاد المشكلة الاقتصادية، وأيضاً فقد تباينت آراء الاقتصاديين الإسلاميين واختلفت توجهاتهم حول ماهية المشكلة الاقتصادية وأبعادها، فمنهم من يرفض ما جاء به الفكر الاقتصادي المعاصر حول هذه المشكلة جملةً وتفصيلاً، بينما يرى فريق آخر أن هناك تشابهاً في بعض الجوانب بين الفكر الإسلامي والفكر الوضعي في توصيف المشكلة الاقتصادية، وأما الفريق الثالث فينفي أن يكون هناك مشكلة اقتصادية من الأساس فيما لو طُبّق النظام الإسلامي؛ لأنهم يرون أن المشكلة الاقتصادية ناتجة عن النظم الوضعية التي تقوم على الظلم والفساد⁽¹⁾.

موقف الاقتصاديين الإسلاميين من الندرة النسبية

تُعتبر قضية الندرة النسبية العمود الفقري في المشكلة الاقتصادية وأهم أركانها في الفكر الوضعي، أما الاقتصاديون المسلمون فقد اختلفت آراؤهم حول قضية الندرة النسبية بين مثبتٍ ونافيٍّ ومفصلٍ فيها، بل ويرى آخرون العكس تماماً، إذ إنهم يرون أن الموارد تتمتع بالوفرة، وأن مشكلة الندرة إنما هي من صنعة البشر وجشعهم، وأنه لا وجود لها في الطبيعة أساساً.

أولاً: النافون للندرة النسبية

ذهب العديد من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى نفي هذه المشكلة، بل واعتبروا ذلك مما يخالف ما جاءت به النصوص الشرعية، وفي ذلك يقول البطاينة:⁽²⁾ إن الأرض لا تعرف الندرة النسبية، وإن الإسلام لا يعترف بوجودها، إلا أنه يعتبر أن المشكلة الاقتصادية إنما هي بسبب ظلم الإنسان وسوء استخدامه للنعم التي وهبه الله إياها للاستفادة منها، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ ۖ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعْيِشَ ۚ وَمَنْ لَكُمْ لَهُ بِرِزْقِنَ ۙ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر: 19-21]. قال الزمخشري: إن كلمة ﴿مَوْزُونٍ﴾ تعني أنه وُزن بميزانٍ لا يكون منه الزيادة ولا النقصان. كما أن الإسلام قد اعتبر أن الندرة تدل على وجود الاختلال الذي هو نقيض التوازن الذي أودعه الله في الكون، وهي كذلك تناقض قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْتُمْ لَكُمْ فُرُوقٌ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝﴾

(1) طشطوش، المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل من منظور اقتصادي إسلامي (ص:23).

(2) البطاينة، إبراهيم (1994م) الإسلام والمشكلة الاقتصادية (ص:20) رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

وَجَعَلَ فِيهَا رَوْسِيَّ مِنْ فَوْقَهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّالِينَ ﴿٩﴾ [فصلت: 9-10]. قال الطبري: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾ أي أرزاقهم ومعاشهم⁽¹⁾.

ويؤكد عبده عدم وجود الندرة بقوله: ليست الندرة من أصول الخلق، وإنما هي ظاهرة ترجع إلى أسباب يدرکها كل اقتصادي بقليل من التأمل، ثم ذكر ما يراه من الأسباب التي تعمق هذه الأزمة، وأنها راجعة إلى عجز الإنسان أحياناً، وإلى غروره في أحيانٍ أخرى⁽²⁾.

وإلى هذا الرأي أيضاً ذهب عبد الرحيم، حيث يقول: إن الموارد مقدر كفايتها للبشر جميعاً مهما تضاعفت أعدادهم، بل يؤكد ذلك بقوله: إن هذه المسألة من صميم الإيمان وجوهر التوحيد؛ لقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: 2]، وقوله أيضاً: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: 49]. كما أن من مقتضيات الحياة التفاوت بين الناس في المعيشة، وقد يكون هذا التفاوت للاختبار والابتلاء، أو الثواب والعقاب، قال تعالى: ﴿وَلَتَبْلُوَنَكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: 155]⁽³⁾.

ومن هؤلاء أيضاً الصدر، حيث يرى أن المشكلة الاقتصادية ملازمة للنظم الوضعية، فالظلم والفساد في هذه النظم هو الذي يسبب المشكلة الاقتصادية، أما إذا طُبِقَ نظام الاقتصاد الإسلامي فإن المشكلة الاقتصادية ستزول وتختفي عن الوجود⁽⁴⁾.

وإلى مثل ذلك ذهب الفنجري حيث قال: إن مرد المشكلة الاقتصادية ليس الفقراء أو قلة الموارد، كما ذهب الرأسماليون، وأيضاً ليس سببها الأغنياء أو التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع، كما ذهب الاشتراكيون. وإنما تكمن في:

(1) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (1422هـ، 2001م) تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن (21 435) تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الطبعة: الأولى، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

(2) عبده، عيسى (1394هـ، 1974م) الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج (ص: 33) الطبعة الأولى.

(3) عبد الرحيم، إبراهيم (1988م) الندرة النسبية والمشكلة الاقتصادية (ص: 106 وما بعدها) الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (س25، ع290).

(4) الصدر، اقتصادنا (ص: 347-348).

أولاً: مشكلة القصور في استغلال الموارد لا قتلها، وهو ما تحدثت عنه الآية الكريمة ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: 34].

ثانياً: مشكلة أثره الأغنياء وسوء التوزيع لا الملكية الخاصة ذاتها، وهو ما ذكرته الآية الكريمة ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [يس: 47]⁽¹⁾.

وفضلاً عن الاقتصاديين المسلمين فإن بعض المفكرين الاقتصاديين الغربيين أنفسهم قد ردوا هذه الفكرة - فكرة الندرة - وشنَّعوا على معتققيها، وردوا العجز في الموارد إلى الإنسان نفسه وتقصيره لا إلى الموارد والثروات ذاتها، حتى أَلَفَ بعضهم كتاباً سماه "صناعة الجوع وخرافة الندرة" أكد فيه أن مشكلة الندرة في الموارد إنما هي مشكلة اصطنعها الإنسان واكتوى بناها، وأن الجوع والحاجة كذلك ليس سببهما الندرة، وإنما صنيع الإنسان نفسه، بسوء توزيع الثروة والإسراف فيها، ومن الأمثلة التي وردت في هذا الكتاب أن كمية الأسمدة التي تستخدمها أمريكا في ملاعب الجولف وساحات المقابر تعادل كل ما تستخدمه الهند من أسمدة لإنتاج الغذاء⁽²⁾.

وخلص آخرون إلى أن مفاهيم الندرة تقوم على أساس الخرافات، وأنه ما من بلد في العالم يعد سلة غذاء ميووس منها، وأن الحل للمشكلة الاقتصادية في العالم ليس لغزاً⁽³⁾.

إذاً، فلا توجد مشكلة حقيقية في نقص الأرزاق من جهة التقدير الإلهي لها، وإنما توجد مشكلة في كيفية التدبير والترشيد والتوزيع العادل للثروة، أو قد تكمن في الكسل والخمول الذي يصيب بعض الناس فيقعدهم عن السعي للكسب الطيب.

(1) الفنجري، محمد شوقي (1431هـ) الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول (ص: 46) وزارة الأوقاف.

(2) مور لايبه، فرانسيس، وكولينز، جوزيف (1983م) صناعة الجوع، خرافة الندرة (ص: 12) ترجمة: أحمد حسان، عالم المعرفة: الكويت. دنيا، أحمد شوقي (1404هـ، 1984م) دروس في الاقتصاد الإسلامي، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي (ص: 61) الطبعة الأولى. عواجي، غالب بن علي (1427هـ، 2006م) المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها (2/1252) الطبعة الأولى، المكتبة العصرية الذهبية: جدة.

(3) مور لايبه، صناعة الجوع، خرافة الندرة (ص: 14).

ثانيًا: القائلون بوجود الندرة النسبية

ذهب إلى القول بالندرة النسبية بعض الباحثين المعاصرين في الاقتصاد الإسلامي، وقد نُسب هذا القول أيضًا إلى بعض المتقدمين من الفقهاء، منهم الماوردي، والعز بن عبد السلام، ومحمد رشيد رضا⁽¹⁾ إلا أنهم لم يجعلوا مرجع هذه الندرة قلة الموارد في الطبيعة كما يرى الرأسماليون، بل أرجعوا أسباب الندرة إلى الإنسان نفسه في طريقة تعامله مع هذه الموارد إنتاجًا أو استغلالًا أو توزيعًا، أو حتى بسبب علاقة الإنسان مع ربه عز وجل.

وذهب هؤلاء أيضًا إلى أن الأرض ليست كالجنة التي يستطيع الإنسان أن يحصل فيها على ما يريد، وبالكمية التي يريد، وفي الوقت الذي يشاء، وأنه لو طلب أهل الجنة جميعهم شيئًا واحدًا في وقتٍ واحدٍ حصلوا عليه دون أن ينقص منه شيء، قال تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: 35]، وقال عز من قائل: ﴿لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ﴾ [يس: 57]⁽²⁾.

وممن أيد فكرة الندرة من المعاصرين رفيق المصري، حيث قال: الندرة في الدنيا تأتي بمعنيين: الأول: إن بعض الموارد التي يحتاجها الناس هي موارد اقتصادية غير حرة، أي أنه لا بد لهم قبل الحصول عليها من بذل الجهد والعناء. والثاني: إن الناس يتزاحمون على هذه الموارد ويتنافسون عليها، فيحصل القوي على أكثر من حاجته، ويحصل الضعيف على أقل من حاجته، فلو لم تكن هناك ندرة على مستوى المجموع بلا تظالم، فهناك ندرة على مستوى الأفراد؛ لأنهم متظالمون⁽³⁾.

ويقول القرني: يميل بعض الاقتصاديين الإسلاميين إلى القول بأن وجود الندرة يتنافى مع الاعتقاد الصحيح للمسلم؛ لأن فيها شبهة أن الله تعالى قصّر في خلق الكون، إلا أن الموقف الذي أرتضيه هو خلاف ذلك؛ فالمشكلة الاقتصادية وصفٌ يقبله العقل، ولا أرى أن العقل ينافي النقل في هذه المسألة⁽⁴⁾.

(1) منهم: الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي (ص: 34). عفر، محمد عبد المنعم، ومحمد، يوسف كمال (1405هـ، 1085م) أصول الاقتصاد الإسلامي (1/86) الطبعة الأولى، دار البيان العربي للطباعة والنشر: جدة. يونس، إيهاب محمد (2010م) الندرة المصطنعة والتعدد غير المبرر: حقائق إسلامية حول المشكلة الاقتصادية (ص: 36 وما بعدها) مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر (مج: 14، ع: 41).

(2) الحطاب، نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي (ص: 101).

(3) المصري، رفيق (1431هـ، 2010م) أصول الاقتصاد الإسلامي (ص: 22) الطبعة: الأولى، دار القلم: دمشق.

(4) القرني، محمد علي (1420هـ، 1999م) مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي (ص: 25 وما بعدها) الطبعة الثالثة، دار حافظ للنشر والتوزيع: جدة.

وقد استدلو على ذلك بأدلة منها، قوله تعالى: ﴿لَا يَسْعَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ﴾ [فصلت: 49]، وقوله: ﴿أَلْهَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾، [التكاثر: 1] وقوله: ﴿وَأَتْلُوكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: 34]، فالله تعالى لم يقل كل ما سألتموه، بل قال (مِنْ) التي تفيد التبعية، ولعل هذه الآية والتي قبلها تتحدث عن الموارد التي ترد مقرونة بالتسخير، ثم يقول: إن للندرة مصدرين هما:

1- سنة الله في الموارد الحرة والاقتصادية.

2- سلوك الناس من الجهل والتراخي في الإنتاج والظلم في التوزيع⁽¹⁾.

واستدلوا أيضًا بما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (جاء رجلٌ إلى رسولِ الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسولَ الله، عندي دينارٌ. قال: أنفقْه على نفسك. قال: عندي آخرُ. قال: أنفقْه على ولدِكَ. قال: عندي آخرُ. قال: أنفقْه على أهلِكَ)⁽²⁾ وقال صلى الله عليه وسلم: (ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا. فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ. فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ. فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا)⁽³⁾ ويستفاد من هذين الحديثين أن الموارد محدودة وأن حاجاتهم غير محدودة؛ فلذا يجب ترتيبها بحسب أهميتها ومنفعتها⁽⁴⁾.

إلا أن الموقف الرافض للندرة كان هو السائد في بداية الأمر، ثم أخذ التوجه نحو قبول هذه الفكرة يظهر ويشد تباعاً، وذلك أن من قال بعدم الندرة قد أراد بها صراحةً أو ضمناً الموارد الطبيعية على المستوى العالمي، بينما من قال بندرتها فقد نظر إلى الموارد في جملتها، وعلى نطاق أقل. ولا شك أن النظر الشمولي للموارد بكل أنواعها وعناصرها الطبيعية والمالية والبشرية هو النظر الأسلم علمياً، إلا أن النظر للموارد على المستوى الأقل نطاقاً هو الأكثر جدارة والأولى بالاعتبار؛ لأن الدراسات الاقتصادية تدور عادة داخل هذا النطاق⁽⁵⁾.

-
- (1) يونس، إيهاب، الندرة المصطنعة والتعدد غير المبرر: حقائق إسلامية حول المشكلة الاقتصادية (ص: 39-40).
- (2) أبو داود، سنن أبي داود (118/3) كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم، حديث رقم (1691) قال المحقق: إسناده قوي.
- (3) مسلم، صحيح مسلم (693/2) كتاب الزكاة، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة، حديث رقم (997).
- (4) المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي (ص: 28).
- (5) دنيا، شوقي (2015م) المشكلة الاقتصادية وحقيقة الندرة النسبية وإشكالية التوفيق بين الحاجات المتشعبة والموارد المحدودة (ص: 41) مجلة الدراسات المالية والمصرفية (مج23، ع2). بلقاسم، منهوم (2018م) المشكلة الاقتصادية في الإسلام (ص: 23-24) مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (ع75).

ويرى الباحث أن الرأي القائل بعدم وجود الندرة هو الرأي الأرجح، وأن ما يحدث من نقص في بعض الموارد في بعض الأماكن أو الأوقات إنما مرده إلى الإنسان نفسه، لا إلى ندرة الموارد ذاتها، ولذا فقد أرجع كثير من الاقتصاديين هذه الندرة إلى عدة أسباب منها⁽¹⁾:

1- إلى الإنسان ذاته لعدم التزامه بهدي الله عز وجل، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه: 124]. قال الطبري: فإن له معيشة ضيقة⁽²⁾ فالإعراض عن منهج الله تعالى يضيق معيشة الناس وأرزاقهم، وفي المقابل فإن اتباع المنهج الإلهي القويم يوسع حياة الناس وأرزاقهم، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: 96].

2- الابتلاء، فإله تعالى يبتلي الناس بسعة الرزق وضيقه، قال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: 35].

3- عدم استخدام الإنسان لكل طاقاته، وكذلك القصور في استغلال الموارد الطبيعية لا قلة هذه الموارد، وهو ما عبرت عنه الآية ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: 34].

4- ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، ومن ذلك ما تفعله بعض الدول بإتلاف المنتجات الزراعية أو إحراقها؛ لكي تحافظ على أسعارها.

5- مشكلة أثر الأغنياء وسوء التوزيع، وهو ما عبر عنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا الَّذَيْنَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْطَعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنَّا أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: 47].

ويرى آخرون أن المشكلة الاقتصادية هي بسبب سلوك الإنسان وذلك من عدة أوجه منها⁽³⁾:

أولاً: الإفراط في الاستهلاك بشكل لا قيود له. فيغرق الناس في الترف والإسراف والتبذير في الأمور الضارة والفاصلة.

ثانياً: الأثرة والظلم والطغيان، وذلك بنهب الدول والاستيلاء على خيراتها واستعمارها وقهرها.

(1) دنيا، المشكلة الاقتصادية وحقيقة الندرة النسبية (ص: 40). الخير آبادي، المشكلة الاقتصادية وحلها في ضوء السنة النبوية (ص: 16).

(2) الطبري، تفسير الطبري (16/192).

(3) السبهاني، عبد الجبار (2001م) الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي (ص: 251) الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان. <https://shamela.ws/book/10547/541#p2>.

ثالثاً: إنها مشكلة مؤسسية، وذلك حين تتصل الدولة عن أداء وظيفتها في إعادة التوزيع العادل للثروات. ومن أسباب ذلك أيضاً الكسل والخمول، يقول الشيخ القرضاوي: لقد ضمن الله الرزق لكل كائن حي، قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: 6]، ولكن سنة الله اقتضت أن هذه الأرزاق والأقوات التي قدرها الله تعالى وضمنها، وهذه المعاش التي يسرها لا تُنال إلا بجهد يُبذل، وعملٍ يؤدي، ولهذا رتب سبحانه الأكل من رزقه على المشي في مناكب الأرض فقال: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾ [الملك: 15]، فمن مشى أكل، ومن كان قادراً على المشي ولم يمش كان جديراً ألا يأكل⁽¹⁾.

وإن مما فطر الله الإنسان عليه تعدد حاجاته ورغباته، سواءً أكانت هذه الحاجات والرغبات ضرورية أم كمالية. وتُعرّف الحاجات الاقتصادية بأنها الرغبة في الحصول على السلع والخدمات القادرة على تحقيق المنافع للإنسان⁽²⁾.

وتُعرّف الرغبات بأنها السلع والخدمات التي لا تتوقف عليها حياة الإنسان، وذلك لأن الرغبة تتولد بشكل مصطنع بواسطة الدعاية والإعلان والضغط الاجتماعي الداعية إلى التكيف مع الآخرين أو الشهوات⁽³⁾. ويعدُّ الاقتصاد الوضعي من أحد أوجه المشكلة الاقتصادية الاختلال بين الحاجات اللامتناهية للناس مقابل الموارد الطبيعية المحدودة، وإن كان الإسلام يعترف بتعدد حاجات الإنسان ورغباته، وأن هذه الحاجات والرغبات متغيرة حسب الزمان والمكان، وأن هذه الرغبات كثيرة ومتعددة، يدل على ذلك ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: (لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَبْتَغِي تَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ)⁽⁴⁾ إلا أن الإسلام يقف موقفاً مغايراً للاقتصاد الوضعي الذي يفترض أنه ليس هناك حدود لحاجات الإنسان، مع أن الواقع يثبت أن العكس هو الصحيح، وأن هناك حدوداً للحاجات الإنسانية⁽⁵⁾.

(1) القرضاوي، يوسف (1406هـ، 1985م) مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام (ص: 46-47) بيروت: مؤسسة الرسالة.

(2) عفر، أصول الاقتصاد الإسلامي (ص: 73).

(3) شابر، محمد عمر (1516هـ، 1996م) الإسلام والتحديات الاقتصادية (ص: 28) ترجمة: محمد السهموري، الطبعة الأولى، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

(4) متفق عليه. البخاري، صحيح البخاري (2364/5) كتاب الرقاق، باب: مَا يُنْقَى مِنْ فِتْنَةِ الْمَالِ، حديث رقم (6072).

ومسلم، صحيح مسلم (725/2) كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً، حديث رقم (116).

(5) النجار، الإسلام والاقتصاد (ص: 17-18).

فالقول بأن حاجات الإنسان غير متناهية قول غير مسلم، كما أن هناك خلطاً بين الحاجات والرغبات، فالحاجات هي ما تتوقف عليها حياة الإنسان حياة لائقة، وهذا يعني أن حاجات الإنسان محدودة ومحصورة، وأما الرغبات فهي أمر متجدد وغير محدود، وقد يتداخل مفهوم الرغبات مع مفهوم الحاجات، فمثلاً نجد أن الإنسان قد يرغب في شيء ما، وهذا الشيء قد يكون أساسياً للإنسان، فتكون الرغبة هنا حاجة، كما أنه قد يرغب في شيء لا يمثل فقدته أي حرمان له أو شقاء أو ضنك في معيشته، فيسمى رغبة، فمثلاً لو أن إنساناً احتاج إلى شرب الماء فوجده، ولكنه أحب أن يستعيض عنه بالمشروبات الصناعية، فهذه رغبة وليست حاجة، ولو أن شخصاً احتاج إلى وسيلة يتنقل بها فتوفرت له عن طريق النقل العام، إلا أنه يرغب أن يمتلك سيارة فارهة، فتلك رغبة وليست حاجة، وهكذا⁽¹⁾.

كما أنه من غير المقبول إسلامياً فصل الحاجات عن جانبها الروحي، فلا بد أن تكون هذه الحاجات ضمن الحدود الشرعية المباحة⁽²⁾ وكذا فقد صنف العلماء الحاجات إلى مراتب، فجعلوا منها الحاجات الضرورية والكمالية، ومنها الحاجات الفردية والجماعية، ومنها الدورية والعارضة، كما أن منها الطيب والخبث، قال تعالى: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: 157]، ومنها المادية والروحية، وقوام كل ذلك أن يوازن الإنسان بين هذه الحاجات فلا تطغى حاجة على أخرى⁽³⁾.

ولمزيد من التوضيح حول الحدود الدنيا والعليا للحاجات، لننظر إلى الحاجة إلى المال، فالحاجة إلى المال مشروعة، وهي غريزة فطر الله الناس عليها، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَخَيْرٌ لَّشَدِيدٍ﴾ [العاديات: 8]، ولكن هذه الحاجة منضبطة في الكسب والإنفاق، كما أن هناك حدوداً دنيا وعليا لتملك هذا المال، فحده الأدنى أن يحقق الإنسان حد الكفاية فيستغني عن الناس، أو الحد الأعلى الذي يخرج صاحبه من حالة الاكتناز، فإذا كان المجتمع فقيراً فالاحتفاظ بكل ما فضل قد يعد اكتنازاً، وإذا كان المجتمع غنياً فإخراج الزكاة تكفي لإخراجه من دائرة الاكتناز⁽⁴⁾.

(1) عواجي، المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها (2/1254).

(2) موزاوي، الاقتصاد الإسلامي كمنهج لحل المشكلة الاقتصادية (ص: 73 وما بعدها).

(3) عفر، أصول الاقتصاد الإسلامي (ص: 73 وما بعدها).

(4) الحطاب، نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي (ص: 103).

ويلاحظ أن الاقتصاد الإسلامي قد تميز عن سواه بأنه لم يستخدم الموارد لإشباع أكبر قدر من الحاجات فقط، بل عمد إلى تهذيب سلوك الأفراد ليكيفوا الحاجات لتنسجم مع الموارد، كما أنه يحثهم على تحديد أولوياتهم ضمن دائرة المباح، ويأمرهم بالابتعاد عن الإسراف والترف، وعدم المبالغة في الرغبات ومتابعة الشهوات، بينما نجد في المقابل أن النظام الرأسمالي يطلق العنان للأفراد في ابتكار الحاجات للترف والبذخ دون ضوابط أو قيود⁽¹⁾ كما أنه لم يفرق بين الحاجات الفطرية والمكتسبة، ولا الحاجات المشروعة وغير المشروعة، حيث يرى أن هذه الحاجات تتصف بالحيادية، أي أنه لا ينبغي لها أن تتوافق مع الدين والأخلاق⁽²⁾.

المطلب الثالث: آليات علاج المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي

لا بد من التقرير ابتداءً أن علاج المشكلة الاقتصادية، بمعنى إنهاؤها نهائياً والقضاء عليها كلياً غير ممكن؛ لأن سنة الله تعالى قد اقتضت أن تكون الدنيا دار بلاءٍ وشقاءٍ، لا دار نعيمٍ ورخاءٍ، قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ [البعد: 4]، أي لقد خلقنا ابن آدم في شدةٍ وعناءٍ ونصبٍ⁽³⁾ واقتضت كذلك أن يكون الناس متفاوتين في أرزاقهم ومعاشهم وطاقاتهم وميولهم، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ [النحل: 71]، فالمقصود بالعلاج إذاً هو إتمام عملية الاختيار على أكمل وجه وفق الضوابط الإسلامية، ولذا يرى عددٌ من الاقتصاديين المسلمين أن حل المشكلة الاقتصادية يكون عندما يتغلب الإنسان على عجزه وكسله، ويتخلص من تجاوزه وعدوانه، وظلمه لنفسه أو غيره أو بيئته⁽⁴⁾. كما يعتبر الإسلام مشكلة الفقر هي أساس المشكلة الاقتصادية، وأن مردها الإنسان نفسه وفساد نظامه الاقتصادي، سواءً من حيث ضعف الإنتاج أو سوء التوزيع، وقد رتب الإسلام على ذلك ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع، وأن أحدهما لا يغني عن الآخر⁽⁵⁾.

(1) القرني، محمد علي، مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي (ص: 25 وما بعدها).

(2) البطاينة، الإسلام والمشكلة الاقتصادية (ص: 21).

(3) الطبري، تفسير الطبري (24/ 433).

(4) الحطاب، نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي (ص: 97).

(5) بلقاسم، منهوم (2018م) المشكلة الاقتصادية في الإسلام (ص: 23-24) مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (ع75). الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي (ص: 36).

فما هي أهم الآليات التي اتبعتها الإسلام لمواجهة هذه المشكلة الاقتصادية والحد من آثارها على الفرد والمجتمع؟

لقد وضع الإسلام مجموعة من القواعد والأسس لمواجهة الفقر، وكان من أهمها ما يأتي:

أولاً: العمل

لقد حث الإسلام على العمل وأوجبه على كل قادرٍ عليه بما يطيقه ويحسنه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْعَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النساء: 100]، وقال ﷺ: (مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ) ⁽¹⁾ كما أن الإسلام عاب على الإنسان أن يقعد منتظرًا غيره أن يطعمه، قال ﷺ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا فَيَسْأَلُهُ، أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ) ⁽²⁾. كما عدّ الإسلام العمل عبادةً يؤجر عليها المرء إذا ما اقترن بالنية.

وفي المقابل فقد حذر الإسلام من الكسل ودم صاحبه، فقد كان من دعاء النبي ﷺ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْجُبْنِ وَالْهَرَمِ) ⁽³⁾.

وقد ورد عن عمر رضي الله عنه أنه قال: "لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق يقول: اللهم ارزقني؛ فقد علمتم أن السماء لا تمطر ذهبًا ولا فضة" ⁽⁴⁾ وقد ذهب كثيرٌ من الفقهاء إلى أنَّ الكسب واجبٌ على كل مسلم ⁽⁵⁾.

كما أن الإسلام قد جعل لولي الأمر صلاحية الإجبار على العمل في حالات معينة، وذلك عندما يكون الناس في حاجة إلى عمل معين لا يحسنه إلا البعض منهم، قال ابن تيمية: "فإذا كان الناس محتاجين إلى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم صار هذا العمل واجبًا يُجبرهم ولي الأمر عليه إذا امتنعوا عنه بعوض المثل، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن

(1) البخاري، صحيح البخاري (730/2) كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، حديث رقم (1966).

(2) البخاري، صحيح البخاري (535/2) كتاب الزكاة، باب الاستغفار عن المسألة، حديث رقم (1401).

(3) البخاري، صحيح البخاري (2341/5) كتاب الدعوات، باب التَّعَوُّذِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَخْيَا وَالْمَمَاتِ، حديث رقم (6006).

(4) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، إحياء علوم الدين (62/2) بيروت: دار المعرفة.

(5) الشيباني، محمد بن الحسن (1406هـ، 1986م) الاكتساب في الرزق المستطاب، تحقيق: محمود عرنوس، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية. وقد حشد فيه المؤلف النصوص والآثار الكثيرة الدالة على وجوب العمل والكسب.

يعطوهم دون حقهم، كما إذا احتاج الجند المرصدون للجهاد إلى فلاحه أرضهم ألزم من صناعته الفلاح بأن يصنعها لهم، فإن الجند يلزمون بألا يظلموا الفلاح كما ألزم الفلاح أن يفلح للجند⁽¹⁾.

ثانياً: التمويل الإسلامي

من الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي تحريم الربا- الفائدة بالاصطلاح الغربي- في القليل والكثير، بل ومحاربتة وإعلان الحرب على من يتعامل به؛ لما ثبت له من أضرار ومخاطر على الاقتصاد لدى العقلاء في العالم، إلا أن الإسلام عندما يحرم شيئاً يضع مكانه بدائل شرعية، ومن البدائل الشرعية التي وضعها الإسلام للربا التمويل.

ويعرّف التمويل الإسلامي بأنه تقديم ثروة عينية أو نقدية لشخص آخر يتصرف فيها بقصد الاسترباح، لقاء عائدٍ تبيحه الأحكام الشرعية⁽²⁾. أو هو طلب ثمرة المال بتميمته بالاستثمار أو التجارة⁽³⁾. ولعل هذا أعم.

وأما دور التمويل الإسلامي في حل المشكلة الاقتصادية، فيتمثل في أن التمويل الإسلامي يقوم على الاستثمار الحقيقي للمال، ونظراً لما حققته المؤسسات المالية الإسلامية من آثارٍ إيجابية في الاقتصاد العالمي، ولما تمتعت به من صلابة أمام العواصف التي ضربت الاقتصادات الأخرى، فقد أشاد بها كثير من غير المسلمين، فقد ذكر الفاتيكان أنه يتوجب على البنوك الغربية تتبع القواعد المالية الإسلامية؛ من أجل أن تستعيد الثقة التي فقدتها من الأزمة المالية العالمية، وقالت بأن هذه المبادئ تجعل تلك البنوك تتحلّى بالروح الحقيقية المفترض وجودها في المؤسسات المالية⁽⁴⁾. وقد مول صندوق النقد الدولي

(1) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني، الحسبة في الإسلام، أو وظيفة الحكومة الإسلامية (ص26) الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتب العلمية.

(2) قحف، منذر (2004م) مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي- تحليل فقهي واقتصادي- (ص:12) الطبعة: الثالثة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

(3) ملحم ميساء، وطنش، خلود، ودحيلة، نسرین (2021م) صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية ودورها في تمويل الاستثمار (ص:165) مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية (ج29، ع3). للتمويل صيغ متعددة منها: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الاستصناع، القرض الحسن، وغيرها من الصيغ التي تحل محل الربا وتكون أنفع منه.

(4) عبد المولى، فتح الرحمن (2010م) ضوابط الاقتصاد الإسلامي ودورها في علاج الأزمات الاقتصادية- رسالة ماجستير- (ص:135) معهد بحوث دراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان.

عدة دراسات في الصيرفة الإسلامية ودورها في تجنب الأزمات الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى أن طبيعة عمل المصارف الإسلامية ساعدتها في التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية للعام (2008م)⁽¹⁾ ولقد تجددت هذه الأزمة مرة أخرى في العام (2023م) وكان من أكبر آثارها انهيار بنك (سيليكون فالي) وكادت أربعة بنوك أخرى أن تنهار، ثم انتقلت العدوى إلى أوروبا، فأصاب أكبر بنوك ألمانيا (دويتشه بنك)⁽²⁾.

ومن الجدير ذكره أن أصول التمويل الإسلامي تقدر بنحو (2.9) تريليون دولار، وأن هذه الأصول تنمو سنوياً بمعدل يصل إلى (3%) مما يعطيها فرصاً جيدة للنمو⁽³⁾.

ثالثاً: الاستثمار

هو النشاط الذي يقوم به الأفراد أو المؤسسات بهدف تنمية الأموال بهدف تحقيق النفع⁽⁴⁾.

وقيل: هو التخلي عن أموال يمتلكها الشخص في لحظة ما لفترة معينة للحصول على تدفقات مالية مستقبلية⁽⁵⁾.

والاستثمار هو العنصر الخامس والأخير من عناصر النشاط الاقتصادي بعد الإنتاج والتوزيع والإنفاق والادخار⁽⁶⁾.

وقد دعت الشريعة الإسلامية للاستثمار ورغبت فيه، كما شجعت النصوص الشرعية على إحياء الأرض الموات بتمليكها لمن يحييها، قال عمر رضي الله عنه - ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم -: (مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ)⁽⁷⁾.

(1) بريدان، إيمان (2017م) دور المصارف الإسلامية في تجاوز الأزمات المالية: دراسة نظرية تحليلية (ص:11) المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي - كلية التربية بالمرج - (ع27).

(2) <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/3/31>

(3) <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/3/31>

(4) منصور، محمد، ومنصور، هبة (2022م) مقاصد الاستثمار الشرعية: دراسة تأصيلية تطبيقية في المصارف الإسلامية (ص:218) مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية (مج9، ع1).

(5) ملحم، ميساء، ودحيلة، نسرين (2021م) صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية ودورها في تمويل الاستثمار (ص:165) مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة (مج29، ع3).

(6) <https://iefpedia.com/arab/?p=40004>

(7) البخاري، صحيح البخاري (823/2) كتاب المزارعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً. الترمذي، سنن الترمذي (3/ 655) أبواب الأحكام، باب ما ذكر في إحياء الأرض الموات، حديث رقم (1379). وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

كما أن الاستثمار في الشريعة الإسلامية يتميز عن غيره من الاقتصاديات الوضعية بأنه ليس منفلاً من القيود، بل يخضع للأحكام والضوابط الشرعية، ومن أهم هذه الضوابط الضابط الإيماني، فالنشاط الاقتصادي يعتبر صورة من صور العبادة التي يتقرب بها العبد إلى ربه عز وجل، فقد (مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَرَأَى أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَلَدِهِ وَنَشَاطِهِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: لَوْ كَانَ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى وَلَدِهِ صِغَارًا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى أَبَوَيْنِ شَيْخَيْنِ كَبِيرَيْنِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ يَسْعَى عَلَى نَفْسِهِ يُعْفُهَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ رِيَاءً وَمُقَاخَرَةً فَهُوَ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ)⁽¹⁾.

وينبني على هذا الضابط أن الإنسان مسؤولٌ عن المال استهلاكًا واستثمارًا، ولا بد أن يكون هدف الاستثمار وآلياته مباحةً شرعًا، فمثلاً لا يبيح الإسلام الاستثمار في أي نشاط اقتصادي يلحق الضرر أو الأذى بالناس.

ومن هذه الضوابط أيضًا الضابط الاجتماعي، فلا يعتبر الاستثمار في النشاط الاقتصادي الإسلامي غاية في حد ذاته، بل إن حقوق الناس ومنافعهم ومصالحهم من أهم أهدافه؛ لأنه يستند إلى نظرة الإسلام في أن المجتمع الإسلامي مجتمعٌ تسوده أواصر المحبة والألفة والتعاون، ولذا فقد حرم الإسلام الاحتكار، وهو حبس السلع لرفع أسعارها، قال ﷺ: (لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ)⁽²⁾.

وكذا حرم الغش في كل شيء، فقال: (مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي)⁽³⁾.

ومن ذلك أيضًا أن يكون الاستثمار في أولويات الناس وضرورياتهم، فلا يعقل أن يتجه الناس إلى إنتاج الكماليات، في حين أن المجتمع بحاجة إلى الضروريات، كمن ينفق الملايين في المشاريع الترفيهية، في ظل احتياج المجتمع للمستشفيات مثلاً.

وفي أهمية تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي لحل المشكلة الاقتصادية، ينقل الفنجري عدة أقوال عن علماء غربيين يرون أن الحل يكمن في تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي ومنها:

-
- (1) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (1415هـ، 1994م) المعجم الكبير (129/19) تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة: الثانية، القاهرة: مكتبة ابن تيمية. صحيح. الألباني، محمد ناصر الدين (1420هـ) صحيح الجامع الصغير وزياداته (301/1) حديث رقم (1428). المكتب الإسلامي.
 - (2) مسلم، صحيح مسلم (1228/3) كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأقوات، حديث رقم (1605).
 - (3) مسلم، صحيح مسلم (99/1) كتاب الإيمان، باب قول النبي ق: من غشنا فليس منا، حديث رقم (102).

- 1- يقول أستاذ الاقتصاد الفرنسي جاك أوستري في كتابه "الإسلام في مواجهة النمو الاقتصادي": إن الإنماء الاقتصادي ليس محصوراً في الاقتصادين المعروفين - الرأسمالي والاشتراكي -، بل هناك اقتصاداً ثالثاً، هو الاقتصاد الإسلامي الذي سيسود أسلوب كامل الحياة.
- 2- وينقل عن المستشرق الفرنسي رايmond شارل قوله: إن الإسلام يرسم طريقاً متميزاً للتقدم، فهو في مجال الإنتاج يمجّد العمل ويحرم كافة صور الاستغلال، وفي التوزيع يقرر قاعدتين "لكلّ حد الكفاية أولاً" كحق إلهي مقدس، ثم "لكلّ تبعاً لعمله وجهده"، وأن الإسلام لا يسمح بالغنى إلا بعد القضاء على الفقر⁽¹⁾.

(1) الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي (ص:82).

المبحث الرابع: أهم أسس وخصائص الاقتصاد الأخضر

في بعض تقارير الأمم المتحدة الذي جاء بعنوان " المبادئ والأولويات والمسارات للاقتصادات الخضراء الشاملة" في العام(2019م) وضعت خمسة مبادئ أساسية للاقتصاد الأخضر⁽¹⁾ وقد كانت على النحو الآتي:

أولاً: مبدأ الحوكمة الرشيدة

تعني الحوكمة الرشيدة ضمان إدارة فعالة ومسؤولة للمؤسسات والهيئات، مما يعزز الثقة بين الأفراد ويحقق التوازن بين مختلف مصالح الأطراف المعنية. وتعتمد هذه المفهومية على تحقيق النزاهة والشفافية في صنع القرارات، وتحميل المسؤولية عن الأفعال والسلوكيات، وتضمين جميع أطراف المجتمع في عملية صنع القرارات بشكل شامل وعادل⁽²⁾.

لقد أضحت الحوكمة الرشيدة مطلباً شعبياً ودولياً في آنٍ واحدٍ، ويُقصد بها الحكم الرشيد القائم على المشاركة والشفافية، المتسم بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، فضلاً عن استناده إلى قواعد العدالة والإنصاف⁽³⁾.

وجاءت صياغة مبادئ الحوكمة الرشيدة كردة فعل على الأزمات والفضائح المالية الكبرى، فهي تسعى لتعزيز الشفافية وفرض تدابير أكثر صرامة لحماية المستثمرين⁽⁴⁾. وهي كذلك قد نشأت لدوافع عدة، منها الدوافع السياسية، والإدارية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتتمثل أسباب المطالبة بالحوكمة الرشيدة في الجانب الاقتصادي في ضعف مستوى التنمية البشرية، وزيادة الفقر والأمية، وانتشار البطالة، وازدياد

(1) <https://marsad.ecss.com.eg/68549>

(2) <https://borhansoliman.com>

(3) البسام، بسام(2014م) الحوكمة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية(ص:177) مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية(مج21، ع67،68).

(4) تقي الدين، عبير رياض(2017م) الحوكمة الرشيدة ماهيتها معاييرها الدولية وخطوات القطاع المصرفي اللبناني لتعزيزها(ص:356) مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي(مج4، ع2).

الكوارث والأزمات، وكذلك تفشي الفساد في بعض الدول، وكثرة الديون المتركمة عليها، ولا شك أن مثل هذه الأمور تهدد حياة الإنسان⁽¹⁾.

وإن من مزايا الحوكمة الرشيدة أنها تعمل على زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد؛ بما يسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما أنها تعمل على استقطاب الاستثمارات الخارجية، مما يساهم في رفاهية الفرد ومحاربة الفقر⁽²⁾.

ثانيًا: مبدأ حدود الكوكب

وحدود الكواكب مفهوم يشتمل على عمليات نظام الأرض التي تحتوي على حدود بيئية، وقد تم اقتراحه في العام (2009م) وكان القصد منه إيجاد مساحة عمل آمنة للبشرية جمعاء، لأن أي تجاوز لهذه الحدود قد يكون ضارًا أو حتى كارثيًا على الحياة البشرية⁽³⁾.

وأما هذه الحدود فهي تسعة حدود، ولكل حد منها عتبة أو نقطة تحول، وإن تجاوزَ حدود كوكبية واحدة أو أكثر قد يكون مدمرًا للغاية أو حتى كارثيًا⁽⁴⁾.

وعليه فإن الاقتصاد الأخضر يستبدل الطاقة الأحفورية⁽⁵⁾ بالطاقة النظيفة، الأمر الذي يقلل من ارتفاع الأسعار للوقود الأحفوري ويمنع من نضوبه. إذ يُعتبر قطاع الطاقة بشكله الحالي مسؤولًا عن ثلثي الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، ومن ثم فإن الاستثمار في الطاقة المتجددة يحسن أمن الطاقة بشكل ملحوظ، كما ويؤدي إلى الحد من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن الوقود الأحفوري⁽⁶⁾.

(1) عبد الرحمن، أحمد صالح (2019م) *الحوكمة الرشيدة النشأة الأهمية* (ص: 249) المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية دراسات وبحوث تطبيقية، جامعة أسيوط- كلية الخدمة الاجتماعية (ع10، مج1).

(2) المصدر نفسه.

(3) <https://marsad.ecss.com> و <https://www.hisour.com/ar/planetary-boundaries-39346> /eg/68549 /2023/3/12.

(4) للتفصيل حول هذه الحدود: <https://www.hisour.com/ar/planetary-boundaries-39346> /eg/68549 /2023/3/12.

(5) هي الطاقة الناتجة من مواد مستخرجة من باطن الأرض. <https://energypapers.blogspot.com>

(6) الشيمي، معتز عزت (2015م) *الاقتصاد الأخضر: نحو إمكانيات استخدام الطاقة الشمسية لتحقيق التنمية المستدامة (بالتطبيق على مصر)* (ص: 7) رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ثالثاً: مبدأ الكفاءة والكفاية أو استدامة الموارد الطبيعية

يُعد مفهوم الكفاءة الاقتصادية من المفاهيم المحورية في الفكر الاقتصادي، وتعني الاستفادة من كل الموارد على النحو الأمثل مع تقليل الفاقد ودون تبذير؛ لخدمة المجتمع بأفضل طريقة ممكنة⁽¹⁾.

أو هي فعل الأشياء بطريقة صحيحة تتخفف فيها التكاليف، بحيث يتم استخدام أقل كمٍّ ممكنٍ من الموارد، كالوقت والجهد والمال للحصول على أكبر منفعة⁽²⁾.

ويرى الباحث أن هذه القضية هي الأساس، أو السبب الرئيس الذي انبثقت منه فكرة الاقتصاد الأخضر، حيث يقوم الاقتصاد الأخضر على ضرورة الابتعاد عن سوء توظيف الموارد، بل يعمل على ديمومتها مع مراعاة البيئة ومكوناتها.

وتُعرّف الاستدامة في الموارد الطبيعية بأنها استخدام الموارد الطبيعية بطريقة فعالة بحيث لا تؤدي إلى نفاذها⁽³⁾ أو هي التفاعل الإيجابي للإنسان مع مكونات البيئة واستثمارها بما يضمن استمراريته⁽⁴⁾.

ومما لا شك فيه أن الاقتصاد والبيئة يؤثر كلٌّ منهما في الآخر ويتأثر به، وذلك أن الاقتصاد يعتمد على البيئة بما فيها من موارد طبيعية، إذ الموارد هي مادة الاقتصاد وأساسه، ومع تضاعف الاقتصاد مرات عديدة في الربع قرن الأخير تدهورت الأنظمة البيئية على نطاق واسع، كما أن الاستمرار في استخدام هذه الموارد بهذه الطريقة سوف يفاقم المشكلات البيئية ويضاعف الآثار السلبية المترتبة عليها، وعليه فإن الاقتصاد الأخضر جعل من مبادئه السعي إلى النمو الاقتصادي بأقل تأثير سلبي على البيئة

(1) الفارس، جاسم، ومنصور، أحمد (2010م) الكفاءة الاقتصادية في المنظور الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة (ص: 340) تنكية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد (مج32، ع98).

<https://mafahem.info/?p=1443>

(2) <https://www.business4lions.com> 2023/3/14م.

(3) كنعو، محمد (2021م) الاستدامة في القرن الحادي والعشرين (ص: 49) المجلة العربية العلمية للفتيان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ع36).

(4) الخرمان، بكر (2017م) آليات تحقيق الاستدامة البيئية في السنة النبوية (ص: 203) أعمال المؤتمر الدولي: آليات حماية البيئة، مركز جيل البحث العلمي.

والموارد الطبيعية، فهو يراعي المخاطر الطبيعية والبيئية إلى جانب تحقيق الأرباح مع السعي لمنع الكوارث المادية⁽¹⁾.

وتركز الاستدامة للموارد الطبيعية على التوازن بين احتياجات الناس من جهة، وحماية البيئة من جهة أخرى، معتمدة على عناصر ثلاثة، التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. فالاقتصاد الأخضر يقوم أساساً على المعرفة الجيدة للبيئة التي من أهم أهدافها معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي⁽²⁾.

رابعاً: تحقيق العدل، وحماية حق الأجيال القادمة

يسعى الاقتصاد الأخضر للمساواة بين الأفراد في البلد الواحد، كما يسعى لتحقيق هذه المساواة بين الجيل الحالي والجيل اللاحق، وكذلك المساواة بين الدول بعضها ببعض، وقد تقدم التفصيل في هذه القضية تحت عنوان البعد الاقتصادي للاقتصاد الأخضر في الفصل الأول.

خامساً: مبدأ الرفاهية

ويعني ذلك تحقيق الرفاهية لجميع الأفراد في المجتمع؛ بحيث يسهم الاقتصاد الأخضر في الأمن الغذائي، والرعاية الصحية، والمياه، والخدمات الأساسية الأخرى، فالاقتصاد الأخضر يهتم بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر فيها، وذلك عن طريق الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية⁽³⁾ الأمر الذي سيحقق المنافع للفقراء؛ مما يسهم في تحقيق الحد الأدنى للحياة الكريمة لهم⁽⁴⁾.

(1) لفظة، سعاد(2019م) تحقيق الموارد الاقتصادية الطبيعية من خلال مبادئ الاقتصاد الأخضر(ص:227) مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة- كلية التربية للبنات.

(2) <https://democraticac.de/?p=47167> 2023/3/4م.

(3) يعرف النظام الإيكولوجي بأنه مصفوفة العلاقات التفاعلية التكاملية داخل وحدة بيئية معينة بين مكوناتها الطبيعية وغير العضوية (غير الحية) ومكوناتها العضوية وفق نظام دقيق ومتوازن. مثل علاقة الشمس بالماء، والغابات بالأمطار. <https://almerja.net/reading>

(4) العنزي، منى ساكت(2022م) درجة وعي معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية بمبادئ الاقتصاد الأخضر في ممارستهن التدريسية(ص: 59-61) جامعة أسيوط، كلية التربية، مصر: إدارة البحوث والنشر العلمي(مج38، ع2). <https://democraticac.de/?p=47167> 2023/3/4م. <https://marsad.ecss.com.eg/68549> 2023/3/13م.

كما أن الاقتصاد الأخضر يعتمد الناس لخلق ازدهار حقيقي ومشترك، ويركز على الثروة لتحقيق الرفاهية، وهذه الثروة تشمل رؤوس الأموال البشرية والاجتماعية والمادية والطبيعية⁽¹⁾.

سادسًا: صحة الأرض

يسعى الاقتصاد الأخضر للحد من التلوث، وسلامة التنوع البيولوجي، والموارد الطبيعية الأخرى، ويكون هذا من خلال الاستغلال الأمثل للطاقة المتجددة؛ لأن زيادة الطاقة المتجددة يقلل من مخاطر الوقود الأحفوري في تغير المناخ، حيث يعتبر نظام الطاقة القائم على الوقود الأحفوري من أكبر الأسباب في التغير المناخي في العالم، كما أنه المسؤول عن ارتفاع الانبعاثات الكربونية والغازات المسببة للاحتباس الحراري، فتكون الطاقة المتجددة التي يدعو إليها الاقتصاد الأخضر، والمتمثلة في الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة المياه، وطاقة حرارة الأرض الجوفية، وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة من أهم الوسائل للحفاظ على مكونات الأرض وديمومتها⁽²⁾.

ولذا فإن الاقتصاد الأخضر يستثمر في رأس المال الطبيعي لتحقيق التقدم الاقتصادي، فهو يرى أن الحد من إزالة الغابات يدعم الزراعة والحياة الريفية، وأن تخضير قطاع الزراعة يساهم في إطعام العالم المتزايد دون الإضرار بالموارد الطبيعية. وفي جانب المياه فإن الاقتصاد الأخضر يعزز من كفاءة الموارد المائية بما يقلل الطلب على المياه بنسبة (20%) مقارنة بالنهج الحالي⁽³⁾.

(1) الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (2022م) الاقتصاد الأخضر المبادئ والتطبيقات (ص:123) مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم (س51، ع204).

(2) العنزي، منى ساكت (2022م) درجة وعي معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية بمبادئ الاقتصاد الأخضر في ممارستهن التدريسية (ص: 59-61). <https://democraticac.de/?p=47167>. 2023/3/4م.

(3) الشيمي، الاقتصاد الأخضر: نحو إمكانيات استخدام الطاقة الشمسية لتحقيق التنمية المستدامة (ص:5).

المبحث الخامس: المقارنة بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الأخضر

المطلب الأول: المبادئ التي يتفق فيها الاقتصاد الأخضر مع الاقتصاد الإسلامي

يتفق الاقتصاد الإسلامي مع الاقتصاد الأخضر في جوانب عدة منها:

1- العدل

2- الكفاءة

3- مكافحة الفقر

ومن الأمور التي يتفقان فيها فيما يتعلق بالبيئة بشكلٍ خاصٍ ما يأتي⁽¹⁾:

1- تعظيم قيمة البيئة والموارد البيئية والاستخدام الأمثل للموارد.

2- تقرير مفاهيم استدامة الموارد وحماية البيئة: وذلك بـ:

أ. منع وتحريم إفساد الأرض بأي صورة من صور الفساد.

ب. الحفاظ على نظافة البيئة ومعالجة النفايات.

3- تحقيق التوازن الشامل في الإنتاج والاستهلاك: وذلك بـ:

أ. التوازن والتوسط في التعامل مع الموارد.

ب. مراعاة الأولويات عند استخدام الموارد بحسب الأهمية والاحتياج.

ت. تعدد صور الاستفادة من الموارد.

(1) الكبسي، محمد بن يحيى (2021م) أسس وخصائص الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد الإسلامي (35-50) مجلة

بيت المشورة، الناشر: بيت المشورة للاستشارات المالية (ع15).

المطلب الثاني: المبادئ التي يتميز فيها الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الأخضر

يمتاز الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الأخضر بميزات عدة منها:

أولاً: الفروق من حيث المرجعية والمصادر

إن الاقتصاد الإسلامي ليس منفلاً من الضوابط التي تضبطه، أو القواعد التي تحكمه وتقيده، بل له ضوابط وقواعد تُعتبر الأصول التي ينطلق منها ويسترشد بها، فهي لذلك ثابتة لا تتغير في عمومها، وهي مستمدة من الأصول الثابتة في الإسلام من القرآن الكريم والسنة النبوية. بينما يحتكم الاقتصاد الأخضر إلى النظم الوضعية التي توصل إليها البشر من خلال تجاربهم ومعارفهم، ويترتب على هذا أن يكون النظام الاقتصادي في الإسلام ذا جذور راسخة، وقواعد ثابتة، وأسس متينة لا تتغير بتغير الزمان والمكان، بينما تعتري الاقتصاد الأخضر التغيرات، وتحكمه الظروف الزمانية والمكانية، إذ هو لا يعتمد على مرجعية ثابتة. كما أن مرجعية الاقتصاد الإسلامي - الكتاب والسنة - تجعله شاملاً متكاملًا، بينما يجعل ارتكاز الاقتصاد الأخضر على القوانين الوضعية محدودًا قاصرًا.

ثانيًا: الفروق من حيث الأهداف والمقاصد

إن من مقاصد النظام الاقتصادي في الإسلام إشباع الحاجات الأساسية وتوفير الحياة الكريمة للناس؛ ليعيشوا حياة طيبة، كما أنه يرنو لتوفير الحياة الرغيدة للناس، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: 172]، وهو إذ يسعى لتوفير الحاجات المادية للناس فهو كذلك يهدف إلى تحقيق الإشباع الروحي لهم في آن واحد، فالإسلام وإن أعطى الحق للإنسان للتمتع بالطيبات، إلا أنه منعه من تجاوز ذلك إلى ما حرم الله تعالى عليه، قال تعالى: ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَن يَحِلَّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى﴾ [طه: 81].

بينما نجد أن الاقتصاد الأخضر - باعتباره جزءًا من الاقتصاد الوضعي - يسعى جاهدًا لإشباع الرغبات المادية للناس، دون النظر إلى الجانب الروحي، ودون اعتبار للحلال أو الحرام.

ثالثًا: الفروق من حيث الأساليب والوسائل

لقد تقدم القول إن الاقتصاد الإسلامي والإيمان صنوان لا يفترقان، إذ هما يصدران من مشكاة واحدة، وقد جعل الإسلام للوسائل حكم المقاصد، فالسعي لأفضل الغايات لا بد أن يكون بأشرف الوسائل، قال ابن عاشور: "والوسائل إلى أفضل المقاصد هي أفضل الوسائل، والوسيلة إلى أرذل المقاصد هي أرذل"

الوسائل" ⁽¹⁾ فلذا نجد أن النظام الاقتصادي في الإسلام لا يبيح الكسب بغير الطرق الشرعية؛ لأنه لا يسعى للربح فقط، بل يربط بين الربح ومرضاة الله تعالى في آن واحد، بينما نجد أن الاقتصاد الأخضر لا يأبه بالوسائل الاقتصادية المستخدمة من الناحية الشرعية، إلا أن هذا لا يمنع أن يلتقي الاقتصادان في بعض الوسائل التي لا تعارض الشريعة الإسلامية.

(1) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية (109/2).

الفصل الثالث: الاقتصاد الأخضر في فلسطين

المبحث الأول: الواقع البيئي في فلسطين

المبحث الثاني: دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في دعم الاقتصاد الأخضر

المطلب الأول: دور المؤسسات الحكومية في دعم الاقتصاد الأخضر

المطلب الثاني: دور بعض المؤسسات غير الحكومية في دعم الاقتصاد الأخضر

المبحث الثالث: أثر تطبيق الاقتصاد الأخضر على الواقع الفلسطيني

المطلب الأول: أثر تطبيق الاقتصاد الأخضر في معالجة مشكلة الفقر

المطلب الثاني: أثر تطبيق الاقتصاد الأخضر في معالجة مشكلة البطالة

المطلب الثالث: أثر تطبيق الاقتصاد الأخضر على الصحة

الفصل الثالث: الاقتصاد الأخضر في فلسطين

المبحث الأول: الواقع البيئي في فلسطين

تواجه فلسطين تحديات سياسية تعيق تطبيق الاقتصاد الأخضر، أبرزها: القيود المفروضة على الحركة والتنقل بسبب الاحتلال، تجزئة الأراضي، نقص السيطرة على الموارد الطبيعية (مثل المياه والأراضي) وضعف البنية التحتية، واعتماد الاقتصاد على الاستيراد. كما تعاني من ندرة المياه، وتدهور الأراضي الزراعية، وتزايد النفايات الصلبة دون أنظمة فعالة لإدارتها. هذه العوامل تحد من قدرة فلسطين على تنفيذ سياسات مستدامة⁽¹⁾. ومن أهم المخاطر البيئية التي تعاني منها فلسطين ما يأتي:

أولاً: النفايات الخطرة

وفقاً لاتفاقيات أوصلو، يجب أن تُستخدم المنشآت الصهيونية للتخلص من النفايات الفلسطينية الخطرة ومعالجتها، إلا أن ما حصل فعلياً هو العكس، إذ إن المستوطنين يدفنون نفاياتهم الخطرة والسامة في الأراضي الفلسطينية. واللافت للنظر أن حالات السرطان والتشوهات تفاقمت بين سكان المنطقة بعد إنشاء هذه المكبات. كما تبين أن هناك نحو (50) مكب نفايات خطرة تحوي ما يقرب من (200) مادة سامه وخطرة في الضفة الغربية وقطاع غزة⁽²⁾.

ومما يفاقم هذه المخاطر أنه لا تتم أي عمليات فصل للنفايات في الأراضي الفلسطينية، وهذا يعني اختلاط النفايات الخطرة بالبيئة؛ مما يزيد المخاطر البيئية والصحية للفلسطينيين. وتقول الدراسات بأن النفايات الخطرة في الضفة الغربية تصل إلى نحو (2500) طن سنوياً، وهذا رقم كبير إذا علمنا أنه لا توجد في الضفة أي منشآت لمعالجة هذه النفايات المدمرة للبيئة⁽³⁾.

(1) البنك الدولي (2020م). مستجدات الاقتصاد الفلسطيني: النمو الأخضر والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

(2) https://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue1/main_topic/topic1.htm

(3) https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2369

وكذلك فإن كمية النفايات الصلبة تقدر بحوالي (1.37) مليون طن، إلا أن هذه النفايات لا يتم التعامل معها بشكل صحيح، وإنما يتم التخلص منها بحرقها في مكبات وضعت بطريقة عشوائية؛ الأمر الذي يُحوّل هذه المكبات إلى كارثةٍ على الإنسان والبيئة معاً⁽¹⁾.

ثانياً: الطاقة المتجددة

تعاني فلسطين من حرمان الاحتلال لها من الاستفادة من مصادر الطاقة التقليدية- كالنفط والغاز - مع تحكم السلطات الصهيونية بكميتها وأسعارها، ومتى تدخل ومتى تُمنع؛ ولذلك يسعى الفلسطينيون لإيجاد المصادر البديلة للطاقة، والمتمثلة في الطاقة المتجددة- طاقة الشمس والرياح-، ولا شك أن هذا التوجه ينسجم مع التوجهات العالمية في هذا الشأن، إلا أن عمليات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية ظلت محدودة، وما زال الطريق في بدايته، علماً أن الطاقة الشمسية التي تسقط على كل متر مربع في فلسطين تقدر بثلاثة آلاف كيلو واط/ساعة، وهي نسبة عالية جداً بالمفهوم الإيجابي، كما تتمتع فلسطين بما يزيد عن (300) يوم مشمس في السنة؛ الأمر الذي يجعلها من أفضل مناطق العالم في استغلال الطاقة الشمسية⁽²⁾.

وإذا علمت أن بيانات الإدارة العامة للبترول في السلطة الفلسطينية تظهر أن السوق المحلية تستهلك سنوياً ما يتجاوز حاجز أل (1.4) مليار لتر من الوقود، عندها يتبين لك مدى الحاجة للتوجه للطاقة المتجددة⁽³⁾.

(1) الآغا، أثر مؤسسات التعليم العالي في المحافظة على البيئة: دراسة تطبيقية على مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة (ص: 144).

(2) https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9073

(3) https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9073

المبحث الثاني: دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في دعم الاقتصاد الأخضر

أطلقت الحكومة الفلسطينية استراتيجية التنمية المستدامة (2030م) التي تشمل أهدافاً للطاقة المتجددة، إدارة المياه، والزراعة المستدامة. كما وضعت وزارة البيئة خطة عمل وطنية للمناخ وشاركت في اتفاق باريس⁽¹⁾. وقد تم إصدار تشريعات لدعم الطاقة الشمسية، وتشجيع النقل المستدام، وتحسين إدارة النفايات⁽²⁾.

ومن البديهي أن الهدف الرئيسي لأي مشروع اقتصادي - كالمصانع والشركات وغيرها - هو تحقيق الربح. إلا أنه لم يعد مقبولا ولا معقولا أن تُبنى هذه الأرباح على حساب صحتنا وبيئتنا المشتركة. فبينما يُعد النمو الاقتصادي أمراً مهماً، إلا أنه ليس الغاية المطلقة، بل لا بد من الموازنة بين النمو وجودة حياة الإنسان. فالنشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور البيئة لا يُسهم في تحسين الحياة، بل يُعقدها ويُهدد استدامتها. وفي هذا السياق، تأتي أهمية تبني آليات الاقتصاد الأخضر، التي تحقق توازناً بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، بحيث يكون كلاهما رابحاً.

ومن هنا يقع على عاتق الحكومة الفلسطينية أن تلعب دوراً مركزياً، من خلال إجراء التغييرات اللازمة في تشريعاتها وسياساتها، تلك السياسات التي لا تبدد الموارد الطبيعية، وتُعنى بتحسين كفاءة استهلاك الطاقة. ويرى بعض خبراء الاقتصاد الأخضر، بأن الاقتصاد الأخضر قد يولد نمواً سنوياً إضافياً يتراوح بين (5-10%) أي أنه سيكون أفضل بكثير من الوضع الاقتصادي الحالي⁽³⁾.

(1) اتفاقية باريس (1994م) هو الاسم المتداول للبروتوكول الاقتصادي الملحق باتفاقية غزة - أريحا، الموقعة بين إسرائيل وممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية. <https://ar.wikipedia.org>

(2) وزارة البيئة، دولة فلسطين (2022م). السياسة الوطنية لتغير المناخ 2022-2030م. <https://environment.ps>

(3) <https://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue44/topic1.php>

المطلب الأول: دور المؤسسات الحكومية في دعم الاقتصاد الأخضر

تُعد سلطة جودة البيئة الفلسطينية في فلسطين الجهة الرسمية المسؤولة عن وضع السياسات البيئية وتنفيذها، وتضطلع بدور محوري في تعزيز مفهوم الاقتصاد الأخضر في ظل التحديات البيئية المتنامية، مثل ندرة المياه، وتدهور الأراضي. وقد أطلقت سلطة البيئة عدّة مبادرات تهدف إلى دمج البعد البيئي في خطط التنمية. ورغم التحديات الكبيرة الناتجة عن الظروف السياسية والاحتلال، فإن سلطة البيئة تبذل جهودًا متواصلة للتعاون مع المؤسسات الأهلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المحلي، من أجل بناء اقتصاد قائم على الكفاءة البيئية والاستدامة. وتكمن أهمية دورها في أنها لا تقتصر على الرقابة والتنظيم، بل تمتد إلى التوعية، والتخطيط، وبناء القدرات، مما يجعلها حجر الزاوية في مسيرة التنمية الخضراء في فلسطين⁽¹⁾.

إلا أن الباحث يرى أن أهم مؤسستين حكوميتين هما وزارة الأوقاف ووزارة التربية والتعليم، إذ تمثلان الركيزتين الأهم في دعم سياسات الاقتصاد الأخضر، لما لهما من تأثير مباشر وعميق في صياغة الثقافة المجتمعية، وتوجيه القيم والسلوك نحو الاستدامة البيئية.

فبينما يمكن لوزارة التربية والتعليم أن تُدرج مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في المناهج الدراسية، وتُعزز السلوك البيئي لدى الطلاب، فإن وزارة الأوقاف يمكنها أن توظف منابر المساجد، وخطب الجمعة، والدروس الدينية في نشر الوعي البيئي، واستلهاً للنصوص الشرعية التي تحث على حفظ البيئة وضوابط الاستخدام المسؤول للموارد.

وتُعد المساجد في الإسلام مراكز دينية وتربوية واجتماعية، ولا تقتصر وظيفتها على أداء الصلوات فحسب، بل تمتد إلى التوعية، والتعليم، وقيادة المجتمع نحو القيم الإسلامية. وفي ظل التحديات البيئية المعاصرة، يمكن للمساجد أن تضطلع بدور فاعل في دعم سياسات الاقتصاد الأخضر، من خلال التوعية والتوجيه. وهذا لا يُعد تدخلاً في الشأن الاقتصادي فحسب، بل هو إحياء لدورها التربوي والقيادي في المجتمع، وتحقيقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الضروريات، ومن ضمنها حفظ البيئة، التي تُعد مصلحة عامة وواجباً شرعياً. هذا من الجهة النظرية.

(1) <https://www.meap.gov.ps>

<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail>

أما من الجهة العملية، فيمكن للمساجد أن تكون نماذج حية للاقتصاد الأخضر، من خلال اعتماد الطاقة الشمسية، وتوفير المياه، واستخدام مواد بناء صديقة للبيئة. علمًا بأن هذه المبادرات لا تقلل من الأعباء المالية فحسب، بل تُعدّ تطبيقًا عمليًا لمقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال والبيئة.

فلو أردنا - على سبيل المثال - أن نستثمر أسطح المساجد في إنتاج الطاقة الشمسية، لهالتنا الأرقام التي يمكن أن نراها، سواء في إنتاج الطاقة أو توفير المال أو تقليل المخاطر البيئية، حيث يقدر عدد المساجد في الضفة الغربية وقطاع غزة معًا بـ (3,400) مسجدًا⁽¹⁾. وتقدر مساحة السطح لكل مسجد بـ (300) متر مربع، ولو أردنا استخدام (50%) من مساحة هذه الأسطح فقط، فإن المساحة القابلة للاستثمار ستكون كالاتي:

$$(300) \times (0.5) = (150) \text{ م}^2 \text{ إذا، فإجمالي المساحة القابلة للاستثمار:}$$

$$(3400) \times (150) = (510,000) \text{ مترًا مربعًا}$$

وبافتراض أن كل (5) م² تُنتج (1) كيلوواط لكل ساعة، فيكون إجمالي الناتج:

$$(510,000 / 5) = (102,000) \text{ كيلوواط لكل ساعة.}$$

وبإنتاج يومي بمتوسط (5) ساعات يوميًا، يكون الإنتاج الكهربائي اليومي:

$$(102,000) \times (5) = (510,000) \text{ كيلوواط يوميًا.}$$

أما الإنتاج السنوي فيكون:

$$(510,000) \times (365) = (186,150,000) \text{ كيلوواط سنويًا.}$$

ماذا يعني هذا من الناحية المالية؟

بافتراض سعر الكيلوواط/ ساعة = (0.17 دولار أمريكي)

فيكون المبلغ المنتج من الطاقة: $(186,150,000) \times (0.17) = (31,645,500)$ دولار أمريكي. واحد وثلاثون مليون دولار أمريكي!

(1) موقع وزارة الأوقاف الفلسطينية (2023م) <https://www.awqaf.ps>

هذا العائد المالي الضخم، ناهيك عن الفوائد البيئية من الطاقة النظيفة، حيث يمكن تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) بما يعادل (83,770) طن سنوياً، أي ما يعادل إزالة انبعاثات نحو (18,300) سيارة من الطرق سنوياً⁽¹⁾.

فكيف لو توسّعنا في هذه الفكرة، وأضفنا إلى أسطح المساجد، أسطح المدارس الحكومية والخاصة، إضافة إلى المباني الحكومية من وزارات، ومراكز صحية، ومراكز شرطة، والمباني غير الحكومية كالمجالس البلدية، والمجالس المحلية، والجمعيات، والمستشفيات؟

ماذا لو تم استثمار هذه الأسطح الشاسعة، التي تغطي ملايين الأمتار المربعة، في إقامة أنظمة للطاقة الشمسية، إذا تحولت كل هذه المباني إلى مركز إنتاج طاقة ذاتي، لا يكتفي بتلبية احتياجاته، بل قد يُسهم في حل مشكلة الطاقة وتقليل تكاليفها.

عندها، لن نكون فقط أمام مشروع بيئي أو اقتصادي، بل أمام مشروع تحرري وطني عظيم، يُعيد تعريف مفهوم السيادة.

فلسطين اليوم تستورد أكثر من (90%) من احتياجاتها من الكهرباء من الكيان الصهيوني، وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022م)⁽²⁾ ما يجعلها في وضع هش وضعيف، وعرضة للتلاعب والابتزاز في أوقات الأزمات.

ومن هنا، فإن هذا المشروع لا يُعد مجرد مشروعاً اقتصادياً أو بيئياً فحسب، بل خطوة مهمة نحو الاستقلال، تجمع بين الإيمان، والتعليم، والتنمية، والمقاومة الصامتة، ومقاومة التبعية، ومقاومة الظلم البيئي والاقتصادي.

فهل هناك مشروع أسمى من أن تُصبح كل مدرسة مصنعاً للطاقة، وكل مسجد محطة توليد نظيفة، وكل مبنى عام رمزاً للصمود والانعتاق؟

(1) الأرقام الخاصة بالطاقة الشمسية وإنتاجها تمت من خلال اللقاء مع المهندس الكهربائي والخبير في تركيب الخلايا الشمسية في فلسطين عبد الخالق البرغوثي.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير الإحصاءات السنوية للطاقة 2022م.

<https://www.pcbs.gov.ps>

المطلب الثاني: دور بعض المؤسسات غير الحكومية في دعم الاقتصاد الأخضر

يُعد الوعي المجتمعي بالمخاطر البيئية والسبل الكفيلة بالحد منها من الركائز الأساسية لبناء الاقتصاد الأخضر. وفي هذا السياق، تضطلع الجامعات بدور محوري في التوعية، باعتبارها مركزاً لنشر الثقافة والمعرفة، ومسؤولة عن تأهيل الجيل الناشئ ليكون قادراً على مواجهة التحديات البيئية مستقبلاً. ولا يقتصر دور الجامعة على إعداد الكوادر لتلبية احتياجات سوق العمل، بل يمتد إلى خدمة المجتمع وتطوير البحث العلمي الهادف إلى معالجة قضاياها، مما يجعلها شريكاً أساسياً في التنمية المستدامة. لذلك فإن الآمال منعقدة على الجامعات في التأثير على سلوك الطلبة تجاه السياسات الخضراء والتنمية المستدامة؛ حيث يُعتبر الوعي البيئي أحد المهارات المهمة للتعليم في العالم، فعلى الجامعات أن تسهم بشكل ملحوظ في تحقيق تطلعات الاقتصاد الأخضر⁽¹⁾.

إلا أنه من خلال بعض الدراسات التي قام بها باحثون حول دور الجامعات الفلسطينية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، فإن الصورة - للأسف الشديد - صورة قاتمة غير مبشرة، فوفقاً لهذه الدراسات، فإنها تشير إلى وجود درجات متدنية في مؤشرات التنمية المستدامة، كما أنها تشير إلى وجود مشكلة جسيمة في واقع البحث العلمي والدراسات العليا، وكذلك ضعف هذه الجامعات في إعداد الكادر البشري اللازم والمدرّب للقيام بالمشروعات الاقتصادية التي تخدم التنمية البشرية⁽²⁾.

وأما فيما يتعلق بالجامعات الفلسطينية والاقتصاد الأخضر ومشاريع التنمية المستدامة، فقد جاءت جامعة بيرزيت في المرتبة الأولى فلسطينياً، والمرتبة (240) عالمياً، ثم جامعة القدس في المرتبة الثانية، تلتها جامعة النجاح الوطنية في المرتبة الثالثة فلسطينياً و(345) عالمياً للعام (2019م)⁽³⁾.

-
- (1) القدرة، حامد (2019م) دور الجامعات الفلسطينية في تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر (ص: 1055) المؤتمر الدولي السنوي الثالث لقطاع الدراسات العليا والبحوث، جامعة عين شمس (مج2).
 - (2) القدرة، حامد، دور الجامعات الفلسطينية في تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر (ص: 1060).
 - (3) حسين، محمد داود (2021م) رؤية مستقبلية للجامعات الفلسطينية لتوعية طلبتها بثقافة الاقتصاد الأخضر ودوره بتحقيق مبادئ التنمية المستدامة (ص: 43-45) رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية.

وتشير بعض الدراسات إلى أن المساحة الخضراء في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة تبلغ حوالي (30%) فقط من المساحات الإجمالية، وهذا يعني أن (70%) من المساحة إما مساحات ترابية تتسبب في إثارة الغبار أو مباني ومعامل وورش، وهذه كلها تنتج مخلفات ورقية أو معدنية أو كيميائية⁽¹⁾.

وعليه، فإن الجامعات الفلسطينية ما زالت بحاجة إلى المزيد من الجهد والخطط لتعزيز السياسات الخضراء، وهذه بعض المقترحات لتحسين أداء الجامعات نحو تحقيق السياسات الخضراء:

1. دراسة الاحتياجات المحلية والمستقبلية للمجتمع الفلسطيني، ثم العمل على تأهيل الكادر القادر على تحقيق تلك الاحتياجات.
2. ضرورة التوعية بالثقافة البيئية ومهارات استدامة الموارد وتدوير النفايات وحث الطلبة ليكونوا جزءاً من حل المشكلة لا جزءاً منها.
3. توجيه الطلبة الخريجين في المرحلة الجامعية الأولى وطلبة الدراسات العليا لتسخير مشاريع التخرج أو الرسائل العلمية في البحث عن الحلول الممكنة للمشاكل البيئية.
4. عقد المؤتمرات العلمية الخاصة بالبيئة ومشاكلها، وعرض التجارب الدولية الناجحة في مجالات الاقتصاد الأخضر للاستفادة منها.

(1) الآغا، أديب سالم (2012م) أثر مؤسسات التعليم العالي في المحافظة على البيئة: دراسة تطبيقية على مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة (ص: 134) جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

المبحث الثالث: أثر تطبيق الاقتصاد الأخضر على الواقع الفلسطيني

إن الصورة في فلسطين لا تبدو مشجعة بما يتعلق بالحفاظ على البيئة، واستدامة الموارد، وتدوير النفايات، ومشاريع الطاقة النظيفة، لا بل قد تكون أقرب للسوداوية القاتمة مقارنة بالجهود العالمية في هذا الإطار. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن دول العالم - المتقدمة منها وغير المتقدمة - تحت الخطى نحو الانتقال إلى تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر، وهذا يعني أن التحول ممكن في كل البيئات والظروف إن تحققت الإرادة لذلك، فعلى سبيل المثال عملت إسبانيا برنامجًا بتكلفة (94) مليون دولار أمريكي - وهو مبلغ قليل - لتوفير (50) ألف فرصة عمل خضراء، وخصصت اليابان جزءًا بسيطًا من الدخل القومي لتوفير نحو مليون وظيفة⁽¹⁾.

وكذا الحال في الدول العربية التي تسعى لاتباع السياسات الخضراء، وخاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة، وذلك من أجل الزيادة في عدد الوظائف الخضراء المرتبطة بها، فعلى سبيل المثال: قدمت مصر رؤية (2030) والكويت (2035) والإمارات (2070) - مئويتها -، وعمان (2040) وغيرها من الدول كالمغرب وتونس ولبنان، إلا أنه وبرغم هذه المحاولات يظل حجم الطاقة المتجددة في الدول العربية أقل من المتوسط العالمي⁽²⁾.

ومن هنا وجب على الحكومة الفلسطينية وصناع القرار ومعها المؤسسات غير الحكومية في فلسطين أن يسعوا جاهدين وبكل ما يتاح لهم من إمكانيات للعمل على تطبيق السياسات الخضراء؛ وذلك من أجل التقليل قدر الإمكان من الفقر ونسب البطالة، وخاصة في أوساط حملة الشهادات (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).

(1) أبو شمالة، التحول نحو الوظائف الخضراء في الدول العربية في ظل تحديات البطالة ومتطلبات الاستدامة (ص:107).

(2) أبو شمالة، التحول نحو الوظائف الخضراء في الدول العربية في ظل تحديات البطالة ومتطلبات الاستدامة (ص:105).

ومما يشجع على تطبيق هذه السياسات الاقتصادية، أن العديد من الشواهد تفيد أن المجتمع الفلسطيني قد سبق صناع القرار في الانخراط في السياسات الخضراء؛ لخلق فرص العمل ومكافحة الفقر، ومن هذه الشواهد ما يأتي⁽¹⁾:

- 1- العمل على التخفيف من وطأة الحصار على قطاع غزة، وذلك بتجميع المخلفات البلاستيكية والمعدنية، وكذلك المخلفات من المباني، الأمر الذي وفر الدخول للأسر الفقيرة، كما ساهم في التخلص من النفايات وما تسببه من أضرار بيئية وصحية، بالإضافة إلى توفير الطاقة المتجددة في ظل الانقطاع الكبير للكهرباء.
- 2- وجود بعض التجمعات التي صارت تنادي بأهمية تطبيق الاقتصاد الأخضر والعمل على نشر الثقافة البيئية في المجتمع الفلسطيني.
- 3- العمل على الابتكارات الفلسطينية الخضراء: ومن ذلك على سبيل المثال: تطبيق نظام الطاقة الشمسية على المباني، ومنها ابتكار أحجار صديقة للبيئة، كما أن هناك أفكارًا لسيارات تعمل على الطاقة الكهربائية، وغيرها من المبادرات والأفكار التي تحتاج إلى الدعم والمساندة.
- 4- قيام بعض المؤسسات بدعم المشاريع الخضراء، وما يتبع ذلك من توفير لفرص العمل للأجيال اللاحقة.
- 5- التوجه نحو إنشاء المؤسسات الخضراء، فعلى سبيل المثال افتتحت بلدية عقابا في محافظة طوباس المدرسة الخضراء الأولى في الأراضي الفلسطينية وفقا لمعايير الأبنية الخضراء.

أهم التحديات التي تواجه عملية التحول للاقتصاد الأخضر في فلسطين

لا شك أن التحول للاقتصاد الأخضر يواجه تحديات وصعوبات كثيرة، ومن أهم هذه العقبات التي تقف حجر عثرة أمام تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر في فلسطين ما يأتي:

(1) أبو عليان، حسام(1438هـ، 2017م) الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين، استراتيجيات مقترحة(ص:178-179) رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

أولاً: التحديات الخارجية

1- الاحتلال الصهيوني

لقد سبق القول إن من تحديات تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر الاحتلال أيًا كان دافعه من أكبر التحديات والمعوقات، إلا شك أن الاحتلال الصهيوني - الأدهى والأمر - متمثلًا في قوانينه الجائرة، وممارساته التعسفية، واشتراطاته التعجيزية لكل ما يتعلق بالواقع الفلسطيني، الاقتصادي وغيره، هو العائق الأهم والأكبر أمام أي مشروع إصلاحي، سواء على المستوى الفردي أم الحكومي. فإذا علمنا أن اتفاقية أوسلو⁽¹⁾ قد أقرت انسحاب الاحتلال الصهيوني من المناطق المصنفة (أ+ب) التي تشكل نحو (40%) فقط من أراضي الضفة الغربية، فإن هذا يعني أن بقية الأراضي (المصنفة ج) تشكل نحو (60%) من الضفة الغربية، وهذه - وفق الاتفاقية - تخضع بشكل مباشر للسيطرة الأمنية والإدارية للاحتلال الصهيوني. الأمر الذي يعني أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع إقامة أية مشاريع تنموية أو غيرها إلا بموافقة من سلطات الاحتلال، ولا عجب أن الاحتلال لا يوافق إلا إذا كان شريكًا في هذه المشاريع ومستفيدًا منها - وهو غالبًا ما ترفضه الدول الداعمة - الأمر الذي يحرم الفلسطينيين من الدعم لهذه المشاريع. يُضاف إلى ذلك أن الاحتلال يسيطر على المعابر الدولية كلها - مما يعني تعيين المسموح وغير المسموح من البضائع والمعدات والمواد التي تدخل للأراضي الفلسطينية - الأمر الذي يمكن الاحتلال من التحكم الكامل بالاقتصاد الفلسطيني، فيخنقه متى شاء، ويجعله يتنفس متى شاء⁽²⁾.

وقد ذكر تقرير للبنك الدولي أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال يواجه أخطارًا عالية؛ بسبب القيود الإسرائيلية على الحركة والتجارة في الضفة الغربية، والحصار الخانق على قطاع غزة، وأضاف أن هناك مجموعة من المعوقات المالية والقيود التي تفرضها إسرائيل تفاقم من المشاكل الاقتصادية⁽³⁾.

وهذا كله يعني أن الاقتصاد الفلسطيني - وفقًا للاتفاقيات الموقعة - مرهونٌ بالكامل للاقتصاد الصهيوني، مما يجعل الأمر يزداد تعقيدًا وصعوبةً أمام أي مشروع طموح في الأراضي الفلسطينية أيًا كان موقعه

(1) اتفاقية أوسلو: هي اتفاقية سلام وقعتها إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في (13/9/1993م) وسميت بذلك نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية في عام (1991م). وهي تُعتبر أول اتفاقية رسمية مباشرة بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية. <https://ar.wikipedia.org/wiki>

(2) سلامة، عبد الغني، الاحتلال وتعرش التنمية الاقتصادية المحلية في فلسطين (ص:9) مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية.

(3) <https://www.aljazeera.net/ebusiness>

الجغرافي، وهذا يجعل الاستثمار في الأراضي الفلسطينية في حده الأدنى أولاً، وفي المشاريع الخجولة ثانياً.

هذا في الجانب الاقتصادي، أما في الجانب البيئي فالأرقام مرعبة جداً، فوفق التقارير فإن الكيان الصهيوني ألقى خلال الحرب- طوفان الأقصى(2023م) على قطاع غزة(100) ألف طن من المتفجرات، وهذا حسب آخر إحصائية صادرة عن المكتب الإعلامي الحكومي⁽¹⁾.

وأما الممارسات الحربية، كاستخدام الذخائر الثقيلة، والقذائف المتفجرة، والأسلحة المحتوية على معادن ثقيلة (مثل اليورانيوم المنضب أو الفوسفور الأبيض)، تُخلف تلوّثاً كيميائياً وإشعاعياً طويل الأمد في التربة والمياه الجوفية والهواء. وتشير دراسات ميدانية مثل تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) (بعد حرب 2008-2009 و2014م) إلى تدهور ملحوظ في جودة الموارد الطبيعية، مع ارتفاع مستويات الرصاص والكاديوم والزرنيخ في عيّنات تربة من مناطق القصف، ما يشكّل خطراً جسيماً على الصحة العامة والنظم الإيكولوجية. كما أن تدمير البنية التحتية المدنية- كشبكات الصرف الصحي، ومحطات تحلية المياه، ومحطات توليد الطاقة- يُفاقم من تسرّب الملوثات العضوية والبيولوجية إلى البيئة، في غياب القدرة على المعالجة أو الاحتواء. وعليه، لا يقتصر التدمير الناتج عن الحروب على البُعد البشري والعمراني فحسب، بل يمتد ليشكّل إرثاً بيئياً مُدمراً يُهدّد الاستدامة البيئية والأمن المائي والغذائي للأجيال القادمة، ما يستدعي تدخلاً علمياً وقانونياً عاجلاً لتوثيق هذه الجرائم البيئية وتحمل المسؤولين وفق المعايير الدولية.⁽²⁾

2- المجتمع الدولي

إن تواطؤ المجتمع الدولي مع السياسات القمعية للاحتلال، سواءً بدعمه، أو بالسكوت وغيض الطرف عن تجاوزاته، أو عدم التدخل لوقف اعتداءاته المتكررة تجاه الفلسطينيين، يُعد من أهم المعوقات أمام التنمية الاقتصادية الفلسطينية، كما أنه من العوامل المهمة في منع الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية المهمة. هذا من جانب.

(1) <https://www.aljazeera.net/politics/2025/2/27>

(2) <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents>

ومن الجانب الآخر فإن الدعم الخارجي من الدول المانحة يذهب في غالبيته للمصاريف التشغيلية لا للمشاريع ذات الإنتاج الاقتصادي المستدام أو النفع العام⁽¹⁾.

التحديات الداخلية

يمكن إجمال أهم التحديات الداخلية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في فلسطين فيما يأتي⁽²⁾:

- 1- عدم توفر البيئة القانونية التي تحفز التحول لسياسات الاقتصاد الأخضر؛ إذ تعتبر القوانين من أهم الحوافز للعمل والاستثمار.
- 2- التحديات البيئية: إن استنزاف الموارد الطبيعية سواء من الاحتلال أو غيره سيؤدي إلى نضوب تلك الموارد، مع توسع دائرة التلوث التي ستعكس سلباً على تحقيق الاقتصاد الأخضر.
- 3- الوضع الاقتصادي الفلسطيني: حيث يعاني الاقتصاد الفلسطيني من التبعية الكاملة للاحتلال الصهيوني؛ الأمر الذي جعله تحت رحمة هذا الاحتلال الذي لا يعرف الرحمة، وهذا بدوره أدى إلى زيادة معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية.
- 4- عدم التخطيط الجيد للسياسات التنموية⁽³⁾.
- 5- قد يكون خيار التحول إلى الاقتصاد الأخضر مكلفاً، كما أنه لا ينتج عنه ثمار مباشرة على الصعيدين الاقتصادي والبيئي⁽⁴⁾.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المادة (33) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل تعتبر الأساس الدستوري للتشريعات الخاصة بحماية البيئة، ويضاف إليها قانون البيئة الفلسطيني رقم (7) لعام (1999م) والمعدل في العام (2021م). وتعد المواد (45، 46، 47، 48) هي الحاكمة للحصول على الموافقة من سلطة جودة البيئة الفلسطينية، فالمادة (46) تنص على إعطاء الأولوية للمشاريع التي تستخدم المواد الأقل ضرراً على البيئة. والمادة (47) تحدد النشاطات والمشاريع الواجب حصولها على موافقة بيئية مسبقة،

(1) أبو عليان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين، استراتيجيات مقترحة (ص: 176).

(2) أبو عليان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين، استراتيجيات مقترحة (ص: 177).

(3) هارون، سمر، الاقتصاد الأخضر كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين (ص: 255).

(4) هارون، سمر، الاقتصاد الأخضر كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين (ص: 255).

والمادة (48) تقيّد التراخيص بالحصول على الموافقة البيئية⁽¹⁾ ولا شك أن هذه التشريعات والقوانين في حال تم تطبيقها بشكل صحيح تؤدي إلى التأسيس للوصول إلى السياسات الخضراء في فلسطين.

المطلب الأول: أثر تطبيق الاقتصاد الأخضر في معالجة مشكلة الفقر

لقد قرنت النصوص الشرعية بين الفقر وكثير من السلوكيات المنحرفة في المجتمعات؛ لبيان خطر هذه المشكلة وضرورة معالجتها ونفي أسبابها وعللها، فمثلاً، نجد أن النصوص قرنت الفقر مع الكفر، وقرنته كذلك مع الكذب وعدم الوفاء بالعهد، كما أنها قرنته مع السرقة والزنا، وغيرها من الانحرافات التي تقض أمن المجتمعات وتهدد استقرارها وتمنع تطورها.

فقد جاء في الحديث الشريف أن رجلاً تصدق على سارق وغني وزانية (... فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى سَارِقٍ، وَعَلَى زَانِيَةٍ، وَعَلَى غَنِيٍّ، فَأَتَيْتِي فَقِيلَ لَهُ: أَمَّا صَدَقْتُكَ عَلَى سَارِقٍ فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعِفَّ عَنْ سَرِقَتِهِ، وَأَمَّا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْتَعِفَّ عَنْ زِنَاهَا، وَأَمَّا الْغَنِيُّ فَلَعَلَّهُ يَغْتَبِرُ فَيُنْفِقُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ)⁽²⁾.

وقد عقب الشيخ الغزالي على هذا الحديث بقوله - تحت فصل بعنوان: هل للفضائل أسباب اقتصادية؟ - : هذه القصة تشير إلى أن الفقر قد يلجئ إلى السرقة والزنا، وأن علاج هذه الجرائم يكون بمحو العلل التي تمخضت عنها⁽³⁾.

وقال أيضاً: إن الاضطراب الاقتصادي يورث الأخلاق اضطراباً شنيعاً، بل يجعل الأجيال المتعاقبة تتوارث أنواعاً شتى من أخبث الأمراض النفسية والآفات العقلية الوخيمة النتائج، البعيدة الأخطار، لا بل إن الاضطراب الاقتصادي قد يكون السبب الأوحى في نشوء الرذيلة وانتشارها⁽⁴⁾ وقد وردت هذه المعاني

(1) سلطة جودة البيئة (2013م) الدليل العام لإجراءات تقييم الأثر البيئي - دليل المستثمر - (ص: 7-8).

(2) البخاري، صحيح البخاري (516/2) وأول الحديث ورد عن أبي هريرة، أن رسول الله ق قال: (قَالَ رَجُلٌ: لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَخَدُّونَ: تُصَدِّقَ عَلَى سَارِقٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَخَدُّونَ: تُصَدِّقَ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى زَانِيَةٍ؟ لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِي غَنِيٍّ، فَأَصْبَحُوا يَتَخَدُّونَ: تُصَدِّقَ عَلَى غَنِيٍّ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ... الحديث).

(3) الغزالي، محمد (2005م) الإسلام والأوضاع الاقتصادية (ص: 66) الطبعة الثالثة، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

(4) الغزالي، الإسلام والأوضاع الاقتصادية (ص: 66).

في قول النبي ﷺ: (إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ، حَدَّثَ فَكَذَّبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ)⁽¹⁾ وهذه الانحرافات التي تنتج عن الفقر قد أصبحت واقعًا معاشًا في كل المجتمعات، فلا يماري فيها ممارٍ، ولا يجادل فيها مجادلٌ.

وإن كان الفقر يورث بعض السلوكيات الخاطئة، فإن بعض الباحثين يتخوفون من متلازمة "الفقر والبيئة"، فالتلوث البيئي في الدول النامية والفقيرة يختلف في أسبابه عن الدول الصناعية، ففي الدول الصناعية ينتج التلوث بسبب النشاط الصناعي والتطور العمراني، إلا أنه في الدول النامية يرتبط بالفقر بشكلٍ أو بآخر، حيث إن الفقر في هذه الدول ناتجٌ عن تدني الدخل وعدم قدرة الفرد على توفير احتياجاته المعيشية من جهة، وعدم قدرة الدولة على توفير الرعاية والتعليم والإسكان والمياه وغيرها من جهة أخرى؛ وهذا الواقع الصعب يدفع المواطن إلى أن يلجأ لكل السبل الممكنة لتوفير لقمة العيش لنفسه ولأبنائه، حتى لو كان هذا التصرف سيؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويثها، وهذا ما يجعل الفقر ملازمًا للمشاكل البيئية في غالب الأحيان⁽²⁾.

ومن جهة أخرى، لا بد من التأكيد على أن التنمية والبيئة أيضًا متلازمتان، فالتنمية هي في الأساس استغلال الموارد الطبيعية بالطريقة المثلى التي تحافظ على ديمومتها وعطائها، وأن المساس بهذه الثروات الطبيعية هو بطريقة أو بأخرى مساس بالتنمية المستدامة، وتوسيع لنطاق الفقر وعدد الفقراء.

إن العملية الاقتصادية بكل أشكالها وآلياتها تهدف إلى أن يحقق الإنسان حاجياته ثم الانتقال إلى رفاهيته، والاقتصاد الأخضر يصب في هذا الهدف، إلا أنه راعى البيئة، وسعى لمكافحة مشكلة الفقر ومساندة الفئات المهمشة بشكل أساسي في نشاطاته؛ لذلك نجد أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين التخفيف من حدة الفقر وبين الإدارة الصحيحة للموارد الطبيعية والنظم البيئية، فعلى سبيل المثال توفر خدمات النظام الإيكولوجي ما بين (47-90%) مما يعرف بالنواتج المحلي الإجمالي للفقراء⁽³⁾.

وإن من أهم الأمور التي تساهم في التخفيف من حدة الفقر توفير فرص العمل لأكبر عدد ممكن من الناس، وبما أن الاقتصاد الأخضر يسعى لتوفير الوظائف الخضراء فهو بذلك يكافح مشكلة الفقر.

(1) البخاري، صحيح البخاري (286/1) كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب من استعاذ من الدين، حديث رقم (2267).

(2) الحاج، بوروية (2013م) التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وجهين للاقتصاد الأخضر (ص: 62) مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (ع4).

(3) الحاج، بوروية (2013م) التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وجهين للاقتصاد الأخضر (ص: 72).

المطلب الثاني: أثر تطبيق الاقتصاد الأخضر في معالجة مشكلة البطالة

إن البطالة جريمة خلقية واجتماعية واقتصادية، تُصاب الأمم من جرائها بشر مستطير؛ ولذا فقد نهى الإسلام عنها، وأوصى المرء بأن يعمل ما يقيم أودّه ويحفظ له حياته وكرامته ومن يعول⁽¹⁾. كما أن البطالة مؤشر على تخلف الأمم وفقرها، وفي ذلك يقول الغزالي: إني لأظن أن التخلف والتأخر في الشرق الإسلامي عائد إلى التعطل - البطالة - الفاشي في أقطاره، وإلى القوى المهدرة التي حبسها الشلل في جلود أصحابها فهم أحياء أموات، وإنه ليس أعجز من مجتمع تُراق فيه الثروة البشرية على هذا النحو الشائن، وإن من حماقة التهوين من مصيبة البطالة أو آثارها المادية والمعنوية⁽²⁾.

إذا فالبطالة تُعتبر من المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تسعى الدول جاهدة للحد منها ومن آثارها السلبية قدر الإمكان؛ وذلك لما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية ونفسية، تحديداً بين فئة الشباب - وخاصة الخريجين منهم ومن كافة التخصصات -، حيث يشعر هؤلاء بأن جهدهم وسهرهم وما أنفقوا من أموال على التعليم قد ذهب هدرًا، مما ينعكس سلبًا على نفسياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وسلوكهم. فالبطالة غالبًا ما يقارنها الفقر والحاجة، فإن كان العاطل عن العمل مسؤولاً عن أسرة فهذا قد يهدد الأسرة بالتفريق والتمزق، وإن كان شابًا فهو مهدد بالانحراف في السلوك، أو السعي لجني المال بالطرق غير المشروعة، بل أدت البطالة في كثير من الدول إلى أن يهجروا أهلها مخاطرين بأرواحهم في لجج البحار أو متاهات الصحاري، ولا يخفى ما لهذه المشاكل من آثار سلبية على المجتمع ككل، فإذا أضفنا إلى هذا ما يواجهه الشباب من حالات نفسية واضطرابات في السلوك، الأمر الذي يعني تعطيل أهم فئة من أن تأخذ دورها في الإنتاج ونفع المجتمع، إذ إن البطالة تعني أن يتحول الشخص من منتج وفاعل في تنمية المجتمع إلى معول هدم وسبب في خلق المشاكل، ولذا وجب على الحكومات العمل الجاد والدائم للحد من ظاهرة البطالة والتقليل منها إلى أبعد حد ممكن.

ولكن في الجانب الآخر، نجد أن الإسلام قد حرص أشد الحرص على أن يعيل الإنسان نفسه وأن يسعى في الأرض يبتغي الرزق من الله تعالى، وأن لا يقعد بلا عمل ينتظر الناس أن يطعموه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ﴾ [العنكبوت: 17]، وقال عز من قائل: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا

(1) الغزالي، الإسلام والأوضاع الاقتصادية (ص: 47).

(2) الغزالي، الإسلام والأوضاع الاقتصادية (ص: 48).

من رَزَقَهُ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ» [الملك: 15]، وقال ﷺ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا فَيَسْأَلُهُ، أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ)⁽¹⁾ وكان دعاؤه ﷺ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ)⁽²⁾ وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: إني لأكره أن أرى أحدهم سَبَهْلًا لا في عمل دنيا ولا في عمل أخرى⁽³⁾ وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "إني لأكره أن أرى الرجل فارغًا ليس في أمر دنيا ولا آخرة"⁽⁴⁾ وغيرها من النصوص والآثار التي تبين اهتمام الإسلام بضرورة أن يسعى الإنسان جاهدًا للعمل.

هذا، وقد حرم الإسلام التسول وحذر منه؛ ليحث الجميع على بذل قصارى جهدهم في العمل والإنتاج، قال ﷺ: (مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ، حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مِرْعَةٌ لَحْمٍ)⁽⁵⁾ وقال ﷺ: (مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا، فَلَيْسَتْ قِلَّ أَوْ لَيْسَتْ كَثْرًا)⁽⁶⁾.

وأما الواقع الفلسطيني، فحسب إحصائيات البنك الدولي فإن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية قد بلغ في نهاية عام (2022م) حوالي (24.4%) مع التباين في النسب بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وذلك بسبب اختلاف شدة القيود المفروضة على الحركة والتنقل في القطاع، حيث سجلت الضفة (13.1%) من البطالة، فيما سجلت غزة نسبة كبيرة وصلت إلى (45.3%)⁽⁷⁾.

(1) البخاري، صحيح البخاري (535/2) كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، حديث رقم (1401).

(2) البخاري، صحيح البخاري (1039/3) كتاب الجهاد والسير، باب ما يتعوذ من الجبن، حديث رقم (2668).

(3) الغزي، نجم الدين محمد بن محمد العامري القرشي (1432هـ، 2011م) حسن التنبيه لما ورد في التشبيه (529/10) تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، الطبعة: الأولى، سوريا: دار النوادر.

(4) الدينوري، أبو بكر أحمد بن مروان بن محمد القاضي المالكي (1419هـ، 1998م) المجالسة وجواهر العلم (4/ 154) تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة: الأولى، البحرين: جمعية التربية الإسلامية، لبنان: دار ابن حزم.

(5) البخاري، صحيح البخاري (536 /2) كتاب الزكاة، باب من سأل الناس تكثرا، حديث رقم (1405).

(6) مسلم، صحيح مسلم (720/2) كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس، حديث رقم (1041).

(7) موقع البنك الدولي، بتاريخ (2023/6/19م) <https://www.albankaldawli.org>

وإذا علمنا أن المعدل الطبيعي للبطالة يتراوح عادة بين (2%-5%)⁽¹⁾ فهذا يعني أن معدل البطالة في الضفة مرتفع، وهو مرتفع جدًا في قطاع غزة، الأمر الذي يستوجب العمل على خلق فرص عمل جديدة للتخفيف من وطأة البطالة وما يتبعها من مشاكل على الواقع المعيشي والاجتماعي للسكان.

ومما يزيد الأمر خطورة وتعقيدًا أن البطالة في أوساط حملة الشهادات والخريجين من الجامعات عالية، وهي في تزايد مستمر، فما هو نقيب أطباء الأسنان في غزة يقول: هناك بطالة عالية جدًا، وباب التوظيف في الحكومة مغلق منذ عدة سنوات، وعدد العاملين فيها أقل من (5%) من الأطباء. ولمثل ذلك ذهبت نقابة التمريض والصيدلة. ويزيد الوضع قتامة في تخصصات التعليم الأخرى حيث يتنافس نحو (40) ألف خريج على نحو (500) فرصة عمل، مع أن الأعداد يمكن أن تكون ضعف هذا العدد، إلا أنهم لا يتقدمون للتوظيف بسبب اليأس من الحصول على الوظيفة.

وقد أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام (2022م) إلى أن نسب البطالة في صفوف الخريجين الجامعيين من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى بلغت (48.3%) بواقع (28%) في الضفة الغربية و(74%) في قطاع غزة، وفي الوقت نفسه يشكلون ما نسبته (25.6%) من إجمالي العاطلين عن العمل⁽²⁾. ولا شك أن هذه أرقام كبيرة ومخيفة، ويجب العمل على التقليل منها بكل جهد.

ويُسهم الانتقال نحو اقتصادٍ أخضر في تحفيز الطلب على سلع وخدمات جديدة، فضلًا عن تعزيز كفاءة استخدام الطاقة والدفع قدامًا في تطوير مصادر الطاقة المتجددة. وينتج عن هذه التحولات الهيكلية خلق فرص عمل جديدة فيما يُعرف بـ"الوظائف الخضراء"، التي لا تقتصر على قطاع واحد، بل تمتد عبر قطاعات متنوعة تشمل الزراعة، والصناعة، والخدمات، والإدارة البيئية. كما يُؤدّ أيضًا آثارًا إيجابية على سوق العمل من خلال تنويع المهارات وتوسيع قاعدة التوظيف في الأنشطة الصديقة للبيئة⁽³⁾.

(1) المعدل الطبيعي للبطالة هو الذي يمثل مستوى بطالة لا يمكن تخفيضه
https://www.unescwa.org، https://www.economyinarabic.com 2023/6/5م.

(2) https://www.aljazeera.net/politics/2023/7/26، https://www.pcbs.gov.ps/postar 2023/8/1م.

(3) https://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/greening-with-jobs/lang

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حجم الاقتصاد الأخضر في العالم يبلغ حوالي (8) تريليونات دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى (12) تريليون دولار في العام (2030م) كما يُتوقع أن يوفر فرص عمل لقربة أُل (400) مليون شخص في العالم، وتشير الإحصائيات إلى أن حصة الإيرادات الخضراء تبلغ حوال (4) تريليونات دولار، وهو ما يشكل حوالي أُل (6%) من الاقتصاد العالمي، وتقول منظمة العمل الدولية إن الاقتصاد الأخضر يمكنه توفير (24) مليون فرصة عمل في العالم بحلول عام (2034م)⁽¹⁾.

ومن التوصيات المهمة في سياسات الاقتصاد الأخضر زراعة الأشجار في الأراضي الجرداء، فالسعودية مثلاً وفي سعيها لخطة (2030) أعلنت عن برامج لزراعة (10) مليار شجرة، ما يعني تخضير (40) مليون هكتار من الأراضي السعودية، أي رفع المساحة الخضراء إلى (12) ضعفاً عن مساحتها الحالية⁽²⁾.

وتشير بعض التقارير إلى أن خفض الدعم للطاقة في الدول العربية بنسبة (25%) سيوفر أكثر من (100) مليار دولار خلال ثلاث سنوات، وهذا مبلغ يمكن من التحول إلى تخضير قطاع النقل واستعمال السيارات الهجينة (الهايبرد) الذي بدوره يوفر ما يقارب أُل (23) مليار دولار سنوياً. كما أن مبلغ (100) مليار دولار يمكنه أن يساهم في تخضير (20%) من الأبنية خلال عشر سنوات، وهذا يعني توفير أربعة ملايين فرصة عمل⁽³⁾.

وقد كشف أحد التقارير لمنظمة العمل الدولية أن (24) مليون فرصة عمل جديدة ستخلق عالمياً في العام (2030م)؛ إذا وضعت السياسات الخضراء الصحيحة، وهذا يساهم في حل إحدى المعضلات الكبرى لفئة الشباب الباحثين عن فرص العمل⁽⁴⁾.

ومن المتوقع لكازخستان في إطار الانتقال للاقتصاد الأخضر أن يتم فيها إنشاء (400,000) وظيفة في قطاع الزراعة عام (2030م) وكذلك توفير ما يصل إلى (150,000) وظيفة بسبب توسيع مناطق

(1) عطوي، باسمة (2022) الاقتصاد الأخضر ليس بديلاً من التنمية المستدامة (ص:31) مجلة اتحاد المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية (ع497).

(2) عطوي، المصدر نفسه (ص:35). <https://www.vision2030.gov.sa>

(3) زعزوع، زينب عباس (2017م) دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل للشباب (ص:243) مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (مج18، ع4).

(4) عواد، بلعبدون (2020م) دور الاقتصاد الأخضر في خلق مناصب العمل وامتصاص البطالة (ص:94) مجلة قانون العمل والتشغيل.

المراعي، وسوف توظف شركات الاحتباس الحراري حوالي (50,500) شخصًا، وسيتم كذلك إنشاء أكثر من (200,000) وظيفة بشكل غير مباشر.

وفي المقابل فإن أحدث التقارير الاقتصادية تبين أن الخسائر العالمية جراء التغير المناخي هائلة جدًا، حيث وصلت بسبب التغير المناخي إلى (16) تريليون دولار من تسعينيات القرن الماضي حتى هذا العام (2023م) وقد يصل ما يخسره الاقتصاد الأمريكي إلى (100) مليار دولار سنويًا. كما أنه من المتوقع أن تصل الخسائر للاقتصاد العالمي للعام (2050م) حوالي أُل (18%) . ووفقًا لمنظمة العمل الدولية، فإن زيادة الإجهاد الحراري⁽¹⁾ الناتج عن الاحتباس الحراري قد يؤدي إلى خسائر تعادل (80) مليون وظيفة بحلول العام (2030م) كما أن الخسائر الاقتصادية سترتفع من (280) مليار دولار عام (1995م) إلى (2400) مليار دولار عام (2030م)⁽²⁾.

إن هذه الأمثلة الحية التي تدل على ثمار الاقتصاد الأخضر الحلوة من دول العالم يمكن للاقتصاد الفلسطيني الاستفادة منها والبناء عليها وتحديد السياسات الملائمة للواقع الفلسطيني، فعلى سبيل المثال، يمكن لسوق العمل الفلسطيني أن يوفر آلاف فرص العمل الجديدة في مجال سوق النفايات فقط، كما وأن استخدام المواد الخام قد يبلغ مئات ملايين الدولارات والتي تبدد حاليًا وتُدفن في مكبات النفايات دون الاستفادة منها. كما أن تدوير النفايات الصلبة (المعادن والبلاستيك والزجاج والورق والكرتون وغيرها) يوفر فرص عمل خضراء، أكثر من عملية الدفن.

وأما من الناحية الاقتصادية، فتدوير النفايات أفضل من دفنها؛ إذ إن تدويرها قد يزيد نسبة التشغيل بأكثر من (40-50%).

فعلى سبيل المثال؛ إن دفن ألف طن من هذه النفايات الجافة يولد نحو (17) فرصة عمل، وأما تدوير نفس الكمية فيوفر نحو (25) فرصة عمل؛ أي بزيادة (47%)⁽³⁾.

(1) الإجهاد الحراري: هو وصول درجة الحرارة إلى مستوى يتجاوز ما يمكن أن يتحملة الجسم، وهذا يحدث عادة عند درجات حرارة تتخطى (35) درجة مئوية، في مناخ عالي الرطوبة. https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_712048/lang--ar/index.htm

(2) الجزيرة الفضائية، النشرة الاقتصادية، 2023/8/14 - <https://www.ilo.org>

(3) <https://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue44/topic1.php>

هذا من الناحية الاقتصادية، وأما من ناحية أخرى، فإن فلسفة الاقتصاد الأخضر تتسجم في السياق الفلسطيني تحديدًا مع نموذج الاقتصاد المقاوم- الاقتصاد الذي يثبت الفلسطيني في أرضه ويجعله قادرًا على الصمود أمام المحتل-، الذي يستند على تدعيم البنية الإنتاجية الزراعية والصناعية الوطنية وتوفير الأمن الغذائي للناس، وبالتالي تحرر الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للمنتجات الخارجية، كما أنه في الوقت نفسه يشكل مدخلًا واقعيًا وممكنًا لفك الارتباط بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الصهيوني⁽¹⁾. ومن الاقتراحات التي يمكن تقديمها هنا لتعزيز السياسات الخضراء؛ حتى تؤدي ثمارها وتقلل من مشكلة الفقر وتفتح فرصًا جديدة للعمل ما يأتي:

1. على الدولة توفير الأطر التشريعية والقانونية لمن يريد الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والمشاريع الصديقة للبيئة.
2. تحفيز وتشجيع المؤسسات (الكبيرة والصغيرة) للتوجه نحو تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر.
3. تقديم الدعم المادي والتقني لمن يرغب بإنشاء مشاريع تعمل بالاقتصاد الأخضر.⁽²⁾

<https://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue44/topic1.php>(1)

(2) أبو شمالة، نواف محمود(2019م) التحول نحو الوظائف الخضراء في الدول العربية في ظل تحديات البطالة ومتطلبات الاستدامة(ص:93) مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط(مج21، ع2).

المطلب الثالث: أثر تطبيق الاقتصاد الأخضر على الصحة

إن كان الترابط ما بين الصحة والمرض والمناخ واضحاً وضوحاً بيئياً، فهو كذلك واضحٌ ما بين الصحة والمرض والنشاط الاقتصادي، وقد أطلق العلماء على العلاقة بين الصحة والبيئة ما يعرف بمصطلح الصحة البيئية، وهي التي تُعنى بكل العناصر البيئية التي تؤثر على صحة الإنسان، سواء الطبيعية منها أو المنشأة. وقد عرفت منظمة الصحة العالمية بأنها الأمور الخاصة بصحة الإنسان ومرضه التي تحددها عوامل بيئية معينة، وقد يطلق عليها مصطلحات أخرى كالصحة العامة والوقاية البيئية⁽¹⁾.

ومن البديهيات أن الحفاظ على الصحة الجيدة للإنسان يسبقه الحفاظ على صحة البيئة ونقائها، ومن أبرز الأمثلة على ذلك أنك تجد بعض المناطق - لتلوثها - تزداد فيها أعداد المصابين بأمراض معينة عما سواها من المناطق غير الملوثة، كما أن الناظر يرى أن تأثير التلوث البيئي على الصحة العامة للإنسان والكائنات الحية بكافة أشكالها أصبحت من المسلمات التي ألقت بظلالها على كوكب الأرض كله دون استثناء لبقعة دون أخرى، ولقد قدمت التقارير الأممية والدراسات العلمية الأدلة الدامغة على هذا التأثير السلبي على الصحة، ومع أن هذه التغيرات السلبية في البيئة قد وسعت من دائرة الأمراض المعروفة وزادت عدد المصابين بها، فهي كذلك قد أوجدت أنواعاً كثيرة من الأمراض الخطيرة التي لم تكن معروفة من قبل، أي أن وجودها قد ارتبط بهذه التغيرات السلبية للبيئة. فالتهاب الشعب الهوائية المزمن، والتهاب وسرطان الرئة، وأمراض القلب، وغيرها من الأمراض التي تؤدي إلى الوفيات بين الناس، تعتبر من الأمراض التي يتسبب بها التلوث الهوائي⁽²⁾.

إن تلوث البيئة - بكل أنواعه - الناشئ عن التقدم العلمي والتكنولوجي، كاستخدام الأشعة في الصناعات، أو استخدام الأسلحة البيولوجية في الحروب، وغيرها من الملوثات تؤدي إلى انتشار الأمراض الخطيرة التي تصيب الكائنات الحية بكل أشكالها - الإنسان، الحيوان، النبات -، وهذه الأمراض لخطورتها تحتاج في علاجها إلى تكلفة اقتصادية عالية⁽³⁾.

(1) جمعي، سجية (2017م) تأثيرات التغير البيئي في صحة المجتمع (ص: 100) مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع (ع10).

(2) محمود، ميسون طه (2016م) ظاهرة تلوث الهواء الجوي وأثرها الصحي على الإنسان (ص: 575) مجلة الآداب، جامعة بغداد (ع116).

(3) جمعي، سجية (2017م) تأثيرات التغير البيئي في صحة المجتمع (ص: 104) مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع (ع10).

ولئن كان التلوث البيئي يفاقم الأمراض ويزيدها، فهو في الجانب الآخر يستنزف كثيرًا من ميزانيات الأفراد فيما يدفعونه على علاجهم، وخاصة أن بعض الأمراض يكون علاجها باهظًا يعجز عنه كثير من الناس، مما يعرض حياتهم للخطر، وإن قامت به الدولة فهو بذلك يقطع مبالغ طائلة من ميزانيتها كان الأولى أن تُوجه لتطور المجتمع وتنميته ونفعه العام، ولك أن تتخيل حجم المبالغ المدفوعة إذا علمت أن تكلفة مريض السرطان⁽¹⁾ في الدول المتقدمة يصل إلى (150,000) دولار⁽²⁾.

والى جانب الأمراض التي قد يسببها التلوث البيئي - كأمراض الجهاز التنفسي والرئة والقلب والسرطان - ، فهو كذلك له تأثير سلبي على الإنجاب وصحة الجنين. بل ذهبت بعض الدراسات والأبحاث إلى أن التأثير لا يكون على الجسد فقط، بل على العقل أيضًا، حيث وجدوا أن أكبر نسبة من الطلاب الذين فشلوا في الاختبار الحكومي، قد ارتبط فشلهم بتلوث الهواء حول المدارس⁽³⁾ كما أشارت دراسات أخرى إلى أن (13%) من الوفيات في الاتحاد الأوروبي مرتبطة بالتلوث⁽⁴⁾.

ومع توقع ارتفاع درجات الحرارة بسبب التلوث الصناعي وانبعاث الغازات فإن أعداد المصابين بضربات الشمس ستزداد بشكل كبير، كما أن الأمراض ستنتقل عبر ناقلاتها من البعوض وغيره إلى بلدان عدة كانت خالية منها⁽⁵⁾.

(1) حسب وزارة الصحة الفلسطينية فإن مرض السرطان - عافانا الله وإياكم - هو المسبب الثالث للوفاة في فلسطين، وأعداد المصابين به في ازدياد مستمر .

(2) <https://medigence.com/ar/hospitals/oncology/all/israel>, إلا أنني للأسف لم أفلح في تدعيم هذا الكلام بإحصائيات وأرقام تتعلق بتكلفة العلاج لمرضى السرطان في الأراضي الفلسطينية.

والرقم (150,000) دولار يشير إلى كل ما يتعلق بالتكلفة كبناء المستشفيات والآلات العلاجية والأطباء وغيرها من تكاليف، ولا يقصد بها الدواء فقط. فمثلاً تتراوح الأسعار الشهرية للأدوية بين (1515) دولارا في الهند و(8694) دولارا

في الولايات المتحدة، وهو سعر مرتفع جدًا يعجز الكثير عن توفيره. عن موقع <https://www.reuters.com>

(3) <https://www.aljazeera.net/midan/miscellaneous>

(4) <https://www.almayadeen.net> وحسب بعض الإحصائيات في الكيان الصهيوني فإن حوالي (3000) شخص يموتون سنويا بسبب التلوث البيئي. <https://www.gov.il/ar/departments/news>

(5) البياتي، عدنان هزاع (2002م) التلوث الصناعي وأثره على صحة الإنسان (ص:282) مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم (س31، ع140).

بناء على ما سبق مما ذكر ومما لم يذكر من أسباب كثيرة لانتشار الأمراض وزيادة رقعتها وأنواعها مما يسببه التلوث البيئي؛ فإن التوجه نحو السياسات الخضراء التي تحافظ على البيئة والطبيعة فهي الخطوة الأولى والأهم في الوقاية من هذه الأمراض والحد من انتشارها، كما أن الاستمرار في النشاطات الاقتصادية الحالية لا يعني إلا صب الزيت على النار، وتفاقم المشاكل الصحية والاجتماعية إلى حد يهدد حياة الملايين من البشر، وخاصة تلك الفئات الفقيرة التي لا تكاد تجد قوت يومها. فلذا كان لزاماً على العالم أن تتكاتف جهوده في التوجه إلى التوقف عن كل ما يلحق الضرر بالبيئة، والانتقال في أسرع وقت لكل ما يحافظ على ثرواتها ونقائها؛ وذلك أن هذا يصب في صالح العالم كله دون استثناء.

الخاتمة

اشتملت هذه الخاتمة على النتائج والتوصيات وكانت كالآتي:

أولاً: النتائج

- 1- سبق الإسلام القوانين الوضعية في وضع الحلول للمشاكل الكبرى التي تواجه العالم أجمع.
- 2- الإسلام يؤكد فكرة الاقتصاد الأخضر ويعززها في مكافحة الفقر.
- 3- القرآن الكريم والسنة النبوية بما يشملانه من نصوص وقواعد ومقاصد يحثان على رعاية البيئة وحماية حقوق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية، مما يمثل المرجعية المتينة لممارسة سياسات الاقتصاد الأخضر دون التنازل عن الثوابت الدينية.
- 4- قابلية المؤسسات الاقتصادية الإسلامية كالزكاة، والوقف، للتكيف مع الاقتصاد الأخضر.
- 5- مرونة الفقه الإسلامي تشكل مرجعاً غنياً للاستثمارات المبتكرة، كالصكوك الخضراء، والوقف البيئي وغيرها؛ لدعم المشاريع المستدامة، وتجسيد المبادئ البيئية للشريعة الإسلامية في الواقع المعاصر.
- 6- الفقر من أبرز المعوقات أمام التحول للاقتصاد الأخضر في الوطن العربي.
- 7- الشريعة الإسلامية والاقتصاد الأخضر يتشاركان في الحفاظ على الموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- 8- الاحتلال الصهيوني أكبر معوق لتطبيق السياسات الخضراء في فلسطين.
- 9- تتفق التنمية المستدامة مع الشريعة الإسلامية في ضرورة الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية.
- 10- يمكن الانعتاق الاقتصادي في فلسطين من قبضة الاحتلال الصهيوني - ولو ببطء -، إذا ما اتخذت السياسات الخضراء في مجال إنتاج الطاقة.
- 11- يمتاز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصادات الوضعية بالبعد الأخلاقي، ما يجعله لا يهتم بالربح أو الإنتاج فقط.
- 12- يعتبر الاقتصاد الإسلامي العمل ركيزة أساسية في معالجة المشكلة الاقتصادية والفقر.

ثانيًا: التوصيات

استنادًا إلى النتائج، تقدم الدراسة التوصيات الآتية:

- 1- توصي الدراسة الجهات الشرعية (المجالس الفقهية والعلماء) إدراج البعد البيئي في الفتاوى، بحيث تؤخذ الجوانب البيئية بعين الاعتبار. والعمل على إعداد جيل من العلماء والدعاة يمتلكون وعيًا بيئيًا وشرعيًا متكاملًا.
 - 2- سعي الحكومات لوضع سياسات وطنية للاقتصاد الأخضر متوافقة مع الشريعة الإسلامية. والعمل على إنشاء صناديق وطنية للتمويل الأخضر الإسلامي.
 - 3- العمل الجاد على برنامج "الوقف البيئي" في الدول الإسلامية.
 - 4- قيام المؤسسات المالية بإطلاق منتجات تمويل خضراء متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل "الصكوك الخضراء"، و"القروض الخضراء" وغيرها.
 - 5- سعي وزارة التربية والتعليم لدمج مفاهيم الاقتصاد الأخضر في المناهج الدراسية والدينية؛ لإخراج جيل واعٍ بيئيًا ودينيًا.
 - 6- سعي وزارة الأوقاف الإسلامية للاستفادة من أسطح المساجد في إنتاج الطاقة الشمسية.
- كما وتوصي الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث في المجالات الآتية:
- تأثير الزكاة والوقف على المشاريع البيئية في الدول النامية.
 - دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقة الشمسية على أسطح المباني الحكومية.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن آدم، أبو زكرياء يحيى بن آدم بن سليمان (1384هـ) الخراج، الطبعة: الثانية، المطبعة السلفية ومكتبتها.
- أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (1400هـ-1980م)، الأمثال، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، الطبعة: الأولى، دار المأمون للتراث.
- آل بورنو، محمد صدقي بن أحمد بن محمد أبو الحارث الغزي (1424هـ، 2003م) موسوعة القواعد الفقهية، الطبعة: الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أحمد، عوض السيد (2004م) خصائص الاقتصاد الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان، الخرطوم. خضيرات، عمر ياسين (2017م) الاقتصاد الإسلامي كبديل عن الاقتصاد الرأسمالي في حل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي (مج2، ع1).
- أحمد، محمد إسماعيل (2020م) الصكوك الخضراء، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس (ع58).
- أزرق، توفيق (2020م) الخصائص العامة للاقتصاد الإسلامي وأهم المبادئ التي تحكمه، جامعة أنقرة، كلية العلوم الإسلامية.
- أشرف، حسن (الأشرف) (2003م) قضية القيم بين الاقتصاد الغربي العلماني والاقتصاد الإسلامي، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي (ع194).
- الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب، (1428هـ، 2007م)، الذريعة الى مكارم الشريعة، تحقيق: د. أبو اليزيد أبو زيد العجمي، القاهرة: دار السلام.
- الألباني، محمد ناصر الدين (1421هـ، 2000م) صحيح الترغيب والترهيب، الطبعة: الأولى، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- الألباني، محمد ناصر الدين (1420هـ، 1999م) صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي.
- الألفي، محمد جبر، البيئة والمحافظة عليها من منظور إسلامي، المعهد العالي للقضاء، الرياض.

- آمال، بيدي (2021م) الحد من البصمة البيئية مدخل لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس بركة (مج4، ع2).
- الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.
- البخاري، محمد بن إسماعيل (1419هـ، 1998م) الأدب المفرد، حققه وقابله على أصوله: سمير بن أمين الزهيري، الطبعة: الأولى، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (1414هـ، 1993م) صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى البغا، الطبعة: الخامسة، دمشق: (دار ابن كثير، دار اليمامة).
- بديار، أمينة، ومزيان، محمد (2019م) أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة: دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.
- بريدان، إيمان (2017م) دور المصارف الإسلامية في تجاوز الأزمات المالية: دراسة نظرية تحليلية، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي - كلية التربية بالمرج - (ع27).
- بسام، بسام (2014م) الحوكمة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (مج21، ع68، 67).
- بطاينة، إبراهيم محمد (1994م) الإسلام والمشكلة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة الإسلامية.
- بلشير، فوراية، الاقتصاد البنفسجي: الأهداف والفرص، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- بلخشي، محمد أمين (2021م) الاقتصاد الأخضر كآلية لضمان الأمن البيئي، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- بلقاسم، منهوم (2018م) المشكلة الاقتصادية في الإسلام، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (ع75).

- بن صالح، عادل (2020م) الاقتصاد الأخضر بعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة قانون العمل والتشغيل، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- بنا، وجيه السيد (2022م) النظام الاقتصادي الإسلامي: أسس وقواعد، مجلة الاقتصاد الإسلامي، الناشر: بنك دبي الإسلامي (مج42، ع499).
- بن بيه، عبد الله (1434هـ، 2013م) الوسطية في الإسلام: مفهوما، مصادرها، تطبيقاتها، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المغرب: دار النيل للدراسات والنشر والتوزيع.
- بوطورة، فضيلة، الوافي، علاء الدين (2020م) الإطار النظري للعلاقة التكاملية بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد البنفسجي لتحقيق فعالية أبعاد التنمية المستدامة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- الترمذي، أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك (1395هـ، 1975م) سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة، الطبعة: الثانية، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- تفرات، يزيد (2017م) الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي مهدي أم البواقي.
- تقي الدين، عبير رياض (2017م) الحوكمة الرشيدة ماهيتها معاييرها الدولية وخطرات القطاع المصرفي اللبناني لتعزيزها، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، (مج4، ع2).
- تومي، عبد الرحمن (2017م) الاقتصاد الأخضر كاستراتيجية للتنوع في الاقتصاد الجزائري، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني، الحسبة في الإسلام، أو وظيفة الحكومة الإسلامية، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتب العلمية.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (1403هـ، 1983م) التعريفات، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.
- جمال الدين، يوسف (2014م) الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم، العلوم التربوية، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية.

- الجمال، محمد (1400هـ، 1980م) موسوعة الاقتصاد الإسلامي ودراسات مقارنة، الطبعة: الأولى، القاهرة: دار الكتاب المصري.
- الجندي، ضياء الدين خليل بن إسحاق بن موسى المالكي المصري (1429هـ، 2008م) التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، الطبعة: الأولى، الناشر: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (1407هـ، 1987م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الرابعة، بيروت: دار العلم للملايين.
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، الملقب بإمام الحرمين (1428هـ، 2007م) نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، الطبعة: الأولى، الناشر: دار المنهاج.
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، الملقب بإمام الحرمين (1418هـ، 1997م) البرهان في أصول الفقه، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة: الأولى، لبنان: دار الكتب العلمية بيروت.
- الجبوسي، عودة (2013م) البيئة والتحول نحو الاستدامة: نظرة إسلامية، إسلامية المعرفة، الأردن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المحلى بالآثار، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، بيروت: دار الفكر.
- الحسيني، أسامة محمد (2015م) الاقتصاد الأخضر - البيئة والتنوع البيولوجي -، القاهرة: إسكرين لاين.
- الحسيني، فايزة (2020م) التعليم الأخضر توجه مستقبلي في العصر الرقمي، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية.
- خطاب، كمال توفيق (2002م) نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، مؤتمرات للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة مؤتمرات (مج17، ع3).
- حفيظ، فطيمة (2021م) التنمية المستدامة والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء: حالة الصين، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة.

- جلس، سالم عبد الله، وبكر، بهاء الدين (2011م) واقع الوقف الإسلامي وطرق استثماره في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية (مج19، ع2).
- حليب، أحمد إدريس (2018م) أهمية التعليم الأخضر في استدامة الجدار الأفريقي الأخضر الكبير لمكافحة التصحر، مجلة جامعة مروي التكنولوجية.
- ابن حنبل، أحمد (1421هـ، 2001م) مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد نعيم العرقسوسي - عادل مُرشد - إبراهيم الزبيق - محمد رضوان العرقسوسي - كامل الخراط -، الطبعة: الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- حوامدة، سهيل (2019م) التنمية المستدامة في القرآن والسنة، دراسة تحليلية للوجوه الإعجازية، مجلة إعجاز الدولية للبحث والتأمل العلمي، إسطنبول.
- الحياي، عبد الله فاضل (2020م) تكامل الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر: رؤية جديدة لنظام اقتصادي مستدام، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي (1420هـ) البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر العربي.
- الخرمان، بكر (2017م) آليات تحقيق الاستدامة البيئية في السنة النبوية، أعمال المؤتمر الدولي: آليات حماية البيئة، مركز جيل البحث العلمي.
- خضيرات، عمر ياسين (2017م) الاقتصاد الإسلامي كبديل عن الاقتصاد الرأسمالي في حل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، الناشر: الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي (مج2، ع1).
- خطوف، عبد الرحيم (1440هـ، 2018م) الاقتصاد الأخضر بين البواعث الإيمانية والمقاصد الشرعية، المؤتمر العلمي العالمي الرابع، دور الاقتصاد الإسلامي في بناء اقتصاديات الدول، الخرطوم: جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم.
- الخلوتي، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي، روح البيان، بيروت: دار الفكر العربي.
- خنفر، عايد (2014م) الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسبوط للدراسات البيئية، الشركة الوطنية للخدمات البترولية، الكويت.

- الخولي، البهي (1401هـ، 1981م) **الثروة في ظل الإسلام**، الطبعة: الرابعة، الكويت، دار القلم.
- خير آبادي، ال محمد أبو الليث (2014م) **المشكلة الاقتصادية وحلها في ضوء السنة النبوية**، مجلة وحدة الأمة، الجامعة الإسلامية دار العلوم - مجمع حجة الإسلام للبحث والتحقيق (س1، ع1).
- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (1412هـ، 2000م) **مسند الدارمي (سنن الدارمي)** تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الطبعة: الأولى، السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (1430هـ، 2009م) **سنن أبي داود**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد كامل قره بللي، الطبعة: الأولى، بيروت: دار الرسالة العالمية.
- دخيل، أحمد خلف (2020م) **المنهج الأخلاقي في الاقتصاد الإسلامي وأثره في التنمية البيئية المستدامة**، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، المركز الجامعي المقاوم (مج1، ع2).
- دنيا، شوقي أحمد (1979م) **الإسلام والتنمية الاقتصادية دراسة مقارنة**، الطبعة: الأولى، بيروت: دار الفكر العربي.
- دنيا، شوقي (2015م) **المشكلة الاقتصادية وحقيقة الندرة النسبية وإشكالية التوفيق بين الحاجات المتشعبة والموارد المحدودة**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية (مج23، ع2).
- الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (1420هـ، 1999م) **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الطبعة: الخامسة، بيروت: المكتبة العصرية - الدار النموذجية.
- ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي (1419هـ) **تقرير القواعد وتحرير الفوائد المشهور بـ«قواعد ابن رجب»**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة: الأولى، السعودية: دار ابن عفان للنشر والتوزيع.
- رحمانى، سناء (2019م) **القاعدة الفقهية المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة ودورها في مكافحة الفساد**، مجلة الإحياء، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة (مج19، ع22).
- رحموني، فضيلة (2018م) **دور نظام الأولويات في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة سطيف، الجزائر (مج19، ع2).
- رقادى، أحمد، **القواعد الفقهية حقيقتها وأهميتها في فقه النوازل - رعاية البيئة أنموذجاً**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار.

- الريسوني، أحمد (1415هـ، 1995م) نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، الطبعة: الرابعة، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- الريسوني، قطب (1429هـ، 2008م) المحافظة على البيئة من منظور إسلامي، الطبعة: الأولى، بيروت: دار ابن حزم.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (1422هـ، 2001م) تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الزرقا، مصطفى أحمد (1425هـ، 2004م) المدخل الفقهي العام، الطبعة: الثانية، دمشق: دار القلم.
- زعزوع، زينب عباس (2017م) دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل للشباب، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (مج18، ع4).
- الزمخشري، محمود بن عمر بن أحمد، (1407هـ، 1987م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الطبعة: الثالثة، ضبطه وصححه ورثبه: مصطفى حسين أحمد، بيروت: دار الكتاب العربي، القاهرة: دار الريان للتراث.
- الزهراني، ضيف الله (1992م) العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق، مجلة التضامن الإسلامي، الناشر: وزارة الحج، السعودية (س47، ج9).
- زهرة، أبو محمد (1996م) الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، القاهرة: دار الفكر العربي.
- زياد، كمون، نياز (2021م) الاقتصاد الأخضر لمواجهة تحديات التنمية المستدامة: دراسة مقارنة لتجارب تونس والسعودية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاد للدراسات والأبحاث.
- السالوس، علي أحمد (1418هـ، 1998م) الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، الدوحة: دار الثقافة.
- سانو، قطب (2002م) مقاصد الشرع في الاستثمار: عرض وتحليل، المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر.
- السباعوي، مدحت جاسم (2013م) إدارة الموارد الاقتصادية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة- رسالة دكتوراه-، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

- السبكي، علي بن عبد الكافي، وولده تاج الدين (1404هـ، 1984م) الإبهاج في شرح المنهاج، على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي، الطبعة: الأولى، كتب هوامشه وصححه جماعة من العلماء، بيروت: دار الكتب العلمية.
- السبكي (1411هـ، 1991م) تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، الأشباه والنظائر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية: بيروت.
- السبهاني، عبد الجبار (2001م) الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: عمان.
- السحيباني، عبد الله عمر (1429هـ، 2008م) أحكام البيئة في الفقه الإسلامي، الطبعة: الأولى، السعودية: دار ابن الجوزي.
- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل (1414هـ، 1993م) المبسوط، بيروت: دار المعرفة.
- سعد، محمد صلاح (2019م) التنمية المستدامة وعلاقتها بفقه المصالح، حولية كلية الدراسات الإسلامية بنين أسوان.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله (1420هـ، 2000م) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الطبعة: الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- سليمان، مجدي عبد الفتاح (1983م) علاج المشكلة الاقتصادية في الإسلام، الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (1403هـ، 1983م) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية.
- شابرا، محمد عمر (1516هـ، 1996م) الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة: محمد السهموري، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي: عمان.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (1417هـ، 1997م) الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد، الطبعة: الأولى، القاهرة: دار ابن عفان.
- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (1403هـ، 1983م) الأم، الطبعة: الثانية، بيروت: دار الفكر.

- شحاتة، حسين (2019م) أسس الاقتصاد الإسلامي، جمعية أنصار السنة المحمدية (س49، ع581).
- الشيباني، محمد بن الحسن (1406هـ، 1986م) الاكتساب في الرزق المستطاب، تحقيق: محمود عرنوس، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشيمي، معتز عزت (2015م) الاقتصاد الأخضر: نحو إمكانيات استخدام الطاقة الشمسية لتحقيق التنمية المستدامة (بال تطبيق على مصر) رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- صابر، محمد (1421هـ، 2000م) الإنسان وتلوث البيئة، السعودية، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
- صالح، سعاد إبراهيم (1993) الأسس العقائدية والأخلاقية والتشريعية للاقتصاد الإسلامي، مجلة المعاملات الإسلامية، جامعة الأزهر، مركز عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي (مج2، ع6).
- الصدر، محمد باقر (1401هـ، 1981م) اقتصادنا، دراسة موضوعية تتناول بالنقد المذاهب الاقتصادية، الطبعة الرابعة عشرة، دار التعارف للمطبوعات: بيروت.
- الصوفي، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي (1419م) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، القاهرة: الدكتور حسن عباس زكي.
- طاوي، فؤاد (2020م) التكامل بين الاقتصاد والأخضر والاقتصاد البنفسجي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (1415هـ، 1994م) المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة: الثانية، القاهرة: مكتبة ابن تيمية. صحيح.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (1422هـ، 2001م) تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الطبعة: الأولى، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- طشطوش، هائل (2015م) المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل من منظور اقتصادي إسلامي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري: دبي.

- الطلاع ابن (ويقال الطلاعي) محمد بن الفرج القرطبي المالكي (1426هـ) أقضية رسول الله ق، بيروت: دار الكتاب العربي.
- الظاهري، وديمة (2021م) حماية البيئة في مقاصد الشريعة الإسلامية - مدينة مصدر أنموذجاً - مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، أبو ظبي.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر (1386هـ، 1966م) حاشية ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، الطبعة: الثانية، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- ابن عاشور، محمد الطاهر (1425هـ، 2004م) مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- عبد الحافظ، حسني عبد المعز (2015م) الاقتصاد الأخضر: قاطرة التنمية، الأمن والحياة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عبد الرحمن، أحمد صالح (2019م) الحوكمة الرشيدة المنشأة الأهمية، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية دراسات وبحوث تطبيقية، جامعة أسيوط - كلية الخدمة الاجتماعية (ع10، مج1).
- عبد الرحيم، إبراهيم (1988م) الندرة النسبية والمشكلة الاقتصادية، الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (س25، ع290).
- عبد المولى، فتح الرحمن (2010م) ضوابط الاقتصاد الإسلامي ودورها في علاج الأزمات الاقتصادية - رسالة ماجستير -، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان.
- عبده، عيسى (1394هـ، 1974م) الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج، الطبعة الأولى.
- عبدي، مصطفى (2020م) الاقتصاد الأخضر كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، الناشر: رضوان العنبي، المغرب.
- عبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، الأموال، تحقيق: خليل محمد هراس، بيروت: دار الفكر.
- العربي ابن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي، (1424هـ، 2003م) أحكام القرآن، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، الطبعة: الثالثة، لبنان: دار الكتب العلمية.

- العروان، إبراهيم(2006م) المشكلة الاقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية- مركز البحوث والدراسات(مج15، ع33).
- غفر، محمد عبد المنعم، ومحمد، يوسف كمال(1405هـ، 1085م) أصول الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار البيان العربي للطباعة والنشر: جدة.
- العقل، عقل عبد العزيز(2021م) أبعاد التنمية المستدامة ومصادرها وتطبيقاتها في ضوء التربية الإسلامية، المجلة التربوية، جامعة سوهاج.
- العكروت، زياد، كمون، نياز(2021م) الاقتصاد الأخضر لمواجهة تحديات التنمية المستدامة: دراسة مقارنة لتجارب تونس والسعودية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاد للدراسات والأبحاث.
- علقم، موسى(2012م) جوانب من نظرية الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، مجلة المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني، السودان.
- عليان أبو، حسام(1438هـ، 2017م) الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجيات مقترحة- رسالة ماجستير-، غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر.
- عناني، حسن(1980م) (10) خصائص مميزة للاقتصاد الإسلامي، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، (ع11).
- العنزي، منى ساكت(2022م) درجة وعي معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية بمبادئ الاقتصاد الأخضر في ممارستهن التدريسية، جامعة أسيوط، كلية التربية، مصر: إدارة البحوث والنشر العلمي(مج38، ع2).
- عواجي، غالب بن علي(1427هـ، 2006م) المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية الذهبية: جدة.
- العوضي، رفعت السيد(1431هـ، 2010م) موسوعة الاقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية، الطبعة: الأولى، القاهرة: دار السلام.
- عيسى، قادة(2020م) تكامل الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأخضر والاجتماعي والمعرفي: نماذج وتجارب، مجلة الاستراتيجية والتنمية، الناشر: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- العيفاي، أمينة(2018م) رسالة ماجستير بعنوان " محاولة تطبيق مبادئ العمران الإيكولوجي على النسيج الحضري، جامعة العربي بن مهيدي.

- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، إحياء علوم الدين، بيروت: دار المعرفة.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (1413هـ، 1993م) المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الطبعة: الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.
- غلام، عادل عبد الرشيد (2017م) أهمية الاستفادة من القواعد الفقهية في مجال حماية البيئة، دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (مج23، ع1).
- غلام، عادل عبد الرشيد (2014م) الاقتصاد الإسلامي الأخضر، الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- الفارس، جاسم، ومنصور، أحمد (2010م) الكفاءة الاقتصادية في المنظور الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة، تكية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد (مج32، ع98).
- الفاسي، علّال (1993م) مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، الطبعة: الخامسة، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الفقي، محمد عبد القادر (2014م) الاقتصاد الأخضر، الكويت: المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، إصدار خاص.
- فلاح، أحمد (2006م) المشكلة الاقتصادية بين الإسلام والرأسمالية، وهي محاضرة أُلقيت في كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- الفنجري، محمد شوقي (1413هـ، 1993م) ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
- الفنجري، محمد شوقي (1431هـ) الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول، وزارة الأوقاف.
- الفنجري، محمد شوقي (1432هـ، 2010م) المذهب الاقتصادي في الإسلام، مصر: الهيئة المصرية للكتاب.
- الفنجري، محمد شوقي، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، دون طبعة أو تاريخ.
- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (1426هـ، 2005م) القاموس المحيط، الطبعة: الثامنة، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

- قادري، نور الدين الحق- وزير الشؤون الدينية بباكستان-(2022م) حاوره الحلواني، بسيوني، القوة الاقتصادية لا تقل أهمية عن القوة العسكرية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي(مج43، ع503).
- القاسم، بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري(1426هـ- 2005م) ملحة الإعراب، الطبعة: الأولى، القاهرة: دار السلام.
- القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق(1418هـ) تفسير القاسمي، محاسن التأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة: الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.
- قحام، وهيبة، شرقرق، سمير(2016م) الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل: مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
- قحف، منذر(2004م) مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي- تحليل فقهي واقتصادي-، الطبعة: الثالثة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، الفروق- أنوار البروق في أنواء الفروق-، الناشر: عالم الكتب.
- القرة داغي، علي، وتيو جوتفالد، فرانز(2017م) مقاصد الشريعة إطارًا لمعالجة التحديات البيئية المعاصر والمبادئ الأخلاقية الحاكمة، جمع وتحرير: فتحي بن جمعة أحمد، الطبعة: الأولى، قطر: مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق.
- القرضاوي، يوسف(1415هـ، 1995م) دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة: الأولى، القاهرة: مكتبة وهبة.
- القرضاوي، يوسف(1427هـ، 2006م) فقه الأولويات، الطبعة: الأولى، بيروت: دار الطليعة.
- القرضاوي، يوسف(1406هـ، 1985م) مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري(1384هـ، 1964م) الجامع لأحكام القرآن- تفسير القرطبي-، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم إطفيش، الطبعة: الثانية، القاهرة: دار الكتب المصرية.
- القرني، محمد علي(1420هـ، 1999م) مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثالثة، دار حافظ للنشر والتوزيع: جدة.

- قطب، سيد، **خصائص التصور الإسلامي ومقوماته**، القاهرة: دار الشروق.
- قطب، سيد (1423هـ، 2003م) **في ظلال القرآن**، الطبعة الثانية والثلاثون، القاهرة: دار الشروق.
- قندوز، عائشة، علاوي، صفية (2020م) **الجمارك الخضراء في تعزيز الاقتصاد الأخضر**، مجلة اقتصادات المال والأعمال، المركز الجامعي - معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- قنديل، محمد محمود، **حد الكفاية وأثره في تحقيق المصالح**، دراسة فقهية (ص: 21) كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر بدمنهور (ع35).
- قنطجى، سامر (2016م) **مفاهيم في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (ع54).
- الكبسي، محمد بن يحيى (2021م) **أسس وخصائص الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد الإسلامي** (35-50) مجلة بيت المشورة، الناشر: بيت المشورة للاستشارات المالية (ع15).
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (1420هـ، 1999م) **تفسير ابن كثير**، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، الطبعة: الثانية، القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع.
- كنيعو، محمد (2021م) **الاستدامة في القرن الحادي والعشرين**، المجلة العربية العلمية للفنّان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ع36).
- لفته، سعاد (2019م) **تحقيق الموارد الاقتصادية الطبيعية من خلال مبادئ الاقتصاد الأخضر**، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات.
- لقوي، سعيدة، بورنان، مصطفى (2021م) **الصكوك الإسلامية الخضراء وأهميتها في تمويل المشاريع الصديقة للبيئة: الصكوك الخضراء لماليزيا نموذجاً**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور خنشلة (مج5، ع2).
- الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور (1426هـ، 2005م) **تفسير الماتريدي**، تحقيق: مجدي باسلوم، الطبعة: الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (1430هـ، 2009م) **سنن ابن ماجه**، الطبعة: الأولى، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، دمشق: دار الرسالة العالمية.

- محمد، السيد حامد حسن(2002م) نظرية التكافل الاجتماعي الإسلامي - رسالة ماجستير - الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية.
- محمد، يوسف كمال(2004م) المشكلة الاقتصادية رؤية إسلامية، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية(ع3).
- مختار، عبد الهادي(2017م) الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية.
- مراد، ناصر، مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة البليدة.
- مرسي، محمد(1420هـ، 1999م) الإسلام والبيئة، الطبعة: الأولى، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(1374هـ، 1955م) صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- مشوّح، محمد. عبد الله، أحمد. منصور، فضيلة(2017م) نظرية إدارة الاقتصاد الإسلامي ونظريات الاقتصاد الوضعي "الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي نموذجًا"- دراسة مقارنة- مجلة جامعة المدينة العالمية(ع21).
- المصري، رفيق(1430هـ، 2009م) بحوث في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة: الثانية، دمشق: دار المكتبي.
- المصري، رفيق(1431هـ، 2010م) أصول الاقتصاد الإسلامي، الطبعة: الأولى، دار القلم: دمشق.
- مصطفى وآخرون، إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة: دار الدعوة.
- مكتب العمل الدولي(2013م) التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، الطبعة: الأولى، مؤتمر العمل الدولي، جنيف.
- ملحم، ميساء، وطنش، خلود، ودحيلة، نسرين(2021م) صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية ودورها في تمويل الاستثمار، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية(ج29، ع3).

- منصور، محمد، ومنصور، هبة (2022م) مقاصد الاستثمار الشرعية: دراسة تأصيلية تطبيقية في المصارف الإسلامية، مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية (مج9، ع1).
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (1414هـ) لسان العرب، الطبعة: الثالثة، بيروت: دار صادر.
- المنيع، عبد الله (1416هـ، 1996م) بحوث في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة: الأولى، بيروت: المكتب الإسلامي.
- المودن، عثمان (2022م) نوية الأخلاق الإسلامية في الاقتصاد والحياة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، الناشر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (ع121).
- مور لايبه، فرانسيس، وكولينز، جوزيف (1983م) صناعة الجوع، خرافة الندرة، ترجمة: أحمد حسان، عالم المعرفة: الكويت. دنيا، أحمد شوقي (1404هـ، 1984م) دروس في الاقتصاد الإسلامي، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، الطبعة: الأولى.
- موزاوي، عائشة، موزاوي، عبد القادر (2020م) الاقتصاد الإسلامي كمنهج لحل المشكلة الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية (ع14).
- موسي، أحمد محمد (2021م) التنمية المستدامة من مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة كلية الشريعة والقانون، دقهلية.
- الناصر، عبد الله بن إبراهيم، مفهوم قاعدة الاستخلاف في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية في ضوء القرآن الكريم، جامعة الملك سعود، الرياض.
- النبهان، محمد فاروق (1968م) المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي، البعث الإسلامي، مؤسسة الصحافة والنشر - مكتب البعث الإسلامي - (مج13، ع4).
- النبهان، محمد فاروق (1979م) المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، مجلة دار الحديث الحسنية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - مؤسسة دار الحديث الحسنية - (ع1).
- نجاتي، حسام الدين (2014م) الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مصر.
- النجار، عبد الهادي (1978م) الإسلام والاقتصاد، دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة عالم المعرفة.

- نجوم، أسامة (2013م) اقتصاد الظل في سورية آثاره، أسبابه، حجمه، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الندوي، علي أحمد (2013م) الأخلاق وأثرها في الفقه المالي والاقتصاد الإسلامي، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، الناشر: عبد الفتاح إدريس (مج2، ع10).
- نصبة، مسعودة (2019م) الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة بسكرة، الجزائر.
- نفاذي، محمد صديق (2017م) الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الأزهر، القاهرة.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (1392هـ) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الطبعة: الثانية، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- النويران، ثامر (2017م) سبل تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي - الوقف الأخضر نموذجاً - ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- هارون، سمر (2019م) الاقتصاد الأخضر كطريق إلى التنمية المستدامة في فلسطين، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
- الهرش، أحمد فايز (2020م) أسس الاقتصاد الإسلامي وأثرها على النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية (مج3، ع1).
- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن (2022م) الاقتصاد الأخضر المبادئ والتطبيقات، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم (س51، ع204).
- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان (1414هـ، 1994م) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة: مكتبة القدسي.
- الوائلي، محمد بن حمود (1440هـ، 2019م) بغية المقتصد شرح بداية المجتهد، الطبعة: الأولى، بيروت: دار ابن حزم.
- يحيوي، إلهام (2020م) تكامل الاقتصاد البنفسجي مع الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبة الأنصاري (1420هـ، 1999م) الخراج، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث: القاهرة.
- يوسف، نادية (2020م) دور التمويل الإسلامي في الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، مجلة المتقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية (مج6، ع2).
- يونس، إيهاب محمد (2010م) الندرة المصطنعة والتعدد غير المبرر: حقائق إسلامية حول المشكلة الاقتصادية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر (مج14، ع41).

- <https://almnh.com>
- <https://ar.wikipedia.org>
- <https://democraticac.de>
- <https://democraticac.de>
- <https://democraticac.de>
- <https://fortunearabia.com>
- <https://iefpedia.com>
- <https://islamonline.net>
- <https://islamonline.net>
- <https://ketabonline.com>
- <https://mafaheem.info>
- <https://marsad.ecss.com.eg>
- <https://marsad.ecss.com.eg>
- <https://marsad.ecss.com.eg>
- <https://marsad.ecss.com.eg>
- <https://shamela.ws/book>
- <https://www.alittihad.ae/opinion>
- <https://www.aljazeera.net/blogs>
- <https://www.alkhaleej.ae>
- <https://www.business4lions.com>
- <https://www.hisour.com/ar/planetary-boundaries>
- <https://www.hisour.com/ar/planetary-boundaries>
- <https://www.mc-doualiya.com/articles>
- <https://www.rowadalaamal.com>
- <https://www.sfegypt.com>
- <https://almerja.net/reading>

- <https://www.maan-ctr.org/magazine/Archive>
- <https://www.vision2030.gov.sa>
- <https://www.unep.org>
- <https://sustainabledevelopment.un.org>
- <https://www.unep.org>
- <https://www.ilo.org/global/research/global>

فهرس الآيات الكريمة

الرقم	طرف الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
1.	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ﴾ ..	30	البقرة	64
2.	﴿وَقُلْنَا يَنَادِمُ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾	35	البقرة	100
3.	﴿وَلَتَبْلُؤَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾	155	البقرة	107
4.	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ ..	172	البقرة	126-103-89
5.	﴿وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ﴾	14	آل عمران	86
6.	﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾	6-5	النساء	84-66
7.	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾	58	النساء	89
8.	﴿قُلْ مَتَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ﴾	77	النساء	100
9.	﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ﴾	100	النساء	115
10.	﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾	2	المائدة	66
11.	﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾	18	المائدة	85
12.	﴿وَلَٰكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾	89	المائدة	82
13.	﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾	108	الأنعام	62
14.	﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾	165	الأنعام	1

15. ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾..... 32-31 الأعراف 90-83
16. ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾..... 56 الأعراف 64-15
17. ﴿فَاذْكُرُوا ءَالَآءَ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾..... 74 الأعراف 15
18. ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا﴾..... 96 الأعراف 111-16
19. ﴿وَيَسْتَخْلِفْكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾..... 129 الأعراف 1
20. ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾..... 157 الأعراف 113
21. ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾..... 60 الأنفال 85
22. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ﴾.... 34 التوبة 82
23. ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾..... 60 التوبة 92
24. ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾..... 6 هود 112
25. ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾..... 61 هود 79-14-1
26. ﴿هُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا﴾..... 4-3 الرعد 15
27. ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾..... 11 الرعد 3
28. ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾..... 7 إبراهيم ت
29. ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ﴾..... 34-32 إبراهيم -110-108-15
111
30. ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ﴾..... 21-19 الحجر 106

31. ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ 71 النحل 114
32. ﴿إِذْ لَا تُبْدِرُ تَبْدِيرًا (26) نَّ الْمُبْدِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ﴾ 26-27 الإسراء 81-67
33. ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ 29 الإسراء 90
34. ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ 34 الإسراء 90
35. ﴿فَقُلْنَا يَكَادُمُ إِنَّ هَذَا عَدُوُّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ 117-119 طه 89
36. ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ﴾ 81 طه 100
37. ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ 124 طه 126
38. ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ 35 الأنبياء 111
39. ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ 107 الأنبياء 111
40. ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ﴾ 65 الحج 98
41. ﴿وَعَاثُوهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ﴾ 33 النور 20
42. ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ 2 الفرقان 107
43. ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ 67 الفرقان 90
44. ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ 26 القصص 89
45. ﴿وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ﴾ 77 القصص 15

144	العنكبوت	17	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا﴾	46.
13	العنكبوت	58	﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾.....	47.
16	الروم	41	﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾.....	48.
108	يس	47	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾.....	49.
109	يس	57	﴿لَهُمْ فِيهَا فَلَكَهٗٓ وَلَهُمْ مَّا يَدَّعُونَ﴾.....	50.
107-57	فصلت	10-9	﴿قُلْ أَنتُمْ لَكُمْ تُكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾..	51.
110	فصلت	49	﴿لَا يَسْمُ الْإِنْسَنُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾.....	52.
53	الشورى	27	﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾.....	53.
97	الزخرف	32	﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾.....	54.
83	الجاثية	13	﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾.....	55.
100	ق	35	﴿لَهُمْ مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾.....	56.
82	الذاريات	19	﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾.....	57.
1	الذاريات	56	﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾.....	58.
107-57-15	القمر	49	﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾.....	59.
54-52	الحشر	7	﴿مَّا آفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾.....	60.
57	الحشر	10	﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾.....	61.

145	الملك	15	﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا﴾.....	62.
78	المزمل	20	﴿وَأَخْرُوجُوا يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ﴾.....	63.
114	البلد	4	﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾.....	64.
55	العلق	7-6	﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَاجٍ ﴿٦﴾ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى﴾.....	65.
113-86	العاديات	8	﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾.....	66.
110	التكاثر	1	﴿أَلْهَيْكُمْ التَّكَاثُرُ﴾.....	67.

فهرس الأحاديث الشريفة

الرقم	طرف الحديث	رقم الصفحة
1.	ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلاهلك.....	110
2.	اتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَ.....	17
3.	أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنِ انْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ ...	89
4.	أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، ...	89
5.	اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ ...	50
6.	اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي،.....	83
7.	اللَّهُمَّ اكْفِنِي بِحَلَالِكَ عَنْ حَرَامِكَ، وَأَغْنِنِي بِفَضْلِكَ عَمَّنْ سِوَاكَ.....	51
8.	اللهمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، وَالْجُبْنِ وَالْهَرَمِ.....	115
9.	اللهمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ.....	51
10.	اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى سَارِقٍ، وَعَلَى زَانِيَةٍ، وَعَلَى غَنِيٍّ،.....	143
11.	الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ وَالْكَأْلِ وَالنَّارِ.....	85
12.	أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ. ثُمَّ قَالَ: مَا بِالْهُمُ وَبِالْ كِلَابِ.....	18
13.	إِنِ الرَّجُلُ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ.....	143-51
14.	إِنِ خِيَارَكُمْ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا.....	86
15.	إِنِ قَامَتِ السَّاعَةُ وَبَيَدِ أَحَدِكُمْ.....	17

16. إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ ... 84-72
17. إِنَّكَ لَنْ تَتَّفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ ... 78
18. إِنَّمَا بَعَثْتُ لِأَتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ ... 86
19. إِيَّاكَ وَالْحُلُوبَ ... 21
20. بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ... 93
21. جَاءَ أَعْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الْوُضُوءِ ... 90-20
22. جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي دِينَارٌ ... 110
23. رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا، سَمَحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى ... 86
24. كَانَ إِذَا أَكَلَ طَعَامًا لَعِقَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ. ... 20
25. لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ. ... 89
26. لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ... 80
27. لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ... 59
28. لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ. ... 17
29. لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌ ... 118
30. لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى ثَالِثًا، ... 112-103
31. لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا، ... 18
32. مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيزُ مِنَ الْمَغْرَمِ؟ ... 51
33. مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، ... 90-51

34. مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ. فَقَالَ أَصْحَابُهُ: وَأَنْتَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، 91
35. مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، 17
36. مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ، حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ 145
37. مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ 66
38. مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَرَأَى أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَلَدِهِ 118
39. مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ 81
40. مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ 117
41. مَنْ تَرَكَ كَلًّا أَوْ ضَيَاعًا فَلِئَالِي 93
42. مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا، فَلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ... 145
43. مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي 118-91
44. مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا بِغَيْرِ حَقِّهِ، سَأَلَهُ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. 18
45. مَنْ قَطَعَ سِدْرَةَ صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ 18
46. مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيُزْرِعْهَا، أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، 20
47. مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ ت
48. وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ، -83-51
- 145-115
49. يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ خَمْسٌ إِذَا ابْتُلِيتُمْ بِهِنَّ 16

إقرار.....	أ
الإهداء.....	ب
الشكر والتقدير.....	ت
المقدمة.....	1
أهمية الدراسة.....	4
أسباب اختيار الدراسة.....	5
أهداف الدراسة.....	5
مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.....	6
الدراسات السابقة.....	6
حدود الدراسة.....	7
منهج الدراسة.....	8
خطة البحث.....	8
الفصل التمهيدي: تعريف البيئة والمفاهيم ذات العلاقة بالاقتصاد الأخضر.....	13
المبحث الأول: الإسلام والبيئة.....	13
المطلب الأول: تعريف البيئة لغةً واصطلاحًا.....	13
المطلب الثاني: البيئة في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها.....	14

24.....	المبحث الثاني: المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بالاقتصاد الأخضر
24.....	المطلب الأول: التعليم الأخضر
26.....	المطلب الثاني: الوقف الأخضر
27.....	المطلب الثالث: الصكوك الخضراء
28.....	المطلب الرابع: الوظائف الخضراء
28.....	المطلب الخامس: الاقتصاد البنفسجي
29.....	المطلب السادس: الاقتصاد الأزرق
30.....	المطلب السابع: الاقتصاد البني
30.....	المطلب الثامن: الاقتصاد الأسود

33 الفصل الأول: الاقتصاد الأخضر تعريفه، نشأته، وأهميته

33.....	المبحث الأول: تعريف الاقتصاد الأخضر
33.....	المطلب الأول: تعريف الاقتصاد لغةً واصطلاحاً
35.....	المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الأخضر
37.....	المطلب الثالث: نشأة الاقتصاد الأخضر
39.....	المطلب الرابع: أهمية الاقتصاد الأخضر
40.....	المطلب الخامس: ضرورة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر
45.....	المطلب السادس: تحديات التحول للاقتصاد الأخضر
48.....	المطلب السابع: دور الاقتصاد الأخضر في توفير فرص العمل ومكافحة الفقر

المبحث الثاني: التأصيل الشرعي لمفهوم الاقتصاد الأخضر	50
المطلب الأول: أبعاد الاقتصاد الأخضر وعلاقتها بالشريعة الإسلامية	50
المطلب الثاني: القواعد الفقهية وعلاقتها بالاقتصاد الأخضر	59
المطلب الثالث: مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالاقتصاد الأخضر	64
المبحث الثالث: الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة	71
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة	71
المطلب الثاني: العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة	74
الفصل الثاني: مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الأخضر	76
المبحث الأول: أهم مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي	76
المطلب الأول: الأساس الاعتقادي	77
المطلب الثاني: الأساس الأخلاقي للاقتصاد الإسلامي	87
المطلب الثالث: أهداف النشاط الاقتصادي في الإسلام	92
المبحث الثاني: أهم ميزات الاقتصاد الإسلامي وخصائصه	96
المبحث الثالث: فلسفة الاقتصاد الإسلامي في معالجة المشكلة الاقتصادية	101
المطلب الأول: ماهية المشكلة الاقتصادية	102
المطلب الثاني: أهم أسباب المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي	106
المطلب الثالث: آليات علاج المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي	115
المبحث الرابع: أهم أسس وخصائص الاقتصاد الأخضر	121

المبحث الخامس: المقارنة بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الأخضر	126
المطلب الأول: المبادئ التي يتفق فيها الاقتصاد الأخضر مع الاقتصاد الإسلامي	126
المطلب الثاني: المبادئ التي يتميز فيها الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الأخضر	127
الفصل الثالث: الاقتصاد الأخضر في فلسطين	130
المبحث الأول: الواقع البيئي في فلسطين	130
المبحث الثاني: دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في دعم الاقتصاد الأخضر	132
المطلب الأول: دور المؤسسات الحكومية في دعم الاقتصاد الأخضر	133
المطلب الثاني: دور بعض المؤسسات غير الحكومية في دعم الاقتصاد الأخضر	136
المبحث الثالث: أثر تطبيق الاقتصاد الأخضر على الواقع الفلسطيني	138
المطلب الأول: أثر تطبيق الاقتصاد الأخضر في معالجة مشكلة الفقر	143
المطلب الثاني: أثر تطبيق الاقتصاد الأخضر في معالجة مشكلة البطالة	145
المطلب الثالث: أثر تطبيق الاقتصاد الأخضر على الصحة	151
الخاتمة	154
المصادر والمراجع	156
المواقع الإلكترونية	174
فهرس الآيات الكريمة	176
فهرس الأحاديث الشريفة	181
فهرس الموضوعات	184